

**رؤية القطاع الخاص الفلسطيني
حول
الاقتصاد المقدسي
حوافز التصدير**

2010

قائمة المحتويات

7	مقدمه :
9	الدراسة الأولى: الاقتصاد المقدسي - متطلبات القطاع الخاص
11	1. ملخص تنفيذي
12	2. مقدمة
16	3. نتائج البحث
16	1.3 الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المقدسي
16	1.1.3 جدار الفصل العنصري
19	2.1.3 مصادرة الاراضي والتوسع في الاستيطان الاسرائيلي
21	3.1.3 هدم البيوت ومصادرة بيوت أخرى بالقوة
23	4.1.3 طرد الفلسطينيين وسحب هوياتهم
25	5.1.3 الرسوم والضرائب والمخالفات الباهظة
27	2.3 القطاعات الاقتصادية الرئيسية في القدس الشرقية
30	1.2.3 قطاع التجارة
33	2.2.3 قطاع السياحة
36	3.2.3 قطاع الخدمات
41	4.2.3 قطاع الصناعة
44	5.2.3 قطاع الزراعة
45	6.2.3 قطاع التعليم
48	3.3 وضع العمال المقدسيين والبطالة المتزايدة
53	4. توصيات بشأن تطوير الاقتصاد المقدسي
53	1.4 نظرة استراتيجية

2.4	التوصيات المطلوبة في مختلف القطاعات	53
1.2.4	توصيات بخصوص القطاع المالي والمصرفي	55
2.2.4	توصيات في مجال السياحة	56
3.2.4	توصيات في مجال الاسكان	58
4.2.4	توصيات لتشجيع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	60
5.2.4	توصيات في قطاع التعليم	64
5	المراجع	70

الدراسة الثانية: ورقة توصيات القطاع الخاص حول «حوافز التصدير»

1	مقدمة	73
2	تجارب دولية في تنمية الصادرات	75
1.2	التجربة التونسية في تنمية الصادرات	76
2.2	التجربة الأردنية في دعم الصادرات	77
3.2	التجربة التركية في دعم الصادرات والاستثمار	79
3	استنتاجات مراجعة التجارب التصديرية للدول	82
1.3	بناء إدارة وطنية فعالة ومتناغمة	85
2.3	خلق مناخ استثماري محفز	85
3.3	رفع جودة المنتجات	89
4.3	التمويل وتأمين الصادرات	89
5.3	التسويق والترويج	92
6.3	منظومة النقل	94
4	ملخص الحوافز المطلوب تبنيها	95
1.4	بناء إدارة وطنية فاعلة ومتناغمة	96
2.4	خلق مناخ محفز للاستثمار والتصدير	96

98	3.4 رفع جودة المنتجات :
98	4.4 التمويل وتأمين الصادرات :
98	5.4 التسويق والترويج :
99	6.4 النقل والطبيعة الغير عادية لحركة المواد والمنتجات :
100	5. حوافز مُقترحة خاصة بكل قطاع من القطاعات المدروسة
100	1.5 قطاع الصناعات الغذائية :
102	2.5 قطاع السياحة
105	3.5 قطاع الزراعة
108	4.5 قطاع الصناعات التقليدية الحرفية
111	5.5 قطاع الصناعات الجلدية والأحذية
113	6. قائمة المراجع :

مقدمه:

لقد توج مؤتمر الحوار الأخير (NEDP III 2008) جهود القطاع الخاص والحكومة الفلسطينية لوضع أسس العلاقة ما بين القطاعين الخاص والعام نحو شراكة حقيقية يتم بناؤها عبر الحوار الفاعل والمستمر ويهدف إلى تفعيل دور القطاع الخاص والتكامل معه في عملية التنمية الاقتصادية.

تم الإعلان في هذا المؤتمر عن الأجندة المشتركة بين القطاعين العام والخاص وتم اعتماد هذه الأجندة، ومن النقاط التي وردت في الاجندة المشتركة حول ورقة الشراكة، إنشاء وحدة فنية داعمة للقطاع الخاص وتكون مهام هذه الوحدة توفير الدعم اللازم وآليات التنسيق المناسبة للداعمة للعلاقة والجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير المعلومات والدراسات والمؤشرات المطلوبة التي تدعم مطالب واحتياجات القطاع الخاص، وتشكيل الوحدة لقاعدة بيانات ومعلومات يتم تجميعها وتحليلها حول القضايا والسياسات الاقتصادية.

حيث قامت الحكومة وخلال مؤتمر الحوار الأخير بالإعلان عن تشكيل اللجنة الفنية من القطاع العام بالاضافة إلى اللجنة الوزارية المشكلة سابقا، كما وتم خلال المؤتمر التزام القطاع الخاص بتشكيل اللجنة الفنية والوحدة الفنية.

وتم تشكيل الوحدة الفنية التي تهدف إلى تعزيز ودعم دور كل من لجنة الحوار للقطاع الخاص، واللجنة الفنية للقطاع الخاص في عملية الحوار مع اللجنة الوزارية واللجنة الفنية للقطاع العام وتقديم كل ما يلزم من الدعم الفني، كما تشكل وحدة متابعه فاعله لكافة القضايا الفنية المتعلقة بالحوار والشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وذلك لتوفير الدعم المطلوب للجان الحوار من القطاع الخاص (لجنة الحوار واللجنة الفنية).

ومن القضايا الأساسية ذات العلاقة التي قامت الوحدة الفنية بمتابعتها ودراستها مؤخرا قضيتين أساسيتين ضمن هذه الدراسة، دراسة حول الاقتصاد المقدسي ومتطلبات القطاع الخاص والتي تهدف إلى تحديد المعوقات التي تواجه الاقتصاد المقدسي، حيث سلطت هذه الورقة الضوء على الوضع الاقتصادي الصعب في القدس الشرقية خاصة داخل حدود الجدار العنصري، أما الدراسة الأخرى فكانت حول متطلبات وتوصيات القطاع الخاص حول حوافز التصدير، بهدف تحديد حزم من المحفزات تكون ضمن سلم الأولويات الوطنية لخلق بيئة ممكنه للمصدرين الفلسطينيين.

الدراسات

الدراسة الأولى

الاقتصاد المقدسي
متطلبات القطاع الخاص

2010

1. ملخص تنفيذي

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تحديد المعوقات التي تواجه الاقتصاد المقدسي، حيث سلطت الدراسة الضوء على الوضع الاقتصادي الصعب في القدس الشرقية خاصة داخل حدود الجدار العنصري لما يعانيه القطاع الخاص هناك من تبعات الإجراءات الاحتلالية المباشرة.

وتهدف هذه الدراسة للتعريف بالمواضيع المهمة التالية ذات الصلة بالوضع الاقتصادي بالقدس:

- الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المقدسي
- القطاعات الاقتصادية المقدسية الرئيسية
- الاحتياجات التنموية للمنشآت التجارية والصناعية والخدماتية في القدس
- المشاريع الاقتصادية الممكنة والفرص المتاحة
- التدخلات السريعة المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية في القدس.
- التهديدات التي تواجه قطاع الأعمال في القدس
- تعزيز الحوار مع رجال ونساء الأعمال المقدسيين
- وضع العمال المقدسيين والبطالة المتزايدة.

2. مقدمة

تتمتع مدينة القدس بدرجة عالية من الخصوصية وذلك لأهميتها الدينية والجغرافية والسياسية للشعب الفلسطيني وتعد محافظة القدس إحدى محافظات السلطة الوطنية الستة عشر التي لا تزال موضع خلاف وبند أساسي على أجندة المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، فقد قام الإحتلال الإسرائيلي بالإستيلاء على 84% من مدينة القدس خلال حرب عام 1948 وتقسيمها الى جزئين: شرقية وغربية، وحكمت سلطات الإحتلال المنطقة الغربية من القدس، وحكم الاردن المنطقة الشرقية بنسبة 11.5%، فيما اقتطعت 4.5% من القدس كمنطقة تابعة للامم المتحدة، وفي عام 1967 استولت سلطات الإحتلال على ما تبقى من القدس (الجزء الشرقي)، وبذلك بسطت سيطرتها على كامل مدينة القدس بشقيها الغربي والشرقي.

وبعد خمس وثلاثين عاماً، أي مع البدء في اقامة جدار الفصل العنصري عام 2002، قامت سلطات الإحتلال الاسرائيلي بتقسيم القدس الشرقية إلى منطقتين:

- القدس الشرقية داخل الجدار: وهي المنطقة التي تقع ضمن حدود محافظة القدس الشرقية والموجودة داخل الجدار، أي تخضع لإدارة ما يسمى ببلدية القدس، وتعتبرها اسرائيل ضمن سيادتها، وتضم كلا من بيت حنينا، شعفاط، مخيم شعفاط، العيسوية، الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور، البلدة القديمة، الشياح، راس العمود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، صورباهر، بيت صفافا، شرفات، أم طوبا، السواحة الغربية.
- القدس الشرقية خارج الجدار: المنطقة التي تقع ضمن حدود محافظة القدس الشرقية، ولكن تقع اليوم خارج حدود الجدار الفاصل، وتضم كل من كفر عقب، مخيم قلنديا، قلنديا، رافات، مخماس، جبج، بيت دقو، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بيرنابالا، بيت اجزا، القبيبة، خربة ام الفحم، بدو، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، حزما، الخان الأحمر، العيزرية، أبوديس، السواحة الشرقية، الجديرة).

بلغ عدد سكان محافظة القدس منتصف العام 2009 حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حوالي 375,167 فردا، منهم 233,031 فردا في منطقة J1 (داخل الجدار)، و142,136 فردا في منطقة J2 (خارج الجدار)، ويشكل عدد السكان في المحافظة ما نسبته 9.5% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية، وبلغت مساحة محافظة القدس

عام 2007 حوالي 345 كم مربع^[1]. ويمكن مشاهدة مناطق القدس الشرقية داخل حدود الجدار وخارجه من خلال النظر الي الخريطة رقم 1 بالأسفل :

لم تكن القوانين الإسرائيلية بشأن تهويد مدينة القدس حديثة العهد، فبعد أن أعلنت السلطات الإسرائيلية ضم القدس الشرقية في 30 يوليو/ تموز 1980، سعت إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية وضمها إلى القدس من خلال استصدار قوانين تشرع ذلك، فقدرت مساحة المدينة بنحو 108 آلاف من الدونمات، ثم توسعت إلى القدس الكبرى، حتى وصلت مساحة المدينة إلى 123 ألف دونم، وهناك مخططات استيطانية لرفع نسبة أراضي القدس الشرقية وحدها لتصل إلى ربع مساحة الضفة قبل انطلاق أي مفاوضات حقيقية لما يسمى قضايا الحل النهائي.

[1] كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم 12.

وقد شهدت كافة القطاعات الاقتصادية في مدينة القدس الشرقية تدهورا ملحوظا في السنوات العشرين الاخيرة بسبب ازدياد محاولات الاحتلال لتهويد المدينة العربية وطمس معالمها الدينية، وبسبب الاثار الاقتصادية السيئة التي خلفها جدار الفصل العنصري بالاضافة الى الإجراءات الاسرائيلية التعسفية في طرد المواطنين المقدسيين وفي هدم بيوتهم وكذلك في فرض الضرائب والمخالفات والغرامات الباهظة، وحيث أنه لا وجود لسلطة وطنية فلسطينية في القدس تمارس عملها لمصلحة المواطن العربي الفلسطيني، وفي ظل غياب إرادة سياسية فلسطينية للعمل في القدس الشرقية، فقد تحمل القطاع الخاص الفلسطيني العبء الأكبر في التحرك والصراع من أجل البقاء لتبقى مدينة القدس الشرقية عربية الطابع والمحتوى والمضمون.



3. نتائج البحث

1.3 الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المقدسي

1.1.3 جدار الفصل العنصري

تم البدء في اقامة جدار الفصل العنصري عام 2002، ولا يزال بناء الجدار مشروعاً قيد التنفيذ حتى هذه اللحظة، حيث يعتبر الجدار العازل في منطقة القدس من أهم العوامل التي تؤثر سلباً على اقتصاد مدينة القدس، فالمتتبع لمراحل بناء هذا الجدار، والذي يتم بخطوات مدروسة من الجانب الإسرائيلي، لا بد وأن يعي بشكل واضح الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لدى الجانب الإسرائيلي والتي تقود في النهاية إلى إخراج مدينة القدس من ارتباطها الطبيعي بالضفة الغربية والمجتمع الفلسطيني العربي لربطها قسرياً مع الأحياء اليهودية في القدس الغربية والاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام.

عمد جدار الفصل العنصري إلى سلخ أحياء عربية بكاملها عن القدس الشرقية وتقطيع أوصالها، حيث قام الجدار بعزل حوالي 225,000 فلسطيني من سكان القدس الشرقية داخل الحدود الإدارية لما يسمى «بلدية القدس» عن الضفة الغربية، وتضرر معها عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون في البلدات والقرى الواقعة في محيط المدينة، حيث وصل عدد القرى الفلسطينية المتضررة من جراء إقامة الجدار في شرقي القدس إلى 23 قرية وبلدية^[2]، أي تهجير 2,940 أسرة تضم 21,600 فرداً، ومصادرة وعزل 86,980 دونم من أراضي محافظة القدس^[3]، وقد تمكن جدار الفصل العنصري من حرمان أكثر من 15,000 مواطن مقدسي في قلنديا وكفر عقب من الوصول بسهولة إلى أعمالهم وتجارتهم في القدس خاصة بعد تحويل حاجز قلنديا العسكري إلى معبر^[4].

تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية في القدس بشكل سلبي من إقامة الجدار العنصري، نتيجة فصل اقتصاد القدس الشرقية عن النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، فالقوة الشرائية الحقيقية في القدس الشرقية كانت تأتي من أهل الضفة الغربية الذين كانوا يزورون القدس والأقصى والقيامة، حيث كان الفلسطينيون من مدن الخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وباقي المدن الأخرى يأتون إلى «العاصمة» لشراء حاجياتهم وقضاء زياراتهم العائلية وفي معظم الأحيان للصلاة في الأقصى والقيامة، وكان المرضى يأتون للعلاج في مستشفيات القدس العريقة مثل مستشفى المقاصد

[2] عماد خضر، جدار الفصل العنصري ومشاريع التهويد تحطم أسوار القدس، 2006/8/19.

[3] كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم 12.

[4] القدس حقائق وأرقام، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، حزيران 2007.

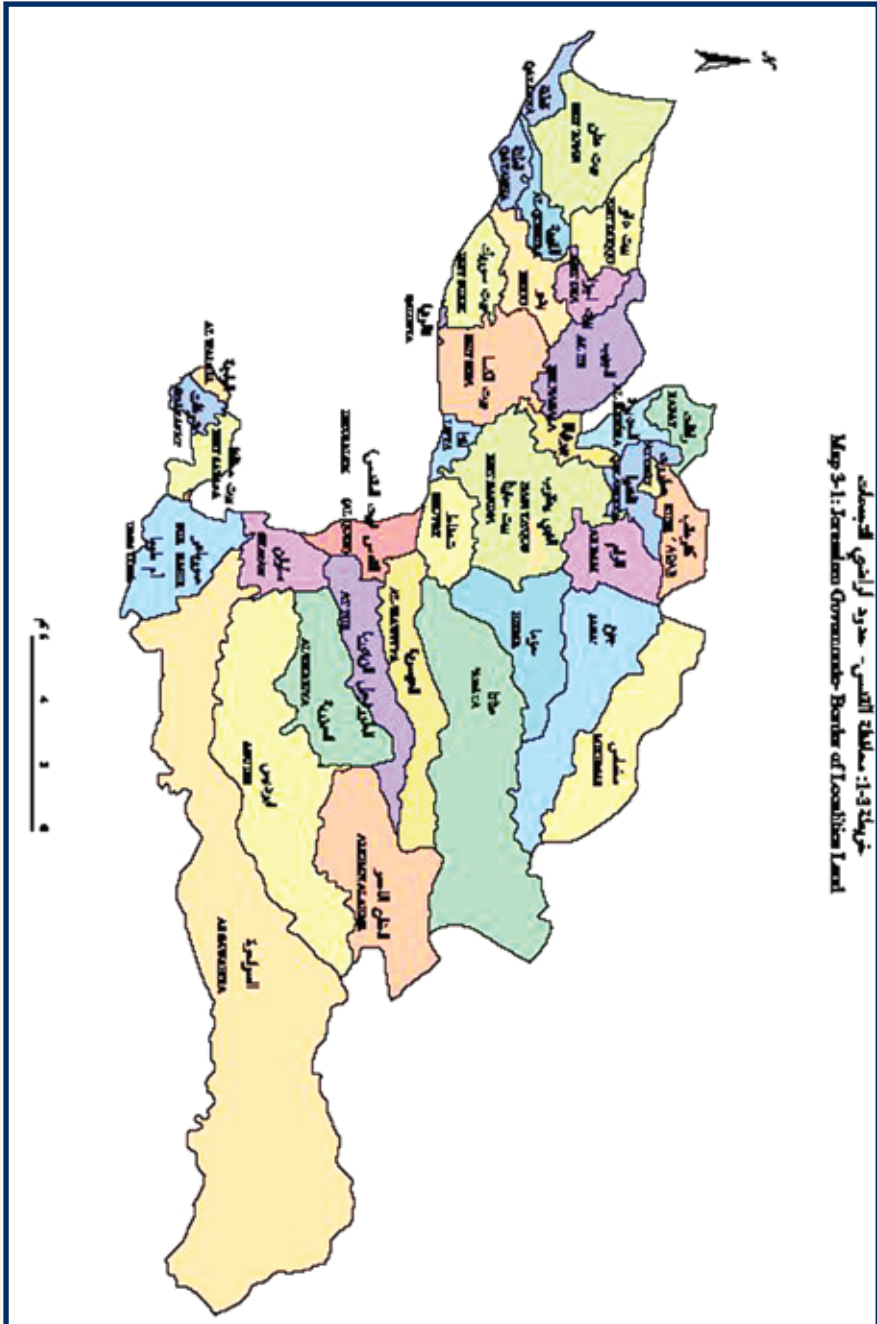
ومستشفى العيون ومستشفى المطلع والكثير غيرها من المستشفيات المتخصصة في علاج امراض مستعصية مثل السرطان وكذلك امراض القلب والسكري والعيون.

وبعد عزلها عن أهلها في الضفة الغربية بسبب الجدار العنصري، لم يتبقى للقدس الشرقية وأهلها إلا الالتحاق قصراً بالقدس الغربية، وبرغم ذلك إلا أن العلاقة بين اليهود والعرب حتى اليوم ليست في وضعها الطبيعي، فالتطرف الديني اليهودي والعنصري المتصاعد داخل المجتمع الاسرائيلي، والذي يشجع على كره العرب والفلسطينيين، لا يساعد كثيراً في اندماج اقتصاد القدس الشرقية باقتصاد القدس الغربية. وحتى الزيارات التي يقوم بها بعض اليهود للشراء من القدس الشرقية، وكذلك الزيارات التي يقوم بها المقدسيين للشراء من القدس الغربية، إلا أن هذه النشاط يبقى متواضعا في الاتجاهين ولذلك، فما زالت القدس الشرقية تعاني من عزلة اقتصادية قد تطول مع استمرار الوضع المشحون بين العرب واليهود في المدينة ومع استمرار انفصالها عن الضفة الغربية.



ومن الجدير بالذكر، أن كثيراً من المقدسيين ما زالوا يفضلون التسوق والشراء من مدن الضفة الغربية، وخصوصاً من مدينة الخليل ذات النشاط الاقتصادي الضخم وكذلك من مدينة رام الله لقربها من القدس، إلا أن هذا النشاط يبقى في اتجاه واحد من القدس إلى الضفة وليس بالعكس، لأن أهل الضفة لا يستطيعون الدخول إلى القدس إلا إذا سمحت السلطات الاسرائيلية لهم، ونادراً ما تسمح بذلك.

خارطة رقم (2): محافظة القدس - حدود أراضي التجمعات



2.1.3 مصادرة الأراضي والتوسع في الاستيطان الاسرائيلي

لم تتوقف سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية منذ عام 1967، وقد ابتدعت الحكومات المتعاقبة لاسرائيل حجج واهية ولفقت الأكاذيب من أجل وضع يدها على أكبر قدر من الأرض وجلب مستوطنينها من مختلف بلدان العالم للسكن فيها، ومع أن مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني شمل الضفة الغربية أيضاً، إلا أنه تركز في القدس الشرقية لاعتقادهم أنها ستكون عاصمتهم الأبدية، كما أن حجم الضرر الذي أحدثه التوسع الاستيطاني عن طريق مصادرة أراضي القدس الشرقية كان كبيراً جداً لأن مساحة الأراضي الغير مبني عليها قليلة جداً، ولا توجد معلومات دقيقة عن استخدام الأراضي في القدس الشرقية.

وحتى تحكم سلطات الاحتلال سيطرتها على القدس الشرقية، وحتى تصادر أكبر قدر ممكن من الضفة الغربية، قامت بتوسيع مساحتها من 6.5 كيلومترات مربعة إلى أن بلغت 123 كيلومتراً مربعاً سنة 1990، كما استولت على 86% من أراضي القدس الشرقية ومنعت الفلسطينيين من استخدام 10% من الأرض، ليبقى لهم 4% فقط كما هو مبين في الشكل رقم 1. فقد أنشأت 11 حياً يهودياً في القدس الشرقية، ثم أحاطتها بطوق آخر من 17 مستوطنة يهودية إلى أن بلغ عدد اليهود شرقي القدس نحو 200 ألف مستوطن^[5]

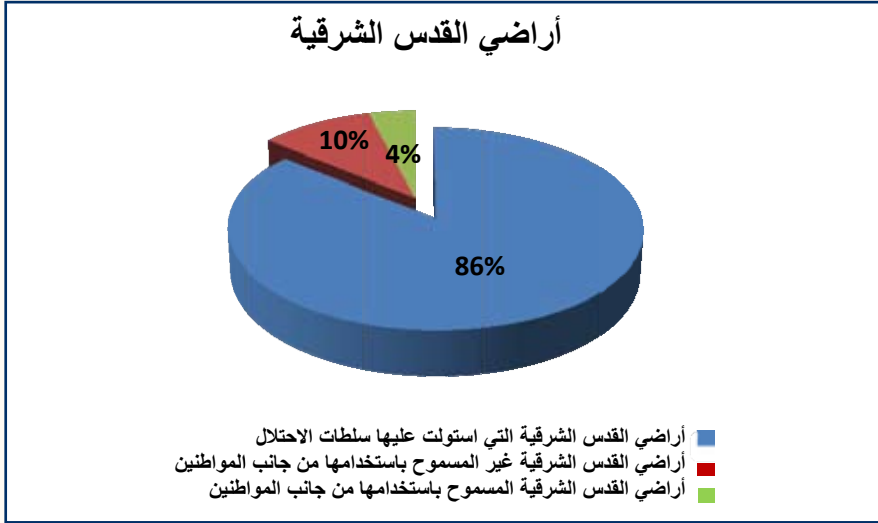
تقدر أراضي القدس الشرقية التي تم الاستيلاء عليها من قبل سلطات الاحتلال (86%) مقسمة إلى ما يلي: ^[6]

- مصادرة 43% من الاراضي الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية لبناء المستوطنات الاسرائيلية.
- تصنيف 40% من أراضي القدس الشرقية كمناطق خضراء حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها.
- تجميد 3% من مجموع مساحة الاراضي.

^[5] <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3DB2E0FC-7998-457E-88A9-F9CB9184FF0D.htm>

^[6] مركز أبحاث الأراضي (LRC)، هدم المنازل الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، شباط 2010.

شكل رقم (1)



لقد قامت إسرائيل بتكثيف محاولات الترويج للقدس كمركز سكني لليهود في محاولة لتعديل ميزان الهجرة اليهودية العكسية من المدينة، ومن المتوقع ان تقر البلدية وحكومة الاحتلال بناء ما لا يقل عن 12,000 وحدة سكنية جديدة (للمستوطنين) في شرقي المدينة، في حين تقدر التوقعات ان معدل رخص البناء التي ستمنح للفلسطينيين لا يزيد عن 200 رخصة فقط^[7]، وفي نفس التقرير الصادر عن مؤسسة القدس الدولية تم الإشارة إلى أن هناك احتمال تعديل حدود البلدية للقدس لتتطابق مع حدود الجدار، ليدخل بذلك نحو 163 كم مربع إلى مساحة القدس الأصلية يسكنها أكثر من 69,000 مستوطن يهودي، ولن يكون بالضرورة تعديل الحدود اجراء علينا وانما قد يتم من خلال توسيع الكتل الاستيطانية الموجودة لتصبح متصلة سكانيا بمدينة القدس، مع انشاء شبكة مواصلات تسهل الانتقال بين مركز المدينة وهذه الكتل الاستيطانية.

ووفقا للهيئة الاسرائيلية للاحصاء والسكان، فإنه من الفترة الممتدة ما بين العام 2000 وأيلول من العام 2007، قامت اسرائيل ببناء 18,472 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الاسرائيلية.

ومن الأمثلة الحية على السياسة العنصرية الاسرائيلية في مدينة القدس غابة جبل أبو غنيم حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتغيير استخدامات الأراضي في هذه المنطقة (حوالي

^[7] مؤسسة القدس الدولية، مشروع التهويد في ذروته، 16/3/2010.

2,000 دونم) من مناطق خضراء إلى مناطق صالحة للاستخدام الاسرائيلي لبناء مستوطنة هار حوما الاسرائيلية، وهناك مخططات لبناء 6,500 وحدة استيطانية لتقطين مستوطنين مدنيين .

ويعتبر جبل المكبر شرق مدينة القدس مثال حي آخر على السياسة العنصرية الاسرائيلية في مدينة القدس، حيث تبلغ مساحة المنطقة 570 دونما ويقطنها أكثر من 15 ألف فلسطيني، وكانت بلدية القدس الاسرائيلية قد صنفت 411 دونما منها (72% من المساحة الكلية لجبل المكبر) كمناطق خضراء، تاركة فقط 117 دونما لاهالي منطقة جبل المكبر لاستغلالها^[8].

3.1.3 هدم البيوت ومصادرة بيوت أخرى بالقوة

تقوم سلطات الاحتلال بهدم البيوت الفلسطينية في القدس وطردها أهلها في الشارع لسببين رئيسيين من وجهة نظرهم: أولهما إذا شارك المقدسي في أي نشاط ضد الاحتلال خاصة إذا قام بقتل أو محاولة قتل جنود اسرائيليين أو قام بعملية استشهادية، والسبب الثاني وراء هدم أغلبية البيوت المقدسية، فهو حجة عدم الترخيص .



وفي إحصائية لمعهد الأبحاث التطبيقية (أريج) حول المنازل المهدامة في القدس، قامت اسرائيل بهدم ما يزيد عن 650 منزل فلسطيني في الفترة الواقعة ما بين الاعوام 2000 و2009، هذا وما يزال ناقوس الخطر يذق أبواب آلاف المنازل الفلسطينية في المدينة حيث أخطرت

^[8] مركز أبحاث الأراضي (LRC)، هدم المنازل الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، شباط 2010.

بلدية الاحتلال الاسرائيلي في الفترة نفسها ما يزيد عن 4,300 منزل فلسطيني في مدينة القدس، معظمها بذريعة البناء الغير مرخص. وباختصار، فإن السياسات الاسرائيلية العنصرية فيما يتعلق بالمسكن في القدس أسفرت عن بناء أكثر من 88% من المساكن للمستوطنين الاسرائيليين في المدينة و12% فقط للفلسطينيين منذ العام 1967 كما هو مبين في الشكل رقم (2)، وقد أدى ذلك إلى خلق كثافة سكانية فلسطينية عالية في المدينة بلغت 17,245 / كيلومتر بينما بلغت الكثافة السكانية الاسرائيلية في المدينة 5,340 / كيلومتر.

شكل رقم (2)



المصدر: مركز أبحاث الأراضي (LRC)، هدم المنازل الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، شباط 2010.

وفي تقرير حكومي أصدره مركز المعلومات في وزارة التخطيط الفلسطينية لشهر يوليو للعام 2010 أنه خلال شهر تموز للعام 2010 تم هدم ما يقارب (9) منازل في مدينة القدس، في حين وصل عدد المباني التي تم هدمها منذ بداية هذا العام 17 مبنى. وبين التقرير أنه تم المصادقة على بناء 60 وحدة استيطانية وأن هناك مخطط لهدم (60) منزلاً في حي العيسوية، وأن الصراع القائم في القدس يدور على 14% من مساحة المدينة، إذ يستولي المستوطنون حالياً على 86% من مساحة القدس الشرقية.

وكشفت مؤسسة المقدسي عن تحركات اسرائيلية نشطة لاستئناف مخطط هدم المنازل الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة، وأشارت إلى أن لديها وثائق تشير إلى أن هناك ما يزيد عن 200 ملف قضائي معلق فقط بقرار من المحاكم الإسرائيلية، وحذرت من تداعيات

استئناف قرارات هدم منازل الفلسطينيين بالقدس، حيث أن تنفيذ تلك القرارات يعني هدم مئات الوحدات السكنية والتي تزيد عن 1,000 وحدة مما يعني تشريد الآلاف من الفلسطينيين وتهجيرهم الى خارج حدود القدس المحتلة^[9].

والجديد أن السلطات الاسرائيلية أصبحت تجبر المقدسين على هدم بيوتهم بأيديهم وتجعلهم يدفعون أجرة الهدم أيضا، فقد ذكر تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) التابع للأمم المتحدة أن السلطات الاسرائيلية أجبرت عائلتين فلسطينيتين (15 فرداً) على هدم منزليهما المكونين من وحدتين سكنيتين في قرية صور باهر في القدس الشرقية في أعقاب قرار محكمة إسرائيلية يهدم المبنى بحجة عدم حصوله على ترخيص للبناء، وذلك في الفترة من 18 إلى 24 آب الجاري.

ولتخفيف وقع المصيبة والمساهمة في بعض المصاريف، بما فيها مصاريف الهدم أحياناً التي يتحملها المواطن المهوم بيته، تعطي السلطة الفلسطينية مبلغ 5,000 دولار للمواطن المقدسي الذي يتم هدم بيته على يد السلطات الاسرائيلية، ولكن كما تبين فإن إجراءات منح هذا المبلغ ليست باليسيرة، والمطلوب مزيد من الشفافية والإفصاح في هذا المجال.

4.1.3 طرد الفلسطينيين وسحب هوياتهم

تصاعدت وتيرة سحب الهويات من المواطنين المقدسين بشكل كبير، حيث قامت اسرائيل بتفعيل هذا السلاح كوسيلة ناجحة للتخلص من أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين، خصوصاً عندما أعلن الاحتلال تعديل الحدود البلدية مخرجاً بعض التجمعات الفلسطينية الأساسية خارج حدود القدس بشكل نهائي.

وقد بلغت نسبة سحب الهويات من المواطنين المقدسين عام 2008 الى 35% من المجموع الكلي للهويات التي تم سحبها في الأعوام ما بين 1967 و2007 أي ما يعادل 4,577 هوية كما هو مبين في الشكل رقم (3).

[9] القرارات القضائية التي نشرت في جريدة القدس الأربعاء 3 يوليو 2010 ومن بينها:

- منطقة الولجة حيث هناك 27 قرار هدم قضائية منذ 3 أعوام، وحاليا منذ 6 شهور يتم العمل على متابعتهم من قبل الوحدة القطرية لتطبيق قانون الأراضي عليهم.
- حي دير القنطار ودير العامود في صور باهر هناك 53 قرار هدم قضائي.
- وادي ياصول المطلة على حي الفاروق هناك 30 قرار هدم قضائي بعد رفض المخطط للمنطقة
- منطقة الطور هناك 28 قرار هدم قضائي وفقاً لمخطط 12500 ولتعليمات المحكمة الإسرائيلية
- منطقة السواحة هناك 118 قرار هدم قضائي
- منطقة بير عونه هناك 3 مباني تحتوي على عشرات الوحدات السكنية صادر بحقها قرارات بالهدم ولا يوجد مساعدة شريطة لتنفيذ عمليات الهدم
- منطقة بيت حنينا هناك 84 مبنى أي مئات الوحدات السكنية والتي صدر بحقهم قرارات هدم.

وإذا ما تمت مقارنة نسبة سحب الهويات لعام 2008 والبالغة 35% بنسبة سحبها بين الاعوام 1967 وحتى 2007 والبالغة 65% نجد أن هناك تصعيدا اسرائليا خطيرا من شأنه ان يطرد المواطنين المقدسيين خارج حدود القدس .

شكل رقم (3)



المصدر: مؤسسة القدس الدولية، مشروع التهويد في ذروتة، 2010/3/16

وقد تبنت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا قرار صادر منذ أكثر من ستة عقود للشرع في تطبيق قانون أملاك الغائبين الذي يشمل الممتلكات المحجوزة من قبل المؤسسات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه تم استصدار قانون أملاك الغائب عام 1950، وكان محاولة لإضفاء الصفة القانونية على سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية تدريجيا، حيث يمنح «القانون» الوصي الإسرائيلي على أملاك الغائب «الحق» في الاستيلاء عليها وإدارتها والسيطرة على الأرض التي يملكها أشخاص يعرفون بـ«غائبين». ويمكن القول بأن الإصرار الإسرائيلي على تطبيق قانون الغائب في مدينة القدس يندرج في سياق منهجية حكومة نتنياهو للإطباق على المدينة وتهويد كل مناحي الحياة فيها، وصولا إلى الإخلال بالتوازن الديموغرافي لصالح اليهود في المدينة، وبالتالي نسف الحلم الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، ويهدف البدء في تطبيق القرار إلى جعل العرب المقدسيين أقلية في القدس، لا تتجاوز نسبتهم 12% من سكان المدينة في العام 2020^[10].

[10] نبيل السهلي: المقدسيون في مواجهة قانون أملاك الغائبين - في مقالة له تم نشرها على الجزيرة. نت

وفي تقرير حكومي أصدره مركز المعلومات في وزارة التخطيط الفلسطينية لشهر تموز للعام 2010 أن الآلاف من المقدسيين فقدوا حق إقامتهم في القدس على مدى (42) عاماً، حيث تم سحب إقامة (108) مواطناً منذ مطلع العام 2010 وحتى منتصف شهر حزيران، (721) مواطناً فقدوا الإقامة خلال عام 2009.

5.1.3 الرسوم والضرائب والمخالفات الباهظة

إن سياسة طرد المقدسي من القدس، تظهر جلياً في سياسة السلطات الاسرائيلية في فرض الرسوم والضرائب والمخالفات على الفلسطينيين في القدس، فكلما جعلت حياة المقدسيين جحيماً وفرضت عليهم كافة أشكال أنواع العقاب المالي، كلما ازداد الضغط عليهم في التفكير بالهجرة من القدس، سواء إلى الضفة الغربية أو إلى خارج فلسطين، ولا تترك السلطات الاسرائيلية وسيلة رسمية أو غير رسمية، طبيعية أو عنصرية، إلا وتحاول أن تفرضها على المواطنين المقدسيين.

ضريبة الارنونا

تعتبر ضريبة الارنونا (وهي ضريبة تجبيها بلدية القدس لقاء خدمات البلدية) من أكثر الضرائب التي تؤرق المواطن والتاجر المقدسي، فهي تقدر حسب مساحة المنزل أو المتجر أو المكتب المصنف تجارياً، وتختلف قيمتها وتترايد عاماً بعد عام بحسب طبيعة العمل، وحسب الموقع، وهي أقل للمنشآت الصناعية عنها للمنشآت التجارية حيث تزيد الآن في المتوسط عن 300 شيكل للمتر المربع.

وتزداد المشكلة تعقيداً في البلدة القديمة، حيث أن مساحات المحلات التجارية، والمبينة غالباً في الفترة المملوكية تزيد عن 100 م مربع، حتى لو كان التاجر يستعمل فقط جزءاً من المساحة الاصلية للمكان فان عليه أن يدفع عن كامل المساحة المستغلة وغير المستغلة، كما تشمل الضريبة سدة المحل التجاري، وعلى التاجر أن يدفع أيضاً للبلدية رسوم «يافطة المحل» ويتم حسابها حسب مساحة هذه اليافطة، كذلك فان التاجر يدفع رسوم المجاري بشكل منفصل وهي تحسب بنسبة 90% من قيمة فاتورة استهلاكه للمياه^[11].

وتكمن المشكلة في أن دخل التاجر الفلسطيني محدود جداً مقارنة بدخل التاجر الاسرائيلي، لذلك لا يستطيع في معظم الأحيان دفع المبالغ الطائلة لضريبة الأرنونا، وبالنسبة للمواطن العادي الذي يسكن في شعفاط على سبيل المثال تصل ضريبة الأرنونا على شقته الموجودة في

[11] عزام أبو سعود، الأوضاع التجارية في مدينة القدس المشكولات الراهنة ومتطلبات التطوير، اذار 2007.

عمارة عادية إلى 15,000 شيكل سنوياً لمساحة قد تصل إلى 130 متر مربع، وإذا تعذر هذا المواطن عن دفع هذه المبالغ، تقوم الشرطة وقوات من الجيش باقتحام المنزل ليلاً وتصادر الأجهزة الموجودة في البيت مثل التلفاز أو الغسالة أو أي شيء ثمين حتى تجبره على الدفع في اليوم التالي حتى لو اضطر للاقتراض من إخوته أو جيرانه. أما بالنسبة لليهودي، فقد لا يدفع لعشرات السنين، وأحياناً تجد الحكومة هي التي تشتري له البيت في مستوطنة مثل بسجات زئيف على أراضي بيت حنينا، فتتصرف في النهاية كمن يأخذ الأموال من الفقير العربي بالقوة بيد لتعطي تلك الأموال باليد الأخرى لليهودي الذي يسكن نفس المدينة.

ضريبة الدخل

لدى أهل القدس مشكلة مزمنة في التعامل مع ضريبة الدخل، حيث أن التاجر المقدسي، حتى لو كان دقيقاً في تعبئة كشوفه الضريبية وتقديمها في موعدها يعتبر كاذباً من وجهة نظر موظفي الضريبة الاسرائيلية، وبالتالي لا تقبل كشوفاتهم الضريبية، وعادة ما يلجأ مأمور تقدير الضرائب الاسرائيلي إلى وضع تقديرات خيالية على التجار، تعتمد المزاجية والنظرة العنصرية، وتعتمد تقدير نسب مرتفعة لأرباح التاجر العربي معتمدة على تقديرات مماثلة للتجار اليهود في القدس الغربية، دونما أية مراعاة لخصوصية القدس العربية ونمط الاستهلاك العربي والفارق الشاسع بين دخل العرب ودخل اليهود في المدينة.

ونتيجة لهذه التقديرات العشوائية، فإن التاجر المقدسي ومن خلال محاسبه الضريبي يلجأ إما إلى التفاوض مع ضريبة الدخل، أو الذهاب الى القضاء لحل الاشكالات الضريبية، مما يوصله حتماً إلى دفع مبالغ أكبر بكثير مما يستحق عليه أصلاً من ضريبة. وبالإضافة إلى ضريبي الدخل والارنونا وضريبي المجاري والياطات، فإن التاجر المقدسي مضطر لدفع مبالغ اضافية عن العاملين لديه، حيث يدفع ضريبة المشغل وهي بنسبة 6,9% من قيمة راتب الموظف وتحول لدائرة ضريبة الدخل، كما أنه يساهم في التأمين الوطني والصحي له وللعاملين لديه بنسبة 8% من قيمة الراتب للموظف، وعليه تقديم الكشوفات وتحويل مبالغها بشكل منتظم والا يتعرض لدفع فوائد تأخير وغرامات كبيرة على ذلك.

والمشاكل المرتبطة بضريبة الدخل للمواطن المقدسي تكاد لا تنتهي، فالمقدسي متهم طوال الوقت مهما قدم من كشوفات ومهما قال أو نفى. يحدث هذا عندما يفتح محل تجاري جديد أو حتى عندما يغلقه في حال إفلاسه، حيث تستمر ضريبة الدخل في ملاحقته وملاحقة أولاده وابتزازه لسنوات طويلة.

الرسوم والمخالفات

مع علم السلطات الاسرائيلية بتدني دخل المواطن الفلسطيني في القدس الشرقية، مقارنة بالمواطن اليهودي في القدس الغربية، إلا أنها لا تتوقف عن ابتزازه مالياً بكل الطرق الممكنة،

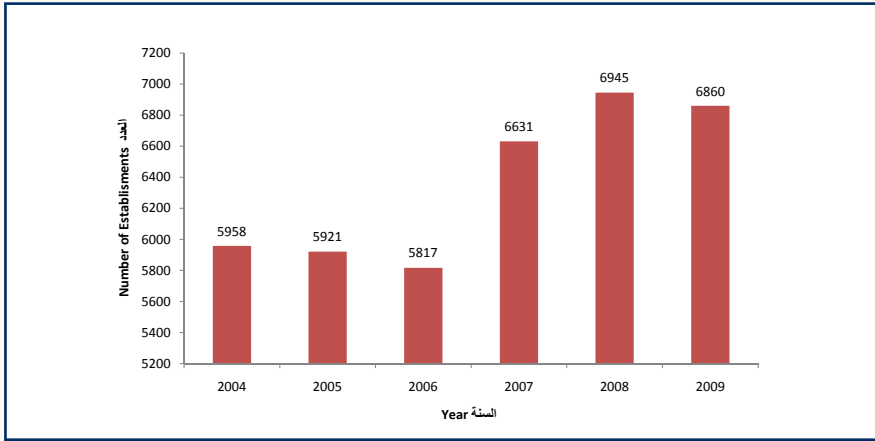
فهي لا تتركه وشأنه إذا لم يدفع ضريبة التلفاز الموجود في البيت، أو أي نوع من أنواع الضرائب، بل وتجد شرطة المرور الاسرائيلية واقفة على مداخل الأحياء العربية تترصد كل سيارة عربية تدخل أو تخرج منها لتحرير أي مخالفة ممكنة لها، بسبب أو بغير سبب، وغالبا ما يكون السبب عنصريا بالأساس، وللتضييق على المقدسيين .

2.3 القطاعات الاقتصادية الرئيسية في القدس الشرقية

تقسم القطاعات الاقتصادية في القدس الشرقية الى قطاعات عدة أبرزها: قطاع التجارة، قطاع السياحة، قطاع الخدمات، قطاع النقل والمواصلات، قطاع الاسكان والبناء والمقاولات، القطاع المصرفي والمالي، قطاع الصناعة وقطاع الزراعة .

وتضم محافظة القدس منشآت عديدة تعمل في جميع القطاعات، حيث تشير آخر إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2009 إلى أنه يوجد في محافظة القدس حوالي 6,680 منشأة اقتصادية كما يظهر في (الشكل رقم 4)، منها 2,659 منشأة اقتصادية تعمل في القدس الشرقية في منطقة (J1) و 4,201 منشأة تعمل في منطقة ((J2) كما يظهر في الجدول رقم 1 .

شكل رقم (4): عدد المنشآت الاقتصادية في محافظة القدس، 2004-2009



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم «12»، صفحة 223

جدول 1: عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في محافظة القدس داخل الجدار حسب النشاط الاقتصادي وفئات حجم العمالة لعام 2009

النشاط الاقتصادي	فئات حجم العمالة						المجموع
	100+	50-99	20-49	10-19	5-9	1-4	
الزراعة (تربية الحيوانات والدواجن)	0	0	0	0	0	4	4
أنشطة أخرى للتعبئة واستغلال المحاجر	0	0	0	1	0	0	1
صناعة المتبوجات الغذائية والمشروبات	0	0	1	3	16	36	56
صناعة المنسوجات	0	0	0	0	0	3	3
صناعة الملابس	0	0	0	3	0	22	25
دبغ وتجهئة الجلود وصنع (حقائب وأحذية)	0	0	0	0	0	2	2
الطباعة والنشر واستنساخ وسائل الإعلام المسجلة	0	0	1	1	0	3	5
صنع منتجات المعادن الفولاذية الأخرى	0	0	0	1	2	5	8
صنع الفلزات القاعدية	0	0	0	0	0	1	1
صنع منتجات المعادن باستثناء الماكينات	0	0	0	0	4	22	26
صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	0	0	0	0	0	0	0
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى ذات علاقة	0	0	0	2	3	23	28
امدادات الكهرباء والغاز والمياه الساخنة	1	0	0	0	0	0	1
الإنشاءات	0	0	0	2	2	4	8
بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	0	0	0	0	9	152	161
تجارة الجملة	0	0	0	3	2	23	28
تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية	0	0	0	6	42	1,514	1,562
الفنادق والمطاعم	0	1	1	10	12	145	169

جدول 1: تابع

100+	فئات حجم الممالة					المجموع	النشاط الاقتصادي
	50-99	20-49	10-19	5-9	1-4		
0	1	2	13	23	5	44	النقل والتخزين والاتصالات
0	0	3	3	9	18	33	الأنشطة المساعداة وأنشطة وكالات السفر
0	0	0	0	1	1	2	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
0	0	0	0	1	10	11	الوساطة المالية
0	0	0	0	3	14	17	التأمين
0	0	0	1	0	2	3	الأنشطة العقارية والإيجارية
0	0	0	0	0	0	0	تأجير الآلات بدون عامل وتأجير سلع شخصية
0	0	0	0	2	3	5	الحاسب الآلي الإلكتروني والأنشطة ذات الصلة
0	0	0	0	0	0	0	البحث والتطوير
0	1	0	2	11	109	123	الأنشطة التجارية الأخرى
0	2	11	16	14	10	53	التعليم
5	1	8	10	22	66	112	الصحة والعمل الاجتماعي
0	0	6	4	8	5	23	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى
0	0	1	4	6	12	23	الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية
0	0	0	0	7	115	122	الأنشطة الخدمية الأخرى
6	6	34	85	199	2,329	2,659	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم «12»، صفحة 226

من الجدول السابق، نلاحظ أن عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والحكومي في القدس الشرقية بلغت 2,659 منشأة، مع التنويه إلى أن المنشآت التي تعمل في المجال الاقتصادي في معظمها من القطاع الخاص، ولا يوجد مؤسسات حكومية فلسطينية داخل الجدار في مدينة القدس حيث قامت السلطات الاسرائيلية بإغلاقها كليا، كما أن المنشآت العاملة في القطاع الأهلي يتركز عملها في مجال التعليم والصحة .

وقد أخذ قطاع التجارة النصيب الأكبر في عدد هذه المنشآت، فقد بلغت في تجارة التجزئة واصلاح السلع الشخصية 1,562 منشأة، و 161 منشأة تعمل في بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، 28 منشأة تعمل في تجارة الجملة، 123 منشأة تعمل في أنشطة تجارية أخرى ليكون المجموع الكلي للمنشآت العاملة في قطاع التجارة 1,867 منشأة، اي ما نسبته 70% من عدد المنشآت الكلي والبالغ 2,659 منشأة، وجاءت باقي المنشآت الاقتصادية موزعة على أنشطة اقتصادية أخرى بنسب متفاوتة، فقد بلغ عدد الفنادق والمطاعم في القدس الشرقية داخل الجدار 169 فندق ومطعم، وبلغ عدد المنشآت العاملة في الصحة والخدمات الاجتماعية 112 منشأة، فيما وصل عدد المنشآت التعليمية في القدس الشرقية الى 53 منشأة، بالاضافة الى وجود عدد لا بأس فيه من المنشآت الاقتصادية التي تعمل في صنع المنتجات الغذائية والمشروبات، صنع الملابس، والنقل والتخزين والاتصالات .

وتجدر الإشارة الى أنه لا توجد في القدس الشرقية منشآت اقتصادية تعمل في مجال البحث والتطوير وصنع وتأجير الآلات، ونلاحظ أيضا من الجدول السابق بأن النسبة الكبرى من عدد هذه المنشآت هي منشآت صغيرة الحجم تضم عدد قليل من العمال، فقد بلغت نسبة المنشآت الصغيرة 88% من العدد الكلي للمنشآت الاقتصادية في القدس الشرقية، فيما بلغت نسبة المنشآت متوسطة الحجم 11% من العدد الكلي للمنشآت الاقتصادية، وضمت المنشآت متوسطة الحجم منشآت اقتصادية تعمل في مجال صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، تجارة التجزئة واصلاح السلع، النقل والتخزين والاتصالات، الفنادق والمطاعم وأنشطة الصحة والتعليم، أما بالنسبة لعدد المنشآت الكبيرة في القدس الشرقية فقد كانت قليلة جدا تصل نسبتها الى 1% من المجموع الكلي لعدد المنشآت، وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المنشآت كبيرة الحجم تركزت في أنشطة التعليم والصحة .

1.2.3 قطاع التجارة

تعتمد التجارة في مدينة القدس على المتسوقين منها، وهم عدة فئات :

- سكان المدينة
- سكان القرى المحيطة بالقدس
- سكان الضفة الغربية وقطاع غزة
- المتسوقون اليهود

• فلسطيني ال 48

• السائحين الأجانب

منذ عام 1994 بدأت أعداد المتسوقين من سكان قرى محافظة القدس المحيطة وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة تقل تدريجياً، حيث انخفض عدد المتسوقين من أسواق مدينة القدس بشكل ملحوظ مع بداية الانتفاضة الثانية إلى ما يقارب 40% من عدد المتسوقين الذين اعتادوا على التسوق بصورة دائمة أو جزئية منها، ويعود ذلك للأسباب التالية^[12]:

1. إقامة الحواجز العسكرية، وإعاقة دخول سكان القرى المجاورة للقدس، وباقي سكان المدن الفلسطينية.
2. ارتفاع تكلفة نقل البضائع نتيجة الحواجز والإغلاق.
3. ارتفاع كلفة تخليص البضائع من الموانئ نتيجة التفتيش الأمني.
4. إرهاب المواطنين بالضرائب المتعددة والمبالغ فيها والتي لا تراعي الأوضاع الاقتصادية للمواطن العربي، ولا مستوى دخله، أو نمط حياته الاجتماعي، والتقدير المبالغ فيه من مصلحة الضرائب الناتج عن التشكيك في حسابات التاجر العربي.
5. ازدياد ظاهرة الباعة المتجولين، نتيجة ارتفاع نسبة البطالة، وتضرر التجار الرسميين دافعي الضرائب.
6. انخفاض متوسط دخل الفرد في المدينة، وبالتالي انخفاض الدخل المتاح للمواطن للتسوق، واقتصرت مشتريات فئة كبيرة من السكان على المواد الغذائية والأساسية.
7. تراجع عدد المتسوقين اليهود من القدس العربية منذ الانتفاضة الأولى، وانقطاعهم شبه التام في الأعوام الأولى للانتفاضة الثانية.
8. منع السواح من دخول الحرم القدسي الشريف أو تخفيض عدد ساعات الزيارة.
9. إنقطاع كلي لأهل الضفة وقطاع غزة عن دخول القدس مع إقامة الجدار وأكثر من 120 ألف مواطن يجتازون حواجز عسكرية بمعاونة للوصول إلى المدينة.

[12] عزام ابو السعود، نائلة جويلس، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة، غرفة تجارة القدس، تموز 2006.

10. استغناء عدد من المؤسسات التجارية في القدس عن بعض موظفيها نتيجة انخفاض المبيعات .

11. التشدد في منع دخول المنتجات الفلسطينية إلى أسواق القدس وخاصة المنتجات الغذائية وبالذات الحيوانية كالألبان والبيض وهي منتجات اقل سعرا من المنتجات الإسرائيلية المماثلة .

ويحتل قطاع التجارة الجزء الأكبر من عدد المنشآت العاملة في محافظة القدس ، فقد بلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في محافظة القدس والمتعلقة بقطاع التجارة 4,012 منشأة (ملحق 2)، منها 1,867 منشأة تعمل في منطقة J1، حيث أن جدول 2 يبين نوع النشاط الاقتصادي وعدد المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع التجارة في منطقة J1، عن عام 2009 حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

جدول 2: عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع التجارة حسب النشاط الاقتصادي في محافظة القدس داخل الجدار لسنة 2009

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت
بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	161
تجارة الجملة	28
تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية	1,562
أنشطة تجارية أخرى	123
المجموع	1,867

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم «12»

1.1.2.3 تجارة التجزئة داخل المدينة

يمكن القول أن تجارة التجزئة داخل مدينة القدس الشرقية تعتبر الأكبر في حجم إنتاجها وفي عدد العاملين بها، وتشير آخر المعلومات إلى أن تجارة التجزئة انخفضت إلى نسبة تقارب 40% عما كانت عليه في الأعوام الماضية وذلك للأسباب التالية:

1. انخفاض حاد بأعداد المتسوقين الوافدين من خارج المدينة للتسوق من المحلات التجارية في القدس .
2. عدد كبير من المتسوقين يصل الى نصف سكان المدينة يتسوقون خارج القدس
3. أصحاب المحلات التجارية في القدس من حملة هوية الضفة والتجار بشكل عام يحتاجون إلى تصاريح للوصول الى محلاتهم التجارية وغالبا يصعب الحصول عليها بسبب مزاجية السلطات الإسرائيلية في منحها .

4. صعوبة منافسة المحلات التجارية ومراكز التسوق الاسرائيلية الضخمة الموجودة في القدس ، لأن قوتها الشرائية ضخمة وأسعارها أحياناً أقل من سعر التكلفة بالنسبة للمحلات التجارية العربية الصغيرة ، حتى الفلسطينيين داخل الجدار في القدس تجدهم مجذوبين للتسوق في هذه المراكز الاسرائيلية لتدني سعرها ولسهولة عملية التسوق فيها صيفاً أو شتاءً تحت أسقف مغلقة ودرجة حرارة مريحة .

2.1.2.3 تجارة الجملة (التوزيع والوكالات)

تجارة الجملة والوكلاء والموزعون بدأت تواجه منافسة غير عادلة من التجار الإسرائيليين قد تؤدي إلى خسارتهم لوكالاتهم أو على الأقل انخفاض حجم مبيعاتهم بشكل ما . وتعود معظم الأسباب لذلك إلى الحواجز العسكرية التي زادت من تكلفة النقل بشكل كبير والى التفتيش الأمني في الموانئ الإسرائيلية وبالمحصلة تأثرت تجارة الجملة على النحو التالي :

- 1 . انخفاض حجم تجار الجملة .
- 2 . ارتفاع أسعار البضائع .
- 3 . عزل مناطق حيوية جدا بالنسبة لمدينة القدس مثل بيرنابالا التي تعتبر مركز بيع الجملة والتخزين للتوزيع إلى القدس وباقي الضفة ، وينطبق ذلك على مناطق شرق القدس وجنوب شرق القدس ، شمال القدس وشمال غرب القدس ، وشمال شرق القدس .

2.2.3 قطاع السياحة

يشكل القطاع السياحي ما نسبته 40% من اقتصاد مدينة القدس الشرقية^[13] ، ويعتبر القطاع السياحي أكثر القطاعات تأثراً منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 حيث :

- 1 . انقطع التدفق السياحي إلى مدينة القدس ، وألغيت جميع الحجوزات مع اندلاع أحداث الانتفاضة .
- 2 . بدأت الفنادق العربية في القدس بإغلاق أبوابها الواحد تلو الآخر ، وتسريح عمالها وموظفيها تدريجياً ، إذ بلغ عدد الفنادق العاملة في محافظة القدس في كانون اول 2009 ما مجموعه 34 فندقاً عاملاً من اصل 43 فندقاً كانت تعمل في العام 2000 .

[13] عزام أبو السعود، السياحة الاسلامية في فلسطين، أيلول 2007

جدول 3: عدد فنادق محافظة القدس وعدد الغرف حسب السنوات

السنة	عدد الفنادق	عدد الغرف
2000	43	1,997
2001	29	836
2002	21	915
2003	20	907
2004	23	965
2005	18	869
2006	22	1,209
2007	25	1,249
2008	29	1,317
2009	34	1,580

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم «12»، صفحة 270

حيث توقف العديد منها عن العمل بسبب الاحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية من الحصار والاغلاق الاسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، ويبين جدول 2 تطور عدد الفنادق العربية العاملة في محافظة القدس في السنوات 2002-2009.

وفي العام 2010، حظيت محافظة القدس بالعدد الأكبر من فنادق الأراضي الفلسطينية حيث يوجد فيها 29 فندقاً في المحافظة بسعة 1,452 غرفة تضم 3,165 سريراً.

3. بدأت البنوك تطالب شركات النقل السياحي (17 شركة تملك 220 حافلة سياحية في منتصف عام 2002) بتسديد التزاماتها الناتجة عن تحديث 90% من هذه الحافلات الذي تم عام 2000، ومع عجز الشركات عن التسديد تم بيع أكثر من 70% من هذه الحافلات، بعضها بيع بالمزاد العلني وبأرخص الأسعار بعد حجز البنوك عليها، حتى انخفض عدد الحافلات السياحية الى أقل من 60 حافلة.
4. تدنى حجم العمالة إلى اقل نسبة شهدتها مدينة القدس عبر تاريخها، وازدادت لذلك نسبة البطالة في المدينة إلى نسبة غير مسبوقه، بلغت في حدها الأقصى 35%.
5. اضطر عدد من أصحاب محلات بيع الهدايا التذكارية للسواح إلى إغلاق محلاتهم كلياً، نتيجة لعجزهم عن دفع المصاريف الثابتة والضرائب.
6. انقطع عمل مكاتب السياحة، وتحول بعضها لبيع تذاكر السفر فقط، كما تدهورت أوضاع المطاعم السياحية إلى حدود عمل دنيا.
7. تمكنت بعض شركات النقل السياحي عامي 2005 و2006 من شراء ما يقارب 20 حافلة جديدة، لكن أسطول المدينة من هذه الحافلات لا يزال غير كاف لتغطية الاحتياجات السياحية.
8. تعطي الحكومة الاسرائيلية العديد من الحوافز والمنح لمن يرغب في إقامة



فندق جديد في القدس،
وتتراوح نسبة المنحة
القصوى بين 20% -
24% من كلفة إقامة
الفندق - بدون سعر
الأرض- ويشمل ذلك
كلفة «تطوير» الأرض،
ونفس النسب من كلفة
الأجهزة والمعدات التي
سيتم شراؤها للفندق، .
ولا تعطى منحة لشراء

أجهزة ومعدات مستعملة ولا تعطى لشراء سيارات شخصية^[14].

9. منذ بداية عام 2005 طرأ تحسن على الوضع السياحي في مدينة القدس وتمكنت بعض الفنادق العربية من العودة الى العمل لكن الإسرائيليين زادوا من منافستهم للفنادق العربية بإقامة 3 فنادق قريبة من الأماكن السياحية (كما يظهرها في الصورة).

يعتمد الوضع الاقتصادي لسكان شرقي القدس اليوم على السياحة بشكل كبير حيث أصبحت السياحة في السنوات الأخيرة تشكل مورداً أساسياً وثابتاً لعدد واسع جداً من التجار العرب، فقد تراجعت العديد من الصناعات والحرف اليدوية التي كانت منتشرة في شرقي القدس، وبدأت تزيد في المقابل نسبة المعتمدين على قطاع السياحة، فقد تضاعفت محلات بيع التحف الشرقية في البلدة القديمة. وهناك شوارع بأكملها تعتمد على السياحة مثل حارة النصارى وباب السلسلة، ويوجد عدد من أدلاء السياحة سواء المرخصين أو غير المرخصين إضافة الى مكاتب السياحة وموظفيها، وشركات السيارات والباصات التي تختص بنقل السياح، إضافة للمطاعم وعشرات الباعة المتجولين. لذلك تعتبر السياحة هي المصدر الأساسي للوضع الاقتصادي لسكان القدس.

وقد تحسن وضع السياحة في القدس الشرقية بشكل ملحوظ في الاعوام الأخيرة حتى هذا العام، إلا أن قدرة القطاع السياحي بفنادقه ومطاعمه وحافلاته لم تجعله يستفيد من ذلك التطور الملحوظ بالدرجة المطلوبة، وبالنسبة للحافلات السياحية فإن التحسن السياحي في العامين الأخيرين جعل من الصعب التوفيق بين عدد السياح والحافلات الموجودة في

^[14] دليل الإجراءات القائمة حالياً للاستثمار في القدس - برايس وترهاوس كوبرز 2010.

القدس ، وفي هذا يقول عمر الخطيب ، رئيس جمعية شركات النقل السياحي : «نحن بحاجة إلى 250 حافلة سياحية حتى تسد النقص ، وعندما لا تتمكن من الشراء بسبب تراكم الديون علينا خلال الأعوام الصعبة الماضي ، حينئذ نتوجه لشركات نقل سياحية اسرائيلية ونأخذ منها بعض الحافلات» .

3.2.3 قطاع الخدمات

يمكن تلخيص وضع قطاع الخدمات في مدينة القدس كما يلي :

1.3.2.3 قطاع النقل والمواصلات

قبل عام 1987 كانت هناك 47 شركة نقل ركاب تعمل على خطوط بين المدن والقرى الفلسطينية ومدينة القدس ، ثم بدأت تراخيص هذه الشركات تلغى الواحدة تلو الأخرى حتى تقلصت إلى نحو 17 شركة نقل ركاب حالياً ، وبالرغم من ذلك يمكننا القول أن قطاع النقل في القدس الشرقية هو القطاع الوحيد الذي شهد ازدهارا في السنوات الخمس الماضية وذلك ناتج عن :

- 1 . إمكانية السيارات المقدسية من الوصول إلى الموانئ الإسرائيلية واستخدامها للطرق الالتفافية ، حيث تم منع وسائل النقل الفلسطينية في الضفة الغربية من استخدام هذه الطرق والذهاب إلى المطار والميناء ومدن الداخل الفلسطيني في 48 . وبذلك حلت وسائل النقل المقدسية محل وسائل نقل الضفة في تغطية هذه المناطق .
- 2 . تم إعادة تنظيم شركات نقل الركاب وتجهيزها لحافلات حديثة وتم القضاء على فوضى النقل غير المنظم .

يبين الجدول رقم 3 عدد المؤسسات وعدد العاملين في قطاع النقل وكذلك قيمة انتاجهم للعام 2006 .

جدول 4 : عدد المؤسسات وعدد العاملين في قطاع النقل وكذلك قيمة إنتاجهم

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	كمية الانتاج بالالف دولار
النقل البري	45	480	9,217.4
الأنشطة المساعدة وأنشطة وكالات السفر	37	167	5,129.3
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	24	62	لا تتوفر معلومات
المجموع	106	709	14,346.7

المصدر : غرفة تجارة القدس ، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، عزام أبو السعود ونائلة جويلس ، تموز 2006

2.3.2.3 قطاع الإسكان والبناء والمقاولات

واكب البدء بإقامة الجدار العازل مجموعة من الإجراءات من قبل «بلدية القدس» المتعلقة بالبناء الغير مرخص، حيث أن البناء الغير مرخص هو الوسيلة الوحيدة أمام المقدسيين لمواجهة الطلب على الشقق السكنية والذي يقابله التشدد والتقنين الشديد في إعطاء رخص البناء من قبل «البلدية»، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة الحصول على رخصة بناء والتي قد تصل إلى حوالي 100 دولار للمتر المربع الواحد.

وكانت أبرز الإجراءات المتبعة من قبل «بلدية» القدس كالتالي:

1. زيادة ملحوظة في هدم البيوت غير المرخصة.
2. مصادرة آليات المقاولين الذين يقومون ببناء أي مبنى غير مرخص وفرض غرامات مالية عالية عليهم.
3. الضغط على موردي مواد البناء الذين يوردون هذه المواد.
4. عدم إعطاء رخص عمل لعمال الضفة الغربية للعمل في قطاع الإنشاءات بالقدس، مما أدى إلى زيادة تكاليف البناء حيث أن أجور العمال المقدسيين في العادة أعلى من أجور عمال الضفة.
5. التفتيش على مواقع البناء المرخص والغير مرخص للبحث عن عمال الضفة الذين يعملون بدون تصاريح عمل واعتقالهم وتعريم المقاول أو صاحب الورشة أو كليهما معا.

ومع زيادة الهجرة للمواطنين المقدسيين من مناطق خارج الجدار إلى مناطق داخل الجدار، انخفضت الحركة العمرانية في المناطق خارج الجدار مثل الرام والعيزرية وبيربالا وباقي المناطق، ولم يواكب ذلك زيادة في البناء داخل الجدار مما أدى إلى انخفاض أسعار وإيجار المساكن والأراضي خارج الجدار مقابل ارتفاع شديد جدا لثمن المساكن داخل مناطق الجدار (40% عما كانت عليه في العام 2000). ويقدر التراجع في قطاع المقاولات بأكثر من 50% عما كان عليه عام 2000، كما تقدر عدد الشقق الغير مسكونة في منطقة مثل الرام مثلا بحوالي 30% من إجمالي الشقق.

ولهذا، ولأن إسرائيل بدت مصممة ألا تسمح إطلاقاً بالبناء الغير مرخص في القدس الشرقية، كان لا بد من تشجيع البناء المرخص، خاصة أن نسبة النمو السكاني في القدس الشرقية تصل إلى 3.8% مقارنة ب 3.2% في الضفة الغربية. وأن حجم الشقق صغير جدا، حيث يصل معدل حجم الشقة في البلدة القديمة في القدس إلى 40 م مكعب، ويصل خارج البلدة القديمة إلى 70 متر مكعب. ولأن الطلب على الشقق والإسكان كبير جدا، والعرض قليل لا يذكر، فإن سعر الشقق والإسكان يزداد بشكل دائم في القدس الشرقية. وأصبح من

الصعب على المواطن المقدسي شراء شقة له من أجل الزواج على سبيل المثال، ونتج عن ذلك عزوف كثير من الشباب المقدسي عن الزواج، أو الهجرة للزواج خارج فلسطين إلى أمريكا أو الدول الأوروبية.

وبلخص وضع السكان المقدسيين العرب ما سبق وذكره الأستاذ محسن صالح حين قال، إن 4% المتبقية من مساحة القدس الشرقية هي التي يستطيع أن يعيش فيها أكثر من 230 ألف فلسطيني، والحصول على رخصة بناء بيت هو حلم يحتاج نحو خمس سنوات مع مصاريف تصل إلى -25 30 ألف دولار أميركي، وهو إنجاز لا يحصل إلا نادراً. والسلطات الإسرائيلية لا تسمح عادة بصيانة المباني وترميمها أو توسيعها وزيادة طوابقها، وعندما يضطر المقدسي إلى البناء دون ترخيص يكون الهدم مصير بيته، وإذا اضطر المقدسي للسكن خارج بلدية القدس في مناطق الضفة الغربية المجاورة فإن قانون «مكان الإقامة» الإسرائيلي سوف يلاحقه، ويصادر بطاقته المقدسية ويحرمه من السكن في القدس. فقد تمت مصادرة 6381 بطاقة هوية مقدسية في الفترة 1967-2000، وتلاحق المقدسي الضرائب والإغلاقات العسكرية وتحركات اليهود المستوطنين.

وقامت السلطة الفلسطينية خلال الأشهر الماضية بمبادرة طيبة لمساعدة البناء في القدس الشرقية، حيث تعطي حتى مبلغ يصل إلى 50,000 شيكل لمن يريد البناء في القدس الشرقية ثمن التراخيص المطلوبة، والمطلوب شفافية أكبر في المعايير التي تحدد اختيار الأشخاص.

3.3.2.3 القطاع المصرفي والمالي

البنوك الاسرائيلية

لا زال اقتصاد القدس الشرقية يعتمد على البنوك الإسرائيلية بشكل أساسي، حيث أن البنوك الفلسطينية أو العربية ممنوعة من ممارسة نشاطها داخل المدينة (داخل الجدار)، علماً بأن كثير من المقدسيين يترددون في التعامل مع البنوك الاسرائيلية ويتجنبونها قدر الإمكان لأسباب عدة: أولاً لأن لغتها الأساسية هي العبرية، ومعظم المقدسيين لا يتقنون اللغة العبرية. ثانياً: تستطيع المؤسسات الرسمية بما فيها الضريبة الحجز على أي حساب بنكي بسهولة في حال تأخر المواطن المقدسي في دفع الضرائب المختلفة المفروضة عليه.

كما أن فروع البنوك الاسرائيلية في مدينة وضواحي وأحياء القدس الشرقية قليلة جداً، ولا تلبى احتياجات المواطنين والتجار المقدسيين. كما أن المواطنين المقدسيين يمتنعون في معظم الأحيان عن الإقراض من البنوك الاسرائيلية لأنه في حال عجز المواطن المقدسي عن تسديد الدين في الوقت المحدد، تتضاعف الفوائد ويزداد الدين بشكل تصاعدي وبعدها يقوم البنك بالحجز على بيت المقترض أو محله أو أية عقارات أو أراضي يملكها أو كان قد رهنها، يتم بعدها عرض الأرض أو العقار للبيع بالمزاد العلني، وينتهي الأمر بالبيع لشخص أو



مؤسسة يهودية لأنهم مستعدون لدفع مبالغ طائلة تصل إلى أضعاف ما يمكن أن يدفع المواطنين المقدسين، وبذلك تكسب المؤسسة اليهودية المزداد وتنتقل ملكية الأرض أو العقار من ملكية فلسطينية عربية إلى ملكية يهودية إسرائيلية. ولأن الفلسطينيين واعون تماماً على مخاطر تسريب العقارات والأراضي المقدسية للإسرائيليين، فهم يمتنعون عن أخذ القروض من البنوك الاسرائيلية حتى لو كانوا في أشد الحاجة إليها.

البنوك الفلسطينية والعربية

أن البنوك الفلسطينية والعربية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تستطيع أن تعمل أيضاً في القدس الشرقية داخل حدود الجدار، أي داخل ما يسمى بحدود بلدية القدس، في بيت حنينا مثلاً أو في شارع صلاح الدين، بسبب منع السلطات الاسرائيلية منحها الترخيص للعمل، وتقوم هذه البنوك العربية بتقديم بعض الخدمات للتجار المقدسين من خلال فروعها في مناطق المحافظة خارج الجدار مثل أبو ديس والرام وغيرها، إلا أن هذه الخدمات لا زالت منقوصة حيث أن هذه البنوك لا تقبل التسهيلات الائتمانية والضمانات العقارية المقدمة من التجار ومواطني مدينة القدس.

فعلي سبيل المثال، لا يمنح بنك الأردن قروض إسكان لسكان القدس الشرقية، حيث يجب لمن يريد الحصول على قرض إسكان من بنك الأردن أن يكون من سكان منطقة خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وبالتالي يستطيع فقط سكان القدس خارج الجدار الحصول

على مثل هذا النوع من القروض (تصل قيمة قرض الإسكان = 40% من راتب الشخص* 25 سنة * 12 شهر)^[15]. وحتى في مناطق محافظة القدس خارج الجدار، يشترط أن يكون الشخص المتقدم لطلب قرض الإسكان موظفًا حكوميًا يحصل على راتب، بحيث يكون راتب الشخص في هذه الحالة الضمان الأساسي لبنك الأردن^[16]، كما يوجد ضمانات أخرى كرهن عقار واحضار عدد معين من الكفلاء يعتمد على طبيعة عمل الشخص وقيمة راتبه الشهري، مع العلم بأن نسبة الفائدة على قروض الإسكان تصل إلى 8.5%، وهذه النسبة ليست ثابتة، فمن الممكن أن تقل لتصل إلى 5% حسب ظروف الشخص المتقدم لطلب قرض الإسكان وعوامل أخرى كراتبه الشهري.

كذلك الحال في بنك القاهرة عمان، إذ لا يمنح بنك القاهرة عمان قروض إسكان لسكان القدس داخل الجدار، وإنما يقتصر ذلك على إعطاء قروض إسكان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة فائدة متناقصة تصل إلى 5.5% مقابل رهن عقار وإحضار عدد معين من الكفلاء، حيث تتراوح فترة السداد من بين 48 شهر إلى 72 شهر.

إن البنوك الفلسطينية والعربية العاملة في الضفة الغربية تستفيد لدرجة كبيرة من ودائع المواطنين الذين يعيشون في القدس الشرقية والتي قد تصل إلى 200 مليون دولار (حوالي 3.5% من مجمل الودائع الفلسطينية التي تصل إلى 7 بليون دولار)، لأنه كما سبق أنفاً لا يثق المقدسيون بالبنوك الاسرائيلية واجراءاتها وارتباطها بحكومة الاحتلال الاسرائيلي وبالطبع، فإن المكان الأقرب والانسب للمقدسيين لوضع ودائعهم هي البنوك العاملة في الضفة الغربية لسهولة التعامل معها والوصول إليها، فهذه البنوك موجودة على مسافة عشرين إلى 30 دقيقة بالوضع الطبيعي من القدس ومن السهل فتح حساب جديد لأي مقدسي أو سحب مبالغ أو إيداع أو صرف شيكات، إلا أن البنوك العاملة في الضفة الغربية لا تولي للمقدسيين أي اهتمام خاص على مستوى الخدمات المقدمة لهم لتعزيز صمودهم وتحسين معيشتهم، ولم تضخ المبالغ التي تضاهي قيمة ودائع المقدسيين فيها. فالفائدة المرتفعة التي تأخذها البنوك على الاقتراض في الضفة الغربية هي ذاتها التي تأخذها من المقدسيين الذين هم بحاجة لتلك الأموال لدفع رخص البناء المرتفعة في القدس، أو لبناء أو شراء بيت جديد في القدس، أو لشراء أرض أو فتح مشروع جديد.

إن أقوال وتصريحات القطاع البنكي الفلسطيني بخصوص مساعدة المقدسيين هي كلام

[15] تصل قيمة قروض بنك الأردن الشخصية للمقدسيين خارج الجدار إلى 50,000 دينار، وبنسب فوائد و ضمانات مختلفة (ملحق 3).

[16] وإذا ما أراد بنك الأردن منح قرض إسكان لموظف مقدسي يعمل في القطاع الخاص ويسكن خارج الجدار، فإنه يستطيع أن يمنحه مبلغ بمقدار قيمة المستحقات التي سوف يحصل عليها في نهاية الخدمة، بشرط أن يكون موظف مصنف مثبت يعمل لمدة لا تقل عن سنتين.

لم يترجم إلى فعل على أرض الواقع في القدس، فلا يوجد خدمات بنكية أو ميزات خاصة للمقدسين في تلك البنوك، مع أنه يوجد الكثير من المجالات التي يمكن للبنوك الفلسطينية والعربية المساعدة فيها للحفاظ على الوجود الفلسطيني العربي في القدس، ولتخفيف آثار السياسات العنصرية التعسفية ضدهم.

إن أية مساعدة تريد السلطة الفلسطينية تقديمها لإسناد الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية تتطلب دعم البنوك والقطاع المالي الفلسطيني أولاً للتمكن من تقديم قروض ميسرة وبفوائد قليلة، فالمقدسيون بحاجة للتمويل لإنشاء مشاريع جديدة في قطاع الاسكان، وفي قطاع السياحة وفي قطاع التعليم (مدارس ومعاهد جديدة) وفي كل القطاعات، وتوفير التمويل اللازم بفوائد و شروط معقولة ومدعومة من الدول المانحة أو من السلطة مباشرة بحيث يمكن أن يساهم ذلك في إنجاح الجهود الرامية لدعم صمود المقدسيين.

الصرافة:

تعتبر مهنة الصرافة إحدى المهن الخدمائية التي تؤثر على اقتصاد القدس الشرقية، ويتعرض هذا القطاع لإجراءات تعسفية مستمرة من السلطات الاسرائيلية، ومن هذه الاجراءات اقتحام قوات الاحتلال قبل عام لعدد من مكاتب الصرافة في آن واحد ومصادرة أكثر من مليون دولار. فقد أبلغت حينها السلطات الاسرائيلية الصيرافة أنهم يعملون بشكل غير قانوني، وأجبرتهم على التسجيل والتقييد بالأنظمة والتعليمات الإسرائيلية في هذا المجال، علماً بأن بعض هذه المحلات يعمل في مهنة الصرافة منذ عدة أجيال، بل وقبل بداية الاحتلال الإسرائيلي، وعند محاولات الصيرافة استعادة المبالغ المصادرة، رفضت السلطات الإسرائيلية ذلك واعتبرت المبالغ المصادرة جزءاً من تسويات ضريبية، ولم يتمكن معظمهم من العودة للعمل في مجال الصرافة إلا بعد تقيدهم وانصياعهم الكامل للقوانين الإسرائيلية في هذا المجال.

4.2.3 قطاع الصناعة

تشكل الصناعة ما نسبته 14% من اقتصاد محافظة القدس^[17]، حيث تتركز أغلب المنشآت الصناعية خارج حدود الجدار، وتعد شركة سجائر القدس أكبر صناعة مقدسية موجودة خارج حدود الجدار، إذ تشكل الضرائب على السجائر المحلية أحد أهم الضرائب المحلية التي يعتمد عليها دخل السلطة، وتبلغ هذه الضرائب حوالي 60 مليون دولار سنوياً لخزينة السلطة.

[17] عزام ابو السعود، نائلة جويلس، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة، غرفة تجارة القدس، تموز 2006

وتجدر الإشارة الى ان الصناعة داخل حدود الجدار هي شبه معدومة باستثناء بعض ورشات العمل المهنية التي تعمل في مجال ميكانيك السيارات ، الدهان ، الملابس ، وغيرها ، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية في وادي الجوز ، واضطر عدد من اصحاب المصانع في مدينة القدس وضواحيها إلى تقليص إنتاجها أو حتى إغلاقها ، ومثال على ذلك صناعة الأحذية والنسيج والملابس الجلدية و فوط الأطفال ، وذلك لعدة مشاكل تواجهها :

- 1 . انخفاض الطلب على المنتجات المحلية (وخاصة غير الغذائية منها) إلى الثلث .
- 2 . ضعف إمكانية المنتج المحلي على المنافسة نتيجة لارتفاع تكاليف التوزيع بسبب الإغلاق .
- 3 . تأثر وصول العمال إلى مصانعهم ، وانخفاض عدد ساعات الإنتاج إلى قرابة الثلث .
- 4 . إزدیاد تكلفة المواد الخام نتيجة ارتفاع تكلفة النقل من الموانئ وإجراءات التفتيش الأمني .
- 5 . إزدیاد تكلفة النقل والتوزيع للمنتجات الجاهزة .
- 6 . انخفاض إمكانيات التصدير لصعوبة ذلك عبر الموانئ الإسرائيلية أو المعابر الحدودية مع الأردن ومصر .
- 7 . إزدیاد نسبة التالف في المواد نتيجة التفتيش الأمني وطول مدة النقل .

وتشير آخر احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى انه يوجد 580 منشأة اقتصادية تعمل في قطاع الصناعة في محافظة القدس موزعة على نشاطات اقتصادية مختلفة (أنظر ملحق 4) ، منها فقط 153 منشأة اقتصادية تعمل في قطاع الصناعة داخل الجدار جاءت موزعة على أنشطة صناعية مختلفة كما يظهر في الجدول التالي :

جدول 5: عدد المؤسسات والعاملين فيها وأهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة في محافظة القدس داخل حدود الجدار (أي منطقة I1) حسب النشاط الاقتصادي لعام 2008

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الإنتاج (الف دولار)	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت
إنبطة للتعبين، استغلال المحاجر، صناعة المتوجات الفلزية والمشروبات	45	247	8,452.5	2,032.7	6,419.8	0.06
صنع المنسوجات والملابس، ديبغ وتجهية الجلود، صنع حقائب وأحذية	3	9	524.5	35.3	489.2	0.0
صنع الملابس، ديبغ وتجهية الجلود، صنع حقائب وأحذية	27	97	4,082.3	762.9	3,319.4	0.0
الطباعة والنشر	5	30	1,163.0	327.0	836.0	4.0
صنع منتجات المعادن الفلزية الأخرى	8	57	1,911.1	174.5	1,736.5	0.0
صنع الفلزات القاعدية، صنع منتجات المعادن الكهروإلكتريك	28	94	4,981.3	779.2	4,202.1	0.0
صنع الأثاث ومنتجات أخرى، امدادات الكهرباء	28	353	85,554.6	39,628.1	45,926.5	20.1
المجموع	153	887	106,669.3	43,739.6	62,929.7	24.7

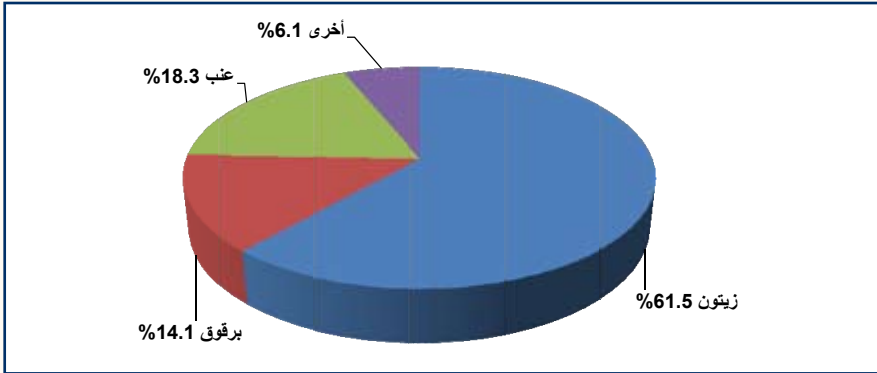
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم «12»، صفحة 241

5.2.3 قطاع الزراعة

بشكل عام، نستطيع القول أنّ محافظة القدس لا تعتبر من المحافظات الزراعية، بسبب ندرة الأراضي الزراعية خاصة مع المصادرة الكبيرة للأراضي من قبل السلطات الاسرائيلية، فخلال سنوات الاحتلال قامت إسرائيل باستهداف القطاع الزراعي الفلسطيني ومنعه من التطور بهدف فصل الفلسطينيين عن أراضيهم باعتبار أن الأرض هي أساس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي حين أن الزراعة في فلسطين بشكل عام كانت وما زالت موروثاً تاريخياً قيماً ومصدراً اقتصادياً متميزاً، إلا أن مساهمة هذا القطاع الاقتصادية في مدينة القدس تكاد لا تذكر، وأصبحت المدينة تعتمد تقريباً بشكل كلي على الخدمات وخاصة على قطاع السياحة.

حيث بلغت المساحة الإجمالية المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات وأشجار الفاكهة في محافظة القدس للعام الزراعي 2007/2008 حوالي 23,357 دونماً (حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي تم مصادرتها لبناء الجدار العازل في القدس الشرقية حوالي 398 دونماً). يلاحظ أن النسبة الأعلى من المساحة المزروعة تحتوي على أشجار الفاكهة والتي بلغت 19,795 دونماً. وفي حال تقسيم البستنة الشجرية لهذا العام الزراعي على مستوى المحصول نرى أن مساحة الزيتون تحتل حوالي 61.5% والعنب 18.3% والبرقوق 14.1% من المساحة الإجمالية للبستنة الشجرية في المحافظة^[18]، وهذا مبين في الشكل رقم 5.

شكل رقم (5): التوزيع النسبي لأشجار الفاكهة في محافظة القدس 2007/2008



المصدر: كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم 12

[18] كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم 12.

ويعاني قطاع الزراعة في مدينة القدس من مشاكل ومعوقات كثيرة، منها مشاكل بسبب الاحتلال الإسرائيلي بسبب سيطرته على المصادر الطبيعية، بالإضافة الى عدم الاهتمام بتطوير البنية التحتية والحد من حركة السلع والخدمات داخليا وخارجيا، ومنها معوقات فنية مثل ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية، قلة إمكانيات جهاز الإرشاد والخدمات البيطرية، ضعف قطاع التسويق الزراعي، ضعف التصنيع الزراعي والغذائي، ضعف البيانات الزراعية المتوفرة وضعف القدرات الفنية وضعف البحث العلمي بمقوماته الفنية والتكنولوجية، إلا أن المشكلة الرئيسية تتمثل بالموارد الطبيعية والبيئة خاصة في محدودية الأرض، تدهور الغطاء النباتي، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

6.2.3 قطاع التعليم

بلغ عدد المدارس في العام الدراسي 2009/2010 في محافظة القدس حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 211 مدرسة، وذلك باستثناء المدارس التي تشرف عليها وزارة المعارف والبلدية الإسرائيليتين، إذ تشرف هاتان الجهتان على 48 مدرسة.

يواجه قطاع التعليم في القدس صعوبات عدة أبرزها:

1. انتهاك حق المقدسي في التعليم

- حرمان عدد من المدارس من جزء هام من كادرها التعليمي من حملة هوية الضفة الغربية بسبب رفض سلطات الاحتلال منحهم تصاريح خاصة بدخول القدس.
- عدم منح تراخيص بناء مدارس أو حتى إضافة غرف للمدارس القائمة، مما يزيد من حجم ظاهرة الاكتظاظ في الصفوف الدراسية، كما يؤدي ذلك إلى تردي بنيتها التحتية، خاصة وأن بعضها قديم، ولم يعد ملائما بوضعه الحالي.
- المحاولات الإسرائيلية المستمرة لنزج المنهاج الإسرائيلي، ومحاولات التدخل المباشرة وغير المباشرة في أوضاعها الداخلية، ومحاوله احتوائها، ووضعها تحت إشرافها وسيطرتها.

2. عدم وجود مرجعية واضحة وقيادة تربوية لمدارس مدينة القدس

على الرغم من وجود وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وإشرافها المباشر والكلّي على المدارس التابعة لها، والتي تعمل تحت مظلة الأوقاف، وعلاقتها الرسمية مع المدارس الخاصة والأهلية بالوزارة، إلا أن هذا الوضع لا ينفي وجود فراغ حقيقي على المستوى التعليمي. فهناك حاجة إلى وجود مجلس للتربية والتعليم في القدس، ليشكل إدارة تربوية

وإطاراً وملتقى لمدارس المدينة كافة .

3. مشاكل البنية التحتية

هناك نواقص عديدة في البنية التحتية للمدارس ومنها :

- عدم توفر مختبرات علمية لائقة تلبى الاحتياجات التعليمية .
- عدم توفر المكتبات الحديثة المجهزة بالكتب والمراجع الضرورية .
- عدم وجود قاعات تكفي لتنظيم كافة الأنشطة .
- النقص في مختبرات الكمبيوتر .
- نقص الملاعب الرياضية الداخلية والخارجية .
- النقص في اعداد الغرف اللازمة وارتفاع حدة الازدحام في الصفوف .

4. الضائقة والأزمة المالية

إنّ هناك ضائقة ماليّة تتفاوت حدّتها من مدرسة إلى أخرى . بل إنّ معظم مدارس القدس تعاني من عجز دائم في الموازنات ، وهذا الوضع يؤثر على استمرارية المؤسسة وتطورها ، وكذلك على مستواها التعليمي ، فثمة مدارس عديدة فقدت جزءاً هاماً من كادرها التعليمي بسبب تدني الرواتب ، مع غياب الحوافز المادية وحقوق العاملين ، مقارنة مع العاملين في مدارس المعارف التابعة لبلدية القدس .

ويعد استطلاع وضع القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس الشرقية ، من المهم أن نذكر أن هناك جهود فلسطينية حديثة ، معظمها مقدسية ، بدأت تولي إهتماماً جدياً للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة في القدس ، فقد تم حديثاً تأسيس شركة القدس القابضة ، على يد 40 مستثمر فلسطيني ، 37 منهم رجال ونساء أعمال مقدسيين ، برأس مال يصل إلى 20 مليون دولار أمريكي وسوف تعمل في «قطاع البناء وإقامة البنايات السكنية وفي مجال السياحة وإقامة الفنادق وفي مجال إقامة المؤسسات التعليمية والطبية»^[19] . وتبني شركة القدس القابضة آمالاً كبيرة على الفرص الاستثمارية المتاحة اليوم في القدس الشرقية ، خاصة في مجال الفنادق حيث أن عدد الغرف الفندقية العربية لا تزيد عن 1400 غرفة بينما تصل إلى 8000 غرفة في

[19] النظام الداخلي - شركة القدس القابضة 2010 .

القدس الغربية، ومن جانب آخر هناك حاجة إلى 40 الف وحدة سكنية و120 مدرسة خلال السنوات العشر القادمة .

صورة لفندق سان جورج الذي بدأت حديثاً بإعماره شركة باديكو الاستثمارية



يعتبر فندق سان جورج أحد الفنادق القديمة والعريقة في القدس الشرقية والذي يقع في منطقة حساسة على مفترق طرق مع شارع صلاح الدين الشهير والقريب من البلدة القديمة، ومن المتوقع أن يحدث ترميمه نقلة نوعية في أدائه السياحي وفي مدى جلبه للسياح الأجانب للقدس العربية، ويعتبر هذا الفندق من أوائل الفنادق العربية التي بدأ راس المال الفلسطيني بترميمه وتحديثه، أملاً في أن لا يكون الأخير .

وقد عقد عدة مؤتمرات اقتصادية بهدف لفت أنظار العالم للاستثمار في القدس، حيث عقد المؤتمر الاقتصادي المقدسي الأول الذي نظمته مؤسسة القدس للتنمية بعنوان «أغيشوا اقتصاد القدس» وذلك في الفندق الوطني بالقدس في آذار 2010، حيث شارك في المؤتمر جمهور كبير من تجار مدينة القدس، ومختصون في الشأن الاقتصادي، وشخصيات دينية ووطنية من القدس ومن الداخل الفلسطيني من بينهم الشيخ كمال خطيب - نائب رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني -، سيادة المطران الدكتور عطا الله حنا - رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس القدس، المهندس عدنان الحسيني - محافظ القدس، بالإضافة الى جمهور واسع من أهل القدس .



وفي الختام أصدر المؤتمر عدة توصيات منها عقد دورات خاصة للتجار والمحاسبين، ومتابعة شؤون ضريبة الأرنونا على المستوى الفردي بما يتناسب مع مستوى المعيشة والخدمات المقدمة، وإطلاق مشروع القوائم الشرائية الذي يهدف إلى إنعاش الحركة التجارية في المدينة، ومطالبة التجار بتوحيد الأسعار وإبراز التسعيرة على جميع السلع، والعمل على تشكيل مجموعات اقتصادية للاستيراد الجماعي، ودعوة المقدسيين وفلسطيني الداخل إلى القدس، والتواصل مع أبناء فلسطين في الشتات بما يدعم الاقتصاد المقدسي، وتبني الثقافة والتراث الثقافي واعتباره جزءاً لا يتجزأ من تطوير السياحة، واعداد دليل تسويقي وسياحي في الداخل والخارج، والعمل على إعداد تخطيط بديل لمركز المدينة التجاري ليستعيد موقعه ومكانته الأصيلة.

3.3 وضع العمال المقدسيين والبطالة المتزايدة

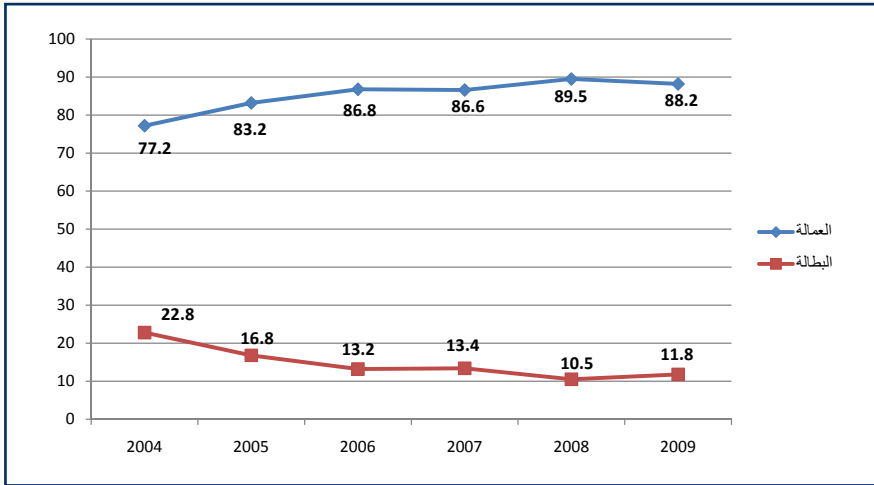
يدخل سوق العمل سنويا في مدينة القدس الشرقية ما يقارب تسعة آلاف عامل جديد، 15% منهم تقريبا خريجي جامعات، والباقي ممن يتسربون من المدارس أو ممن وصلوا إلى نهاية المرحلة الثانوية، وعادة ما يستوعب سوق العمل الإسرائيلي 35-40% منهم، أما الباقي فإنهم يتوجهون للعمل في السوق الفلسطيني في القدس ومناطق السلطة الفلسطينية في القطاعين العام والخاص، حيث لا تزيد إمكانية استيعاب القطاع العام لهم عن 10% في أحسن الظروف، وبالتالي فان مسؤولية القطاع الخاص تبقى كبيرة جدا.

ونظراً لعدم توفر احصاءات عن نسبة البطالة في القدس الشرقية داخل الجدار، سوف نقوم بذكر نسب البطالة على مستوى محافظة القدس^[20]، بالإضافة الى ان الدائرة المركزية للاحصاء الاسرائيلي تحدثت عن نسبة البطالة في القدس الشرقية والغربية معا للعام 2010 والتي تقارب 7.9% ولا يوجد إحصائية خاصة بالقدس الشرقية داخل ما يسمى بحدود البلدية .

وقد بلغت نسبة البطالة ذروتها في محافظة القدس مع السنين الاولى لاندلاع انتفاضة الأقصى، إذ وصلت نسبة البطالة عام 2004 إلى 22.8% (الشكل 6)، والتي تعني في الاجمال أنه يوجد أكثر من عشرين ألف عاطل عن العمل في القدس والمحافظة . من هنا تأتي المسؤولية الكبيرة الملقاة على كاهل الجميع، خاصة القطاع الخاص، ومنشآته الصغيرة للمساهمة في حل مشكلة العمل والبطالة واستيعاب العاملين الجدد وتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل .

ومن الملاحظ أن نسبة البطالة بدأت بالانخفاض التدريجي بعد عام 2004، حيث بدأت الحركة السياحية بالتحسن في المحافظة، حيث وصلت نسبة البطالة الى 16.8 في عام 2005 واستمرت في الانخفاض حتى وصلت الى 11.8 لعام 2009، إلا ان ذلك لا يخفي حقيقة وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل في مدينة القدس والمحافظة .

شكل رقم (6) : معدل البطالة والعمالة في محافظة القدس للأعوام 2004-2009

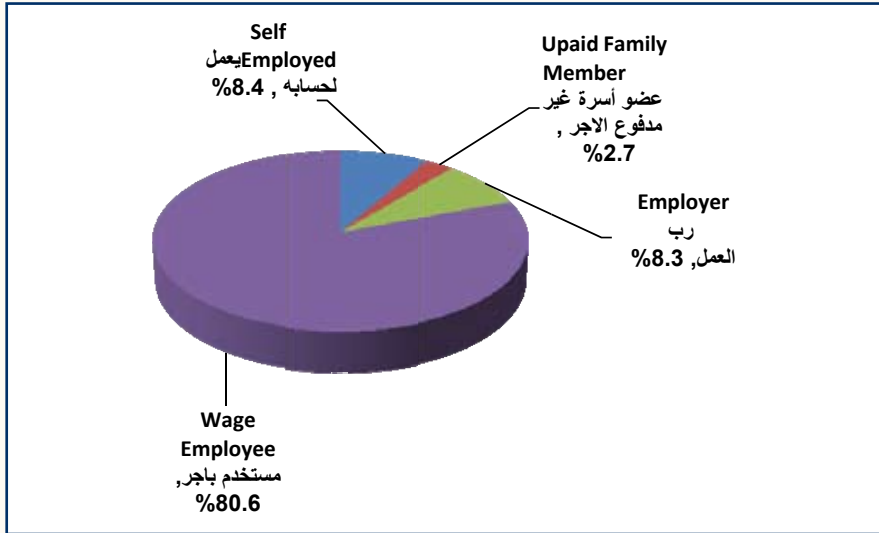


المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم «12»، صفحة 199

^[20] حيث أن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ذكر احصاءات وأرقام عن البطالة والعمالة لمحافظة القدس ولم يتطرق للقدس داخل الجدار .

توزع العاملون في محافظة القدس حسب الحالة العملية في عام 2009 بواقع 8.3% أرباب عمل، و8.4% يعملون لحسابهم، و80.6% مستخدمون بأجر، و2.7% يعملون كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر كما يظهر في الشكل رقم 7:

شكل رقم (7): توزيع العاملين في محافظة القدس حسب الحالة العملية في عام 2009



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم «12»، صفحة 200

على صعيد توزيع العاملين في محافظة القدس حسب المهنة في عام 2009، كانت أعلى نسبة للعاملين في المهن الأولية 25.7%، يليها العاملين كفنيين ومتخصصين وكتابة بنسبة 21.5%، ومن ثم العاملين في الحرف بنسبة 17.2%، يليها فئة الذين يعملون في الخدمات والباعة في الأسواق 16.0%، ومشغلو الآلات ومجموعها بنسبة 11.9%، ثم الذين يعملون كمشرعين وموظفي ادارة عليا بنسبة 7.1%، واخيرا الذين يعملون في الزراعة بنسبة 0.6%.

وعلى صعيد توزيع العاملين في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي في عام 2009 ففي نشاط الخدمات والفروع الأخرى شكلوا ما نسبته 31.6% من مجموع العاملين، وفي نشاط التجارة وأنشطة الفنادق 25.5%، وفي البناء والتشييد 18.6%، وكانت اقل نسبة من العاملين في قطاع الزراعة حيث بلغت 1.7% من مجموع العاملين.

وهناك ثلاثة أسباب لهذه الظاهرة السلبية: أولها هو امتناع العائلات الفلسطينية في القدس عن إرسال بناتهم ونسائهم للعمل عند اليهود في القدس الغربية، وثانيهما ضعف نسبة التعليم

العالي لدى النساء، والزواج المبكر للفتيات والجلوس في البيت، والسبب الثالث هو ارتفاع نسبة ظاهرة التدين بين العائلات المقدسية، مما يؤثر سلباً على إمكانية خروج المرأة للعمل وسلبها كثيراً من الحريات ومن حقوقها العامة.

وتجدر الإشارة الى أن اعتماد اسرائيل على الأيدي العاملة الأجنبية وخصوصاً في قطاع الانشاءات كان له دور في ارتفاع نسبة البطالة في القدس، حيث أن سياسة إحضار عشرات الآلاف من العمال الأجانب من جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية للعمل في إسرائيل ساهم بشكل رئيسي في تقليل فرص العمل للمواطنين المقدسيين» [21].

تحليل نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص في الاقتصاد المقدسي

نقاط القوة	نقاط الضعف	التحديات والتحديات	الفرص المتاحة
مرونة وتكيف المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة مع تذبذب الوضع الاقتصادي والسياسي في القدس	ضعف المبادرات من مؤسسات المجتمع المدني	استمرار السلطات الاسرائيلية في سياسة الهدم والتهمير والاستيطان ومصادرة الأراضي والبيوت	إقامة معارض ومؤتمرات اقتصادية وتعليمية وصحية في القدس الشرقية
وجود عدد كبير من المؤسسات الخيرية والانسانية في القدس	قلة المبادرات من السلطة الفلسطينية ومؤسساتها	عدم تفعيل الإرادة السياسية الفلسطينية للعمل بشكل جدي في القدس الشرقية	إقامة شهر التسوق سنوياً في البلدة القديمة في القدس
تكاتف أهل القدس المسلمين والمسيحيين وكذلك الأوقاف الاسلامية والمسيحية ضد الاحتلال	ضعف المبادرات من الدول المانحة	استمرار ارتفاع الضرائب وفرض المخالفات المالية	تعاون القطاع العام والخاص لتعزيز فرص التنمية في القدس الشرقية

[21] رزق موسى السيد أحمد/ مسؤول قسم الدراسات والأبحاث- تقرير عن آثار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني . غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة .

نقاط القوة	نقاط الضعف	التحديات والتهديدات	الفرص المتاحة
تصميم أهل القدس على البناء العمراني حتى في حال رفض السلطات الاسرائيلية إعطاء التراخيص اللازمة للبناء مما كشف الوجه العنصري للاحتلال	معاناة المؤسسات المقدسية من إشكالية الإتكالية العالية على التمويل الأجنبي، وبالتالي فإن العديد من برامجها، وأحياناً سياستها وفلسفتها الاجتماعية تكون خاضعة لشروط التمويل .	عدم وجود مرجعية وطنية قادرة على توجيه المقدسيين وتوحيد مواقفهم تجاه جميع القضايا التي تواجههم وكذلك استقطاب الدعم والتمويل لتسيير حياة المواطنين وتفعيل المؤسسات .	الحاجة لمدارس علمية متخصصة جديدة
	محدودية خدمات التمويل المقدم للقطاعات المختلفة في القدس .	مشاكل الملكية والشبوع في أراضي القدس، مما يتسبب في انزلاقها للمستوطنين اليهود	فرصة لتشكيل شبكات العمل المهني، وتحسين آليات الاتصال والتعاون، وتبادل الخبرات والموارد، مع المجتمعات المشابهة داخلياً وخارجياً
	غياب استراتيجية فلسطينية شاملة لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في القدس	شح الموارد المالية الداخلية والخارجية	إيجاد مرجعية ذات شرعية مجتمعية وعربية ودولية لجميع قضايا القدس .
	ضعف التمويل والقروض المتوفرة لأهل القدس		الضغط والتأثير على المؤسسات الدولية لوقف انتهاكات إسرائيل في شتى المجالات
			تخصيص صندوق يدعم عملية الحصول على رخص بناء
			تخصيص صندوق دولي لدعم التنمية الاقتصادية في القدس

4. توصيات بشأن تطوير الاقتصاد المقدسي

1.4 نظرة استراتيجية

إن أداء السلطة الوطنية في القدس الشرقية على المستوى الاقتصادي كان متواضعاً جداً منذ نشأتها وحتى اليوم، مما أدى إلى تعزيز شعور اليأس لدى المواطنين والتجار المقدسيين من أي دور مستقبلي إيجابي لها، فقد كانت هناك العديد من المحاولات التي قامت بها السلطة الفلسطينية سواء على مستوى الرئاسة أو على المستوى الحكومي بشكل عام، وأنجزت العديد من الدراسات والأبحاث عن وضع القدس الاقتصادي إلا أن الدراسات السابقة لم تترجم إلى مشاريع فعالة يلمسها المواطن المقدسي على الأرض، إضافة إلى أنه كانت هناك مؤتمرات تعقد خصيصاً للقدس ولنصرتها ودعم أهلها، وتم إطلاق الوعود بصرف الملايين من الدولارات للقدس وأهلها ومؤسساتها، إلا أن المواطن والتاجر المقدسي البسيط لم يربح من هذه المساعدات حتى الآن وبقي يقارع وحده الاحتلال ليل نهار وإجراءاته التعسفية بحقته وحق أولاده والتضييق على لقمة عيشهم.

ولهذا كله، من المهم أن يتغير نمط العمل على الشأن المقدسي على جميع الأصعدة، حيث كما أن هناك أمور ستحتاج لكثير من الوقت والجهد والمال، فهناك تدخلات لا تحتاج لوقت طويل من أجل إنجازها وتحقيق نتائج سريعة يلمسها المواطن والتاجر المقدسي، إلا أن تلك التدخلات السريعة يجب أن تنطلق من رؤية استراتيجية لمساعدة القدس وإنقاذها من سياسات التهويد والتهمير وتدمير البيوت وتدمير المواطن والاقتصاد الفلسطيني وصموده. هذه الاستراتيجية يجب أن تأتي من مختلف الجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، حكومة ورئاسة، ومن مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن المهم أن تجلس هذه الجهات معاً حتى يخرجوا برؤية واستراتيجية عملية قابلة للتطبيق باستطاعتها أحداث التغيير الممكن في حياة المقدسيين وتعزيز صمودهم لمواجهة التحديات القادمة على مدار السنين المقبلة.

من المهم جداً أيضاً ذكر الجهود الحديثة من القطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار في القدس الشرقية، فقد كان هناك اجتماعات عديدة في القدس شملت مستثمرين مقدسيين ومستثمرين من الضفة الغربية ناقشت فرص التطوير العمراني والسياحي في القدس عن طريق ضخ مشاريع جديدة في مختلف القطاعات.

2.4 التوصيات المطلوبة في مختلف القطاعات

التدخلات الممكنة والغير ممكنة من الجانب الفلسطيني

هناك عدة أنواع من التدخلات التي تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية القيام بها في القدس

الشرقية، على مستوى سياسي، تنموي خدماتي، قانوني حقوقي وإعلامي ترويجي .

وتدل التجارب السابقة أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تتدخل بشكل مباشر في أي مشروع اقتصادي مربح لأن سلطات الاحتلال الاسرائيلية لن تسمح بذلك بأي شكل من الأشكال، فعلى سبيل المثال، منعت إسرائيل المسؤولين الفلسطينيين من رعاية النشاطات الخاصة بيوم القدس، وكذلك كافة النشاطات المصاحبة لمناسبة كون القدس عاصمة الثقافة العربية عام 2009، واعتقلت بعض المقدسيين لإعطاء رسالة واضحة للسلطة الفلسطينية أنها لن تسمح لها بالعمل في القدس الشرقية .

وكان الحال أنه كلما قامت السلطة الفلسطينية بدعم أي مؤسسة غير ربحية داخل ما يسمى حدود بلدية القدس (أي داخل الجدار في القدس الشرقية)، تقوم السلطات الاسرائيلية بإغلاقها فوراً. فالحكومة الاسرائيلية تعمل كل ما في وسعها لمنع أي عمل اقتصادي أو سياسي أو غيره في القدس الشرقية، وإذا اكتشفت أن السلطة الفلسطينية تقف وراء مشروع معين، تقوم بإقفال المشروع أو المؤسسة الاقتصادية الحاضنة لذلك المشروع على الفور ولا تتردد بذلك على الإطلاق .

تدخل مباشر للسلطة في دعم المشاريع الربحية غير ممكن في القدس الشرقية

تدخل مباشر للسلطة في دعم المؤسسات الغير ربحية غير ممكن في القدس الشرقية

الحرية الموجودة للعمل الاقتصادي هي فقط للقطاع الخاص

لذلك، فإن الأعمال الممكن القيام بها فلسطينياً، وخاصة في المجال الاقتصادي هي أعمال ربحية صرفة، يجب أن يكون أي عمل تجاري في القدس الشرقية قائم فقط على أساس الربح والخسارة، وبالطبع يجب أن يكون قائم على أساس القوانين الاسرائيلية السارية المفعول دون محاولة الالتفاف على القانون الاسرائيلي أو محاولة تسييس الأمور. إن القطاع الخاص الموجود اليوم في القدس ضعيف، ومكشوف للسلطات الاسرائيلية، فالمتطلب الاول لأية مشاريع تجارية أو اقتصادية كبيرة هو التصريح عن مصدر التمويل، وبالنسبة للمشاريع الكبيرة

في القدس، فلا بد أن تكون مدعومة بمحامي قوي ومحاسب عالي المهنة وصاحب خبرة طويلة لأن الضرائب الاسرائيلية لا ترحم فهي مرتفعة جداً، وليس سهلاً على الإطلاق التهرب من الضرائب الاسرائيلية .

محاربة روح اليأس والإحباط السائدة والصورة النمطية السلبية للقدس

من أجل ارجاع جزء من رؤوس الأموال والكفاءات المحلية، واحضار مستثمرين من الخارج، من المهم عقد ورشات عمل وندوات تدريبية والقيام بحملات إعلامية توعوية سواء من خلال الانترنت أو التلفاز أو الصحف المحلية والدولية. فلا يمكن أن يتحسن وضع القدس المأساوي، إلا إذا تعززت الإرادة الفلسطينية وتحفزت روح الريادة والتصدي لمواجهة الصلف الاسرائيلي في القدس. فقد تراكمت الأزمات على هذه المدينة المقدسة، ودب اليأس في شبابها وأهلها حتى النخاع بسبب الإهمال الكبير الذي عانت منه مدينة القدس على مدار العقود الأخيرة. وقد حان الوقت للعمل بدل استمرار التدمير والاعتماد على الغير لانقاذ المدينة وتعزيز صمود أهلها وشبابها والأجيال القادمة.

مجمل الدفع على القرض

من بنك إسرائيلي:

3.25% فائدة

1.75% التزام حكومي

1.50% خدمة قرض

1.2.4 توصيات بخصوص القطاع المالي والمصرفي

تكاد التوصيات التي تطال القطاع المالي والمصرفي والخدمات التي يقدمها، تدخل في جميع القطاعات الاقتصادية الموجودة حالياً في القدس. فمن الطبيعي أن يتعثر أي قطاع لا يتلقى الدعم المالي والخدمات المالية بحدودها الدنيا، وهذا ينطبق تماماً على قطاع السياحة والإسكان والتعليم والاستثمار وغيرها.

لذلك، من الواضح أهمية توفير أكبر قدر من المنح والميزانيات لمدينة القدس وبشكل عاجل حتى يستطيع أهلها الصمود في وجه السياسات والإجراءات التعسفية الاسرائيلية التي تقوم كل يوم بطرد الفلسطينيين وتهجيرهم. ومن المهم توفير رزمة من القروض بأقل فوائد ممكنة. فلا يعقل أن تكون فوائد البنوك الاسرائيلية (ما بين 5%-7%) للمقدسيين أقل من فوائد البنوك الفلسطينية والعربية (6%-9%).

تقدر مؤسسة الحسيني المبلغ المطلوبة لترميم البنى التحتية للمدارس العربية في القدس الشرقية بحوالي أربعة إلى خمسة ملايين دولار.

لذلك من المفيد فحص إمكانية تخصيص مبالغ معينة لإقراض المقدسيين بموافقة ودعم من سلطة النقد الفلسطينية حتى يتمكنوا من العمل في مختلف المجالات التجارية والحرفية والخدماتية والبناء. وينطبق ذلك أيضاً على الخدمات المالية والبنكية التي قد تساعد المقدسيين لتسيير مختلف شؤون حياتهم والتغلب على الصعاب اليومية التي يواجهونها.

2.2.4 توصيات في مجال السياحة

هناك الكثير مما يمكن عمله للحفاظ على القطاع السياحي في القدس وتطويره فهو القطاع الاقتصادي الأهم الذي يقوم سنوياً بخلق آلاف فرص العمل للمقدسيين ويحافظ على بقائهم في مدينتهم. هذه المدينة التي تغلق محلاتها في ساعة مبكرة قبل المغرب، هي بحاجة لتنشيط حياتها الليلية، وبحاجة لاستضافة العديد من المؤتمرات الاقتصادية والطبية والتعليمية وإحياء المناسبات من أجل إحياء المدينة وإنعاشها اقتصادياً. ولكون هذا القطاع من أكبر القطاعات المقدسية، فليس من السهل حصر كافة احتياجاته ومتطلباته في عدد محدود من التوصيات محصور بحجم هذه الدراسة، إلا أنه من المفيد تسليط الضوء على أهمها وتمثل في التالي:

إعطاء منح لإقامة الفنادق أو إضافة غرف فندقية جديدة

بهدف تشجيع قطاع السياحة وتطوره، تعطي اسرائيل منحة بقيمة تصل إلى 24% من قيمة الاستثمار الجديد في إنشاء فندق سياحي أو تجديد الفندق القائم. والمطلوب من السلطة الفلسطينية ومن خلال الدول المانحة، أن تقدم نسبة مشابهة أو قريبة منها للمستثمرين الفلسطينيين في القدس في المجال الفندقية.

ترميم الفنادق القائمة وتأهيل كادرها

تعاني الفنادق المقدسية اليوم من شدة الإهمال وقلة الصيانة الداخلية، حيث أن معظمها لم يطرأ عليه أي تحديثات منذ عام 1967، مع العلم أن الفندق يحتاج إلى إعادة تأهيل كل أربع إلى خمس سنوات حسب رأي خبراء الفندقية. كما أن منافسة الفنادق الإسرائيلية (المدعومة من الحكومة الاسرائيلية) للفنادق العربية من ناحية السعر وجودة الخدمة عالية جداً، ولا يوجد سبب واحد للسائح الأجنبي ليرك الفنادق الاسرائيلية الحديثة ويذهب للفنادق العربية المترهلة والقديمة. إذ يوجد في القدس ما يقارب

قال التاجر عارف إبراهيم وزوز صاحب مطعم في شارع الواد: يوجد في القدس القديمة 450 محلا لبيع التحف الشرقية، يعانون من ترويح الجانب الاسرائيلي لإشاعات ضد سكان وتجار البلدة القديمة، حيث يدعون وجود لصوص وسارقين لمنع السواح من التوجه إلى لشراء من عندنا.

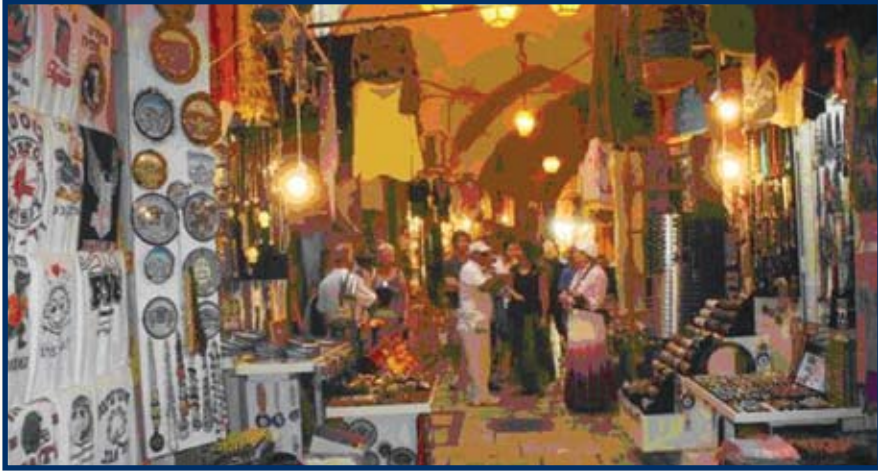
1200 غرفة فندقية بحاجة الى التطوير، وكل غرفة تحتاج الى معدل 10,000 دولار لتطويرها لتصل التكلفة الاجمالية الى ما يقارب 12 مليون دولار، بحيث يمكن اعطاء أصحاب الفنادق قروض ميسرة تصل قيمتها الى 50% من قيمة المبلغ الذي تم رسده لإصلاح الغرف الفندقية والباقي يكون على شكل منحة.

بالإضافة لذلك، فإن عدد كبير من الفنادق العربية بحاجة لتوسعة وتحسين تجهيزاتها

الداخلية . كما أن الكادر الموجود في الفنادق العربية اليوم غير مؤهل وبحاجة لدورات تدريبية عديدة لينافس الخدمة المقدمة من نظرائه الاسرائيليين . من الجدير بالذكر ، أن توزيع السياح الأجانب الذي يأتي من مكاتب وكالات السياحة تصل ما نسبته فقط 10% للفنادق العربية و90% للفنادق الاسرائيلية ، أما إذا أصبحت الفنادق العربية على مستوى جيد فإن التوزيع يمكن أن يصل إلى 50% للفنادق العربية .

تأهيل المناطق السياحية الموجودة

تحتاج مدينة القدس ، وخاصة البلدة القديمة لكثير من التأهيل والترميم والى خلق أماكن جذب سياحية اضافية لبقاء السواح في المنطقة العربية من القدس . حيث أن الدخل الناتج عن بقاء السواح ساعة اضافية واحدة في القدس العربية يزيد دخل سكانها بمبلغ 25 مليون دولار سنويا . إن أسواق القدس القديمة ، وخاصة الملاصق منها للحرم القدسي الشريف ، تحتاج إلى عناية خاصة وهي يمكن أن تشكل أماكن جذب اضافية للسائح الاسلامي : فسوق القطنين ، يحتاج إلى إعادة ترميم بشكل يجذب السواح للبقاء فيه . هذا السوق هو معلم أثري تأكل في مدينة القدس ، ويقود الى أحد أبواب الحرم الشريف . فاذا ما تم اعادة تأهيله وترميمه وتزيينه بالفن الزخرفي الاسلامي ، سيصبح أحد المعالم البارزة التي تستهوي السواح ليقضوا به وقتا أطول وتستفيد من ذلك المدينة المقدسة وسكانها . يحتاج سوق القطنين إلى مليون دولار لتأهيله ، حيث من الممكن أن تعمل منظمة اليونيسكو على ذلك بدون أي معارضة إسرائيلية .



وكذلك سوق باب السلسلة ، الذي يؤدي الى باب آخر للحرم الشريف ، شهد ركودا كبيرا في السنوات السابقة . هذا السوق يمكن أن يعود اليه الحرفيون للصناعات التقليدية لهدايا القدس والأرض المقدسة ، والتي انتقلت هذه الصناعة اليدوية الى خارج البلدة القديمة . فقد أن الأوان

لعودة هذه الصناعات وإعادة تدريب أبناء الحرفيين لمنع اندثار هذه الحرف . أما الحمامات المملوكية فلم تعد تعمل في القدس ، هذه الحمامات يمكن إعادة تشغيلها وترميمها وتطويرها لتعود معلما سياحيا هاما في القدس^[22] . بالإضافة لتحديث وتطوير بركة البطرك في البلدة القديمة ، سوق اللحامين ، وسوق البازار .

إصدار الكتب والنشرات السياحية عن معالم القدس الشرقية

هناك نقص شديد في المنشورات والمطبوعات عن قطاع السياحة في القدس الشرقية ، عن الأماكن السياحية التي يمكن للسواح الأجانب زيارتها ، عن الفنادق العربية التي يمكن أن ينزلوا بها ، وعن المطاعم وأماكن الترفيه الموجودة في المدينة . ومن المهم إعداد كتب سياحية من وجهة نظر عربية ، يتم تسويقها لتضاهي الكتب الإسرائيلية ، بحيث يمكن الاستفادة منها أيضا في التعريف عن القدس واستخدام تلك المطبوعات في المعارض الدولية للترويج للسياحة في الأماكن العربية في القدس .

3.2.4 توصيات في مجال الاسكان

حسب التقديرات الحالية ، يوجد حاجة في مدينة القدس لخمسة عشر ألف وحدة سكنية في الخمس سنوات القادمة ، منهم 5,000 وحدة سكنية بشكل عاجل للأزواج الشابة . ولندرة الأراضي كما أسلفنا ، من المهم تشجيع كل مقدسي يستطيع أن يتوسع في بنائه القائم ، عن طريق إضافة شقق في عمارته أو إضافة غرف لشقته ، أن يقوم بذلك فورا . والمطلوب من السلطة دعم دفع رسوم الترخيص للبناء ، والبالغة تقريبا 20,000 دولار للشقة الواحدة . ويمكن مساعدة قطاع الإسكان في القدس من خلال العمل على الاحتياجات التالية :

إنشاء مركز للتخطيط والسياسات الاستراتيجية

يعمل على تحديد المناطق الجغرافية ومواقع الأراضي (Zoning) من أجل معرفة الأراضي الممكن الاستثمار فيها ونوعية الاستثمار الممكن ، وتقديمها للمستثمرين على شكل مشاريع مربحة قابلة للتنفيذ في القدس الشرقية . كما سيناط بهذا المركز عدة مهام منها اقتراح وإعداد الخطط العمرانية الشاملة للأحياء العربية في القدس الشرقية ، مسح الأراضي وإعداد الخرائط المساحية ، وكذلك اقتراح المشاريع الاستثمارية التي تحتاجها أعمال التنمية والتطوير العمراني في القدس ، إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها ، وتقدير الموازنات اللازمة لها واقتراح كيفية تنفيذها والأنظمة اللازمة لإدارتها وتشغيلها وتسويقها .

^[22] عزام أبو السعود ، السياحة الاسلامية في فلسطين ، أيلول 2007

توفير ضمانات للقروض

بعد تجارب السنين السابقة، أصبح واضحاً أنه لن يتقدم قطاع الاسكان، وكذلك باقي القطاعات الاقتصادية الموجودة في القدس الشرقية، بدون ضمانات للقروض. فقد نجحت عملية ضمان القروض في الضفة الغربية في مشروع تشارك فيه عدد من المؤسسات الدولية مثل DFID و IFC و OPIC وغيرهم حيث وضعوا ضمانات للتمويل العقاري وصلت إلى خمسمائة مليون دولار. لذا من المهم رصد مبلغ يصل إلى خمسين مليون سنوياً للقدس لهذا الغرض.

توفير قروض سكنية بفوائد منخفضة

من أهم المطالب التي يرددتها الكثير من المقدسيين اليوم هو توفير قروض من البنوك الفلسطينية والعربية العاملة في الأراضي الفلسطينية بنسب فوائد منخفضة من أجل شراء أراضي وبيوت حتى يسكنوا فيها ويعمروها. فمن الممكن إيجاد طرف خارجي لدعم تخفيض سعر الفائدة إلى النصف، أي بفائدة تصل قيمتها إلى 2.5% بدل 5%.

تقديم الاستشارات القانونية والفنية للمواطنين في موضوع البناء والتنظيم

لا يمكن ترك المقدسيين وحدهم في مواجهة سلطات الاحتلال وإجراءاتها العنصرية في القدس، ولذلك هناك إمكانية لمساعدتهم على التصدي لهذه الإجراءات التسفيفية خاصة في موضوع هدم البيوت ومصادرة الأراضي، من خلال تقديم الإسناد القانوني والاستشارات الفنية والمهنية المجانية المدعومة من السلطة الوطنية الفلسطينية.

إنشاء صندوق القدس للبناء

يعتبر هذا مطلب ضروري لأي تحرك جدي للتوسعة العمرانية للسكان المقدسيين، من خلال توفير المال لكل من يريد أن يبني بناية جديدة أو لمن يريد أن يضيف شقة أو عدد من الشقق لبنائته القائمة. وقد قامت السلطة الوطنية بمبادرة جديدة هذا العام تدفع من خلالها قيمة ترخيص البناء لكل من يريد أن يبني في القدس، ومن المهم الاستمرار في هذه المبادرة وتطويرها.

بناء مقر أو أكثر للمؤسسات الفلسطينية غير الربحية داخل المدينة

من المفيد بناء مقر مناسب ولائق لعدد من المؤسسات غير الربحية من كافة القطاعات في مدينة القدس، مما يخفف من عبء الإيجار المرتفع الذي تدفعه تلك المؤسسات للمالكين. علماً أن المؤسسات المقدسية غير الربحية يتم محاربتها والتضييق عليها من قبل السلطات الاسرائيلية كونها تشكل عنواناً فلسطينياً بامتياز في ظل منع مؤسسات السلطة الرسمية من العمل بشكل علني في القدس.

4.2.4 توصيات لتشجيع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

لقد شكلت المنشآت والمشاريع الصغيرة، كما أسلفنا، عماد الاقتصاد المقدسي. ولتقديم الدعم لها، من الممكن العمل على النقاط التالية:

إنشاء حاضنة أعمال للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة

إن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة التي تقوم بتشغيل ما بين عاملين إلى عشرة عمال، كانت وما زالت تشكل عماد الاقتصاد المقدسي وبنيتة الهيكلية. ومن المهم ألا تهمل أية مساعدة للقدس توسيع هذا القطاع الذي يصمد دوماً أمام الاجراءات التعسفية الاسرائيلية بسبب مرونته وإمكانية تكيفه مع أي تغير في الظروف. ولتشجيع إنشاء المزيد من المشاريع التجارية المتناهية الصغر في القدس، من المهم إنشاء حاضنة للأعمال تخدم السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية وخاصة داخل منطقة الجدار، تكون مدعومة من أطراف عدة تمكنها من العمل بحرية في القدس مع الخريجين الجدد من المعاهد والجامعات الفلسطينية.

إنشاء صندوق لتشجيع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة

بالإضافة للمساعدات الفنية المطلوبة لإنشاء المنشآت والمشاريع التجارية الصغيرة، من الضروري أن يكون هناك صندوق جاهز لتوفير التمويل لتلك المشاريع، يتمتع بالشفافية والنزاهة ويساوي بين المقدسيين من مختلف مشاربهم.

توصية لإنشاء منطقة صناعية خفيفة

من أجل تشجيع الصناعات الخفيفة والمهنية، ونظراً لأن القدس لا يمكن أن تستوعب مصانع جديدة ضخمة لقلّة الأرض المتوفرة وقلّة فرص النجاح في قطاع الصناعة التقليدي نظراً لأن السوق مفتوحة على الصناعات الصينية الرخيصة الثمن، فإنه من الممكن أن يتم العمل على تأسيس منطقة صناعية أو حرفية خفيفة تضم ورش للألمنيوم والحداة والنجارة وغيرها. هذا بالطبع سيساعد في خلق فرص توظيف جديدة ويقلل من نسب الفقر والآفات الاجتماعية المترتبة عليه. ومن المهم أن يصاحب هذا التوجه التركيز أكثر فأكثر على التعليم والتدريب المهني الذي يشكل ضرورة نوعية اليوم في مدينة القدس من أجل تحسين إمكانية خلق فرص عمل للشباب.

توصية بإقامة المعارض التجارية والمؤتمرات الاقتصادية والصحية والتعليمية

تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص مثل اتحاد الغرف التجارية ومركز التجارة الفلسطيني (بال ترید) بعمل العديد من المعارض والمؤتمرات الاقتصادية سنوياً في العديد من مدن الضفة الغربية مثل رام الله وبيت لحم ونابلس، إلا أن القدس لا تأخذ حصتها

العادلة من هذه الأحداث الاقتصادية الضخمة . كما أنه يمكن عقد مؤتمرات في مجالات تنموية أخرى وفي مجال الصحة والتعليم وغيرها . وهذه المؤتمرات والمعارض بلا شك ستعود بالفائدة الاقتصادية على المدينة وعلى مواطنيها ومؤسساتها، خاصة وأنها لا تلقى معارضة مباشرة من السلطات الاسرائيلية .

توصية بإقامة مهرجان شهر التسوق في البلدة القديمة في القدس

يوجد اليوم 38,000 مواطن يسكن في البلدة القديمة في القدس، و1,400 محل تجاري داخل البلدة القديمة، وهذا يشكل مركز تسوق ضخم من حيث عدد المحلات التجارية الموجودة والقوة الشرائية المتوفرة . كما أنه يمكن جلب متسوقين من خارج البلدة القديمة من مختلف أحياء القدس الشرقية وكذلك القدس الغربية بل والمدن العربية داخل الخط الأخضر إذا تم الإعلان عن شهر التسوق الذي قد يشمل أيضاً جلسات ثقافية وفنية . هذا التحرك بالتأكيد سيزيد من حركة نشاط الاقتصادي داخل البلدة القديمة ويدر الدخل للمحلات التجارية العربية الصامدة في ظل الظروف الصعبة، بالإضافة إلى أنه سيوفر فرص عمل بأعداد جيدة للجيل الشاب الذي يبحث دوماً عن فرص عمل خاصة في ظل الظروف العصيبة التي تعصف بهم نتيجة تلاعب السلطات الاسرائيلية بمصيرهم، علماً أنه يوجد اليوم حوالي 20,000 مقدسي متعاطي للمخدرات، منهم 6,000 مدمن .

توصية بتحسين قدرات الغرفة التجارية والمؤسسات الاقتصادية المقدسية الأخرى

إن الغرفة التجارية بطاقتها القليلة اليوم، لا يوجد لديها الخبرات الكافية لمساعدة القطاع الخاص المقدسي . فالغرفة بحاجة لموظفين جدد وهيكلية جديدة ووصف وظيفي جديد، وتأهيل هؤلاء الموظفين الجدد وتدريبهم على كيفية خدمة التجار والصناعيين المقدسيين ومساعدتهم على حل مشاكلهم وكذلك التوسع في أعمالهم واستثماراتهم .

كما أنه من المهم إحياء الجهود الساعية لإعادة فتح مقر غرفة تجارة القدس في مكانها الأصلي في قلب القدس (كما يظهر في الصورة)، حيث تكون أقرب لتجار القدس وأهلها وحتى تتمكن من تقديم خدمات أفضل لتحسين الوضع الاقتصادي من أجل تمكين أهلها من الصمود والعيش بحياة كريمة .

ومن المهم الالتفات لكافة المؤسسات والتجمعات المقدسية الاقتصادية، والتي لا يفوق عددها عدد أصابع اليد، وإسنادها بالدعم المالي والفني المطلوب لتحسين عملها وتطوير خدماتها . نذكر على سبيل المثال النقابات السياحية المختلفة في مجالات النقل السياحي والأدلاء السياحيين ومكاتب السياحة والفنادق وغيرها . ومن المهم أيضاً عقد الاجتماعات الدورية مع المقدسيين من مختلف القطاعات للتشاور معهم بشأن تطوير المدينة وقطاعاتها المختلفة . حيث أن عدد رجال الاعمال المقدسيين (الذين يعملون في القدس بشكل يومي)

الذين يشاركون في الاجتماعات الحكومية واجتماعات وورشات عمل الدول المانحة قليل جدا، ومن المهم العمل بشكل جدي لزيادة هذا العدد بشكل ملحوظ، وشملهم في التخطيط وفي تنفيذ البرامج الوطنية.



توصية من أجل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القدس الشرقية

إنّ الاستثمارات الجديدة في القدس الشرقية تكاد لا تذكر على مدار العشرين سنة الماضية. وقد تحرك الوضع فقط في العامين الماضيين بمبادرة من رجال الأعمال المحليين. ومن المهم أن يكون هناك جهد جماعي من السلطة الفلسطينية، ومن الغرفة التجارية وباقي المؤسسات المقدسية، لترويج القدس عالمياً كمدينة جالبة للاستثمار والمستثمرين. ولتحقيق ذلك ممكن عمل زيارات لدول محددة لترويج القدس (road shows) وشرح الإمكانيات والمشاريع الربحية المتوفرة في هذه المدينة. حيث من الواضح وجود فرص استثمارية مريحة تتمثل في قطاع الإسكان، والسياحة والخدمات.

توصية من أجل إنشاء صندوق ضمان الاستثمار

من المهم إزالة مخاوف المستثمرين، وخير وسيلة لذلك هو إنشاء صندوق ضمان الاستثمار، الذي يضمن للمستثمر الخائف عائداً مناسباً لأمواله، وضمادات أن لا يؤثر الوضع الأمني

والسياسي على مشروعه، وضمان عائد مجد لاستثماره، على أن تتم إدارة هذا الصندوق بعيداً عن العابثين والاستغلاليين^[23].

توصية في الاستثمار في قطاع التعليم

لسنوات طويلة وحتى اليوم، بقي عدد المدارس والمعاهد والكليات محدوداً لدرجة كبيرة، فالعائلات المقدسية الوطنية، لا ترغب عادة في تعليم أولادها في المدارس الاسرائيلية، ولولا عدم وجود مدارس مهنية مستقلة، لما وضعت أبنائها وبناتها في مدارس دينية إسلامية ومسيحية. فالحاجة اليوم موجودة بقوة لمدارس حديثة ومستقلة ومتطورة غير دينية، تكون مبنية على المهنية والعلم واستخدام التكنولوجيا والاتصالات.

توصية من أجل رصد جزء من أموال الدول المانحة في القدس

تذهب اليوم معظم إن لم يكن جميع أموال الدول المانحة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكاد تكون حصة القدس معدومة، بالرغم أن الأوروبيين والأمريكان يعلنون موافقتهم السياسية على أنها ستكون عاصمة دولة فلسطين المرتقبة. وبالنظر إلى مساهمة أموال الدول المانحة في دخل الفرد الفلسطيني، نجد أن ثلث مستوى دخل الفرد في الضفة الغربية الذي يصل إلى 1,500 دولار شهرياً (أي 500 دولار) يأتي من الدول المانحة بشكل مباشر أو غير مباشر، بينما تكاد تكون حصة المقدسي غائبة من هذه القيمة، مع أنه يزرع تحت إجراءات احتلالية تعسفية مباشرة. لذلك، فالمطلوب من السلطة الوطنية الفلسطينية في حديثها مع الدول المانحة، توجيهها لتنفيذ بعض المشاريع والبرامج الإنمائية في القدس ومؤسساتها.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي، وللمرة الأولى عام 2010، قام برصد ستة ملايين يورو فقط لعدد من المشاريع المقترحة في القدس الشرقية^[24]، وقد أخبرنا المسؤولون الأوروبيون أنه لم يتم حتى الآن صرف المبالغ المرصودة لعدم قدرة المؤسسات المستهدفة على صرفها. كما ذكروا أن الاتحاد الأوروبي ينوي زيادة حصة القدس الشرقية من المساعدات الأوروبية عام بعد عام تبعاً، إذا سارت الأمور بشكل جيد.

^[23] عزام ابو السعود، نائلة جويلس، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة، غرفة تجارة القدس.

^[24] منها 700,000 يورو للحفاظ على المباني التاريخية، و300,000 يورو لعمل دراسة قطاعية للمدينة يشرف عليها مكتب الرئاسة الفلسطينية، و800,000 يورو لمراكز التأهيل المهني، و595,000 يورو لقطاع التعليم للطفولة المبكرة، و545,000 يورو لمركز نسائي ومركز تدريب للمنشآت الصغيرة، و2,450,000 لمستشفيات القدس، و900,000 يورو لذوي الاحتياجات الخاصة في القدس، ومشروع لدعم الشباب في القدس.

توصية من أجل رصد نسبة أكبر من ميزانية السلطة الفلسطينية للقدس

مع عدم وصول التمويل حسب وعود الدول المانحة العربية والغربية إلى القدس، والتقصير المستمر في هذا الموضوع، أصبح من الضروري أن تقوم وزارة المالية في الحكومة الفلسطينية بتخصيص ميزانيات أكبر لمؤسسات القدس التعليمية والصحية ومختلف القطاعات الاقتصادية المقدسي. وحيث أن سكان القدس يصل نسبتهم إلى 10% من سكان الضفة الغربية، فبالنسبة والتناسب يجب أن تكون حصة القدس حوالي 350 مليون دولار سنوياً، علماً أن ميزانية السلطة الفلسطينية تصل إلى 3,500 مليون دولار سنوياً. وهذه الميزانيات ستساعد بالتأكيد في ربط القدس بالضفة بشكل عضوي أكبر، ويساهم في تعزيز صمود المقدسيين والحفاظ على هويتهم الفلسطينية العربية، ومقاومة التهويد والتهمجير من المدينة.

5.2.4 توصيات في قطاع التعليم

نظراً للإهمال الشديد الذي يعاني منه قطاع التعليم في القدس، نتيجة لغياب مرجعية واضحة وقيادة تربوية لمدارس مدينة القدس وبسبب البنية التحتية الضعيفة للمدارس العربية، من المهم إيلاء هذا القطاع الإهتمام الذي يستحقه من أجل تنشئة الأجيال الفلسطينية في القدس بالمستوى التعليمي والتوعوي المطلوب ولأن الجهل والآفات الاجتماعية الأخرى بما فيها المخدرات تعتبر من أخطر ما يهدد الشباب المقدسي اليوم في هذه المدينة. وحتى يتطور هذا القطاع ويتقدم، فلا بد من معالجة القضايا الرئيسية التالية:

أولاً: اقرار من أعلى المستويات باتخاذ قرار بوضع واعتماد موازنة خاصة لقطاع التعليم في القدس تتناول ما يأتي:

- بناء مدارس جديدة وشراء واستئجار مبان لاستيعاب الزيادة الطبيعية للمقدسيين، ولجذب أكبر عدد ممكن من الطلبة لهذه المدارس، نزولاً عند رغبة الأهالي باختيار هذه المدارس.
- تأهيل وترميم المباني القائمة.
- تطوير التعليم على مستوى البناء، والموارد البشرية والبيئية المدرسية وعلاقتها بمجتمعها المقدسي.

ثانياً: وضع خطة قابلة للتنفيذ على المدى القريب لتحسين رواتب المعلمين من حملة هوية القدس، مقارنة مع رواتب المعلمين في مدارس البلدية والمعارف، ومنح العاملين الامتيازات الضرورية حسب وظائفهم.

توصية الهيئة الاسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات: عقدت الهيئة الاسلامية

المسيحية لنصرة القدس والمقدسات مؤتمرا صحفيا بتاريخ 10/11/2009 تناولت اوضاع التعليم في المدينة المقدسة، وقد أكد د. حسن خاطر أمين عام الهيئة بأن العملية التعليمية مستهدفة، ويعتبر هذا استهداف مباشر لصمود الأهل في مدينة القدس، وشدد د. حسن خاطر على الأرقام الخطيرة التي تبرز في التقرير الذي أعدته الهيئة فقال: «ان التعليم في القدس بحاجة ماسة اليوم الى 3000 غرفة صفية وعشرين مدرسة كي تحل الازمة القائمة، مؤكدا ان أكثر من 35% من مجموع المدارس القائمة فعلا لم تعد صالحة للاستعمال الآدمي».

ملحق 1: عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي 2004-2009

السنة							النشاط الاقتصادي
2008	2007	2006	2005	2004	2003	1997	
150	147	174	174	174	131	131	الزراعة (تربية الحيوانات والدواجن)
7	7	4	3	3	884	1,001	التعدين واستغلال المحاجر
939	920	702	738	764			الصناعة التحويلية
5	5	3	4	4			امدادات الكهرباء والمياه
20	23	9	12	15	10	5	الانشاءات
4,012	3,802	3,526	3,557	3,559	2,709	2,865	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات
369	371	322	324	325	256	265	الفنادق والمطاعم
105	120	117	136	137	79	106	النقل والتخزين والاتصالات
55	55	44	44	44	60	56	الوساطة المالية
254	263	215	224	227	209	222	الانشطة العقارية والايجارية
146	141	124	123	133	94	107	التعليم
253	247	216	218	221	191	184	الصحة والعمل الاجتماعي
545	530	361	364	370	266	276	انشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية
6,860	6,631	5,817	5,921	5,958	4,869	5,218	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم «12»، صفحة 225

ملحق 2: القروض الشخصية التي يقدمها بنك الأردن وآلية حسابها (المصدر: بنك الأردن)

- 5000 دينار أردني بدون كفيل خلال ساعة واحدة شرط أن يكون صاحب القرض موظف حكومي مثبت ويعمل منذ مدة لا تقل عن سنتين .
- 5,000 – 10,000 دينار أردني، ويطلب في هذه الحالة من الشخص المتقدم لطلب القرض إحضار كفيل .
- 10,000 – 20,000 دينار أردني، ويطلب في هذه الحالة إحضار كفيلين .
- 20,000 – 50,000 دينار أردني، ويطلب في هذه الحالة من الشخص المتقدم لطلب القرض إحضار عدد معين من الكفلاء يعتمد على وضع الشخص وظروف عمله وراتبه الشهري .

آلية حساب القرض الشخصي :

- اذا كان راتب الشخص المتقدم لطلب القرض يتراوح بين -200 300 دينار أردني، فإن قيمة القرض التي سوف تمنح له = مقدار الراتب * 0.5 * 36 شهر .
- اذا كان راتب الشخص المتقدم لطلب القرض يتراوح بين -300 500 دينار أردني، فإن قيمة القرض التي سوف تمنح له = مقدار الراتب * 0.5 * 48 شهر .
- اذا كان راتب الشخص المتقدم لطلب القرض أكثر من 500 دينار أردني، فإن قيمة القرض التي سوف تمنح له = مقدار الراتب * 0.5 * 72 شهر .

نسبة الفوائد على القروض الشخصية :

- اذا كانت قيمة الراتب أقل من 500 دينار أردني فإن نسبة الفائدة تصل الى 10% .
 - اذا كانت قيمة الراتب تتراوح بين 500-1000 دينار أردني فإن الفائدة تصل الى 9% .
 - اذا كانت قيمة الراتب أكثر من 1000 دينار أردني فإن نسبة الفائدة تصل الى 8% .
 - اذا كانت قيمة الراتب أقل من 500 دولار أمريكي فإن نسبة الفائدة تصل الى 8% .
 - اذا كانت قيمة الراتب تتراوح بين 500-1000 دولار فإن نسبة الفائدة تصل الى 7% .
 - اذا كانت قيمة الراتب أكثر من 1000 دولار فإن نسبة الفائدة تصل الى 6% .
- مع العلم بأن هذه النسب ليست ثابتة ومن الممكن أن تقل حسب طبيعة المقرض وطبيعة عمله .

ملحق 3: عدد المؤسسات والعمال وأهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي لعام 2008

النكون الرأسمالي الثابت	اجمالي القيمة المضافة	الاستهلاك الوسيط	الانتاج (الف دولار)	عدد العمالين	عدد المؤسسات	النشاط الاقتصادي
3.4	8,716.3	31,113.6	39,829.9	276	52	صنع منتجات المعادن الفلزات القاعدية
10.1	3,956.2	861.4	4,817.5	103	33	صنع منتجات المعادن الالزية الأخرى، صنع الفلزات القاعدية، صنع منتجات المعادن الالزكية
17.4	957.9	241.4	1,199.3	27	6	صنع الالات والمعدات الأخرى
0.0	33.1	39.2	72.3	9	6	صنع الالات الكهربية الأخرى
14.1	28.9	35.6	64.5	6	6	صنع الأجهزة الطبية
1,447.7	52,582.7	49,050.7	101,633.4	981	236	صنع الالات ومنتجات أخرى، امدادات الكهربية
2,735.6	147,058.2	107,832.6	254,890.8	2528	580	المجموع الكلي

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم «12»، صفحة 242

ملحق 4: قصر الحمراء في القدس بعد الاستثمار به وتعميره من قبل شركة باديكو



وجدت شركة استثمارية فلسطينية موطية قدم لها في مدينة القدس الشرقية من خلال إعادة تاهيل مبنى سينما الحمراء بعد 20 عاما على اغلاقه وتحويله الى مشروع استثماري . و جرت المحافظة على الشكل الخارجي للمبنى البالغ مساحته 2200 متر مربع تميزه واجهته الزجاجية الامامية الواقعة على شارع صلاح الدين أحد اشهر شوارع القدس الشرقية مع اجراء تغييرات شاملة في الداخل تم فيها المزج بين الماضي والحاضر ، وشكلت (سينما الحمراء) التي تحول اسم المبنى الذي كان يضمها اليوم الى (قصر الحمراء) معلما من معالم مدينة القدس في الفترة بين 1952 و 1989 حيث كان يحضر لمشاهدة افلام سينما فيها ضيوف المدينة من العرب والاجانب وكانت تضم قاعة رئيسية ومقصورات لكبار الضيف والزوار .

ملحق 5: صورة عن بناية ضخمة في شارع صلاح الدين (حوالي 200 غرفة) يتم حالياً إعمارها بواسطة عائلة نسيبة المالكة لها، بعد سنين طويلة من إهمالها وعدم اكتمالها. ورغم أنّ المخطط لها سابقاً أن تكون فندقاً سياحياً، إلا أنّ أصحابها أعلنوا حديثاً عن عزمهم تجهيزها كمكاتب تجارية.



5. المراجع

1. كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم 12، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
2. عزام ابو السعود، نائلة جويلس، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة، غرفة تجارة القدس، تموز 2006
3. رزق موسى السيد أحمد/ مسؤول قسم الدراسات والأبحاث- تقرير عن آثار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني. غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة.
4. مشروع التهويد في ذروته، مؤسسة القدس الدولية، 2010/3/16.
5. تقرير خاص عن أزمة التخطيط في القدس الشرقية، الأمم المتحدة/ مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، نيسان 2009.
6. لؤي شبانة، قراءة احصائية في واقع القدس وموضوع التحول الديمغرافي والاجتماعي.
7. القدس حقائق وأرقام، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، حزيران 2007
8. مركز أبحاث الأراضي (LRC)، هدم المنازل الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، شباط 2010.
9. عزام أبو سعود، الأوضاع التجارية في مدينة القدس المشكلات الراهنة ومتطلبات التطوير، اذار 2007.
10. عزام أبو السعود، السياحة الاسلامية في فلسطين، ايلول 2007.
11. ورقة سياسات وموقف لتفعيل الدور الفلسطيني في القدس المحتلة- هند خوري 2005/9/19
12. دليل الإجراءات القائمة حالياً للاستثمار في القدس - برايس وترهاوس كوبرز 2010.
13. شركة القدس القابضة 2010 - النظام الداخلي.
14. Yusef Daher. The Executive Director of the Arab Hotel Association, Al-Quds's Economic Dimensions.

15. The Civic Coalition for Defending the Palestinians' Rights in Jerusalem (CCDPRJ), Effects of Jerusalem Isolation and Closure on the lives of Palestinian Citizens. August 2007.
16. Economic Strategy: Jerusalem February 26, 2007
17. European Union, East Jerusalem Multi Sector Review Project, 1995-2001.
18. Aix Group. An Outline for the Economic Issues of a Final Status Agreement in Jerusalem, Sept 2006.
19. Nazmi Al-Ju'beh, the co-director of RIWAQ Centre for Architectural Conservation, The Deterioration of East Jerusalem. The final touches of a long process.
20. Badil & PCBS, Survey on the impact of wall on forced displacement in Jerusalem.

<http://www.alquds-online.org/index.php?s=10&ss=617>

<http://www.alquds-online.org/index.php?s=10&ss=6&id=41418> <http://www.airssforum.com/f1217/t89123.html> <http://www.alquds.com/node/60219>

الدراسات

الدراسة الثانية

ورقة توصيات
القطاع الخاص حول
«حوافز التصدير»

2010

1. مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد حزم من المحفزات تكون ضمن سلم الأولويات الوطنية لخلق بيئة ممكنة للمصدرين الفلسطينيين وقد اعتمدت منهجية هذه الدراسة بشكل كلي على مخرجات اللقاءات الفردية والجماعية مع العاملين في القطاع الخاص، عبر إجراء العديد من المقابلات المباشرة، وعبر عرض نتائجها خلال ورشة عمل متخصصة تجمع ممثلي القطاعات المختلفة وبهذا الصدد يجدر التنويه بأن تركيز أصحاب الأعمال كان على القضايا الآنية المباشرة والتي تعكس معانياتهم اليومية في سياق عمليات التصدير.

وبهدف تعميق الفهم للموضوع المبحوث فقد جرى دراسة ثلاث تجارب لبلدان حققت نتائج ملموسة في تطوير صادراتها الوطنية وهي تونس، وتركيا والأردن، وقد تم اختيار هذه التجارب بناء على اجتهاد الباحثين وفريق العمل المكلف على أساس التقارب النسبي ما بين ظروف التنمية بشكل عام وظروف المنطقة الجيوسياسية، ومع ذلك فمن المهم الاعتراف أن الظروف الخاصة للاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال لها تأثير كبير في فرص تطور الصادرات بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام من جه أخرى

وعليه فإن هذه الدراسة تلخص هذه التجارب وتحدد أهم الدروس المستفادة من جهة، وتقديم محصلة توصيات للقطاعات المدروسة والتي تمت مقابلتها من قبل فريق العمل والهادفة إلى تطوير رزم من الحوافز المقترحة لتنمية الصادرات في القطاعات الصناعية مع إعطاء نماذج عنها.

2. تجارب دولية في تنمية الصادرات

تم اختيار ثلاث دول تونس والأردن وتركيا لمراجعة تجربتهم في تنمية الصادرات كونها دول حققت نجاحات في تطوير الصادرات واختراق الأسواق وركزت على تنويع الصادرات للتوجه نحو التصدير الذي يحقق فائدة أعلى للاقتصاد ويساهم في زيادة معدلات التنمية .

وتم التركيز على التجربة التونسية والتي قامت بجهود مكثفة للتحويل من دولة طغت الفوسفات ومشتقات النفط والمنتجات الزراعية على صادراتها لفترة من الزمن ، حيث شكلت نسبة 65% من صادراتها في العام 1996 ، الى دولة يشكل تصدير المنتجات المصنعة فيها 72% من مجمل الصادرات مع حلول العام 2005 ، وتشمل صادراتها منتجات مشابهة للصادرات الواعدة من فلسطين ، مثل زيت الزيتون والمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية وصناعات الحرف اليدوية والأحذية والسياحة^[1] .

و كذلك التجربة الأردنية والتي شهدت خطوات عدة للتحويل نحو الاقتصاد الحر المعتمد على القطاع الخاص كجزء من إستراتيجيتها لتقليل الفقر وخلق فرص عمل تحد من البطالة ، وشهدت تحولات في السياسات الاقتصادية ودخلت في العديد من الاتفاقيات التجارية وأصلحت التعرفة الجمركية لجذب الاستثمار وزيادة الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي .

و التجربة التركية في سعيها لان تصبح من الدول الصناعية ، حيث وفرت مجموعة واسعة من الحوافز لتشجيع المنتجين المحليين للتطوير والابتكار والبحث عن أسواق تصديرية ، ونجح البدء في تطبيق هذه الحوافز بالإضافة إلى الطلب العالمي العالي على المنتجات وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة في رفع قيمة الصادرات التركية من الملابس بين الأعوام 1979 و 1999 من 25 مليون دولار إلى 6.5 بليون دولار على التوالي ، لتصبح تركيا سادس مصدر للملبوسات في العالم ، وارتفع عدد المؤسسات العاملة في هذه الصناعات من بضعة منشآت مصدرة إلى أكثر من 5 آلاف منشأة مصدرة^[2] .

[1] من وثيقة «الاستشارة الوطنية حول التصدير» وزارة التجارة والصناعات التقليدية ، الجمهورية التونسية

[2] Foreign Market Information Resources Employed by Export Entrepreneurs in the Turkish Clothing Industry, Working Paper 2002

1.2 التجربة التونسية في تنمية الصادرات^[3]:

تعتبر التجربة التونسية تجربة رائدة في العالم العربي في مجال تهيئة البيئة المناسبة للتصدير فقد بدأت تأخذ مكانها في السياسات الاقتصادية للدولة منذ السبعينات وبداية الثمانينات من خلال وضع الإطار التشريعي والمؤسسي للتصدير حيث تم إنشاء مركز النهوض بالصادرات وإصدار قانون التجارة الخارجية وإنشاء الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية في سنة 1984 وصندوق النهوض بالصادرات في سنة 1985 .

وكان التصدير يعتبر مصدرا للعملة الصعبة وليس ركيزة للتنمية الاقتصادية وركز على تصدير المحروقات والفوسفات وبعض المنتجات الزراعية حتى العام 1987، الى ان شهد تحولا رئيسيا في دور التصدير في السياسة الاقتصادية للبلاد حيث أصبح محركا للنمو والتنمية، من خلال تطبيق السياسات التالية:

- إرساء مناخ ملائم لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات التونسية والقطاع الخاص والاقتصاد بصفة عامة .
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية والعمل على انصهار الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي .
- تأهيل الخدمات المساندة للمؤسسات المصدرة مثل النقل والاتصالات والخدمات المالية والتخفيض في كلفتها .

و شهدت العشر سنوات للفترة من 1987 - 1997 مجموعة من الإنجازات لتكريس هذا التوجه منها:

- إصدار قانون تشجيع الاستثمار سنة 1993 الذي شمل مختلف القطاعات وكرّس مبدأ حرية الاستثمار ومنح المؤسسات المصدرة امتيازات هامة سواء كانت ضريبية أو مالية .
- إصدار قانون خاص بالمعارض والتظاهرات الاقتصادية .
- إصدار تشريع خاص بالشركات الدولية ومنحها الامتيازات التي ينص عليها قانون تشجيع الاستثمار لغايات التصدير .
- إنشاء مناطق اقتصادية .

^[3] من وثيقة «الاستشارة الوطنية حول التصدير» وزارة التجارة والصناعات التقليدية، الجمهورية التونسية

- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإبرام إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التبادل الحر لتسهيل دخول المنتجات التونسية إلى الأسواق المجاورة .
 - إنشاء المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار سنة 1997 الذي جسّد الاهتمام الكبير بقطاع التصدير ومثّل نقلة نوعية في النشاط التصديري ومن أهم برامجه : البرنامج الأول والثاني لتنمية الصادرات وإنشاء دار المصدر (مركز معارض واجتماعات) .
- وحدد المجلس الأعلى للتصدير أهداف طموحة تتمثل في تحقيق نسبة نموّ سنويّة لصادرات المنتجات والخدمات بـ 8% للفترة 2002-2006 .
- ولهذا الغرض تم وضع الآليات اللازمة لتوفير مناخ ملائم للتصدير منها تطوير تدخلات مركز النهوض بالصادرات والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية وصندوق النهوض بالصادرات وصندوق اقتحام الأسواق الخارجية وصندوق تأمين الصادرات وصندوق ضمان التمويل في مرحلة ما قبل الشحن، إلى جانب تكثيف الأنشطة في مجالات التعريف بالمنتجات التونسية في الخارج وتنظيم البعثات التجارية والمشاركة في المعارض المتخصصة وتوسيع شبكة الممثليات التجارية بالخارج .
- وقد أفضت هذه السياسات والإصلاحات والبرامج التي تم إنجازها، إلى تحقيق نتائج إيجابية حيث تم تسجيل :
- نمو للنتاج المحلي الإجمالي بمعدل 5% سنويا بداية من سنة 1990 في حين لم تتجاوز هذه النسبة 9.2% حتى عام 1989 .
 - نمو للتبادل التجاري بمعدل 9.5% خلال نفس الفترة (10.4% للصادرات و8.8% للواردات) .
 - تغيير جذري لهيكله الصادرات بفضل النقلة النوعية التي شهدتها الجهاز التصديري الذي أصبح يصدر المنتجات المصنعة في حدود 72.2% من مجموع الصادرات خلال الفترة ما بين 1995 و2005 مقابل 27% فقط في الفترة ما بين 1982 و1986 بينما أصبحت حصة المنتجات الزراعية والمحروقات والفسفات ومشتقاته تمثل 28.8% من جملة الصادرات مقابل 65% في الفترة ما بين 1982 و1986 .
 - تحسن الميزان التجاري، حيث ارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من معدل 60% خلال الفترة 1984-1986 إلى معدل 71.8% خلال الفترة ما بين 1996 و2005 .
 - زيادة حصة تونس في صادرات منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث بلغت نسبة 8% سنة 2005 مقابل 3.8% في الفترة 1980-1990 .

- نمو الصادرات التونسية بمعدل أسرع من النمو العالمي حيث سجل معدل نمو بـ 11.9% خلال الفترة ما بين 1985 و2005 مقابل 7.5% كمعدل عالمي .
- تحسن حصة الفرد الواحد في الصادرات من حوالي 500 دينار سنة 1994 إلى أكثر من 1300 دينار سنة 2005 .
- ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 40.9% سنة 1999 إلى 43.2% سنة 2004 .

2.2 التجربة الأردنية في دعم الصادرات :

اتخذت الأردن خلال السنوات الأخيرة مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية شملت مختلف الميادين والقطاعات الاقتصادية، وقد هدفت تلك الجهود إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الأردني، وتحسين قدرته التنافسية في الاقتصاد العالمي المفتوح أمام حركة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، وزيادة قدرته على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنشيط قطاع التصدير^[4].

الجهود المبذولة على صعيد تحرير التجارة الخارجية

ضمن هذا الإطار، تم اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات، ولعل من أبرزها:

- إزالة المعوقات الإجرائية أمام حركة التجارة من خلال إلغاء رخص الاستيراد والتصدير، إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها على مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية والوسيلة ومدخلات الإنتاج الصناعي .
- توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة على البضائع المستوردة والتي يتم إعادة تصديرها في رسم واحد، حيث تم تخفيض الحد الأقصى لهذا الرسم ليصل إلى (30%) في عام 2000، وقد أشارت دراسات البنك الدولي إلى أن الوسط المرجح للتعرفة الجمركية في الأردن هو الأقل في دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .
- إصلاح الإدارة الجمركية لزيادة الشفافية والكفاءة في أداء دائرة الجمارك وخدمات التخليص من خلال حوسبة الأعمال الجمركية بواسطة نظام الاسيكودا.. (ASYCUDA)

^[4] وزارة التخطيط والتعاون الدولي <http://www.mop.gov.jo/arabic>

- تحسين وتحديث المناطق الحرة وتوسيعها لتكون مواقع جذب استثماري تساهم في تنمية الصناعات التصديرية والمبادلات التجارية وتجارة الترانزيت، من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات المساندة لها، وتحويل منطقة العقبة اعتباراً من مطلع عام 2001 إلى منطقة اقتصادية خاصة تمتاز بانخفاض الضرائب والإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية، كما تتسم بتوفير بيئة أعمال متحررة.
- قامت الأردن بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي من شأنها تسهيل التبادل التجاري، ومن أبرزها: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.
- تم وضع الإطار القانوني والمؤسسي الرامي إلى ترسيخ مبدأ قواعد السوق وحرية الأسعار ومنع الممارسات الاحتكارية، حيث تمت ترجمة ذلك بصور قانون المنافسة في 2002 كما تم إقرار قانون حماية الإنتاج الوطني.

ومن المهم التنويه أنه وبموجب قانون الاستثمار فإن الصناعات الموجهة للتصدير تحصل على الإعفاءات التالية^[5]:

- إعفاء العوائد الناتجة عن تصدير البضائع والخدمات من ضريبة الدخل.
- إعفاء المواد الأولية المستوردة من الرسوم الجمركية في حال استخدامها لأغراض التصدير.

هذا في حين تقدم مؤسسة تشجيع الاستثمار^[6] إعفاءات منها:

- إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب وتشمل هذه الموجودات: الآلات والمعدات والمواد المستخدمة لتأسيس المشروع، بما في ذلك أثاث ومعدات الفنادق والمستشفيات.
- تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب

^[5] مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية <http://www.jordaninvestment.com>

^[6] عرض للرؤيا والرسالة والامتيازات والحوافز، في المؤسسات الاستثمارية العاملة في الأردن www.free-zones.gov.jo/arabic/km/Documents/مقارنة.doc

لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد، مره كل سبع سنوات على الأقل.

- تقديم إعفاءات ضريبية حيث تحدد ضريبة الدخل المفروضة على الشركات كما يلي:
 - 15% لقطاع التعدين، الصناعة، الفنادق والمستشفيات.
 - 30% لقطاع التأمين والمؤسسات المالية.
 - 25% للشركات في باقي القطاعات.
 - صفر% لقطاع الزراعة.

وقسمت المملكة لأغراض منح الإعفاءات المذكورة إلى 3 مناطق تنمية حيث يعفى المشروع المقام في هذه المناطق لمدة عشر سنوات من البدء بالعمل، والإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية من ضريبيتي الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية، وذلك حسب المنطقة التنموية. 25% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة أ و50% إذا كان في المنطقة التنموية ب و75% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة ج.

أما مؤسسة المناطق الحرة فتقدم العديد من الإعفاءات والحوافز، منها:

- إعفاء الأرباح من ضريبة الدخل للبضائع التي تم تصديرها خارج المملكة والترانزيت والبيع في المناطق الحرة.
- إعفاء البضائع المستوردة أو المصدرة من المناطق الحرة لغير السوق المحلي من كافة الرسوم وسائر الضرائب باستثناء الخدمات والأجور.
- إعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص وضريبيتي الأبنية والأراضي.
- إعفاء المنتجات الصناعية عند استخدامها في السوق المحلي من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها.
- إعفاء المشاريع الصناعية من 10% من إيجار الأراضي والمنشآت المؤجرة لهذه الغاية، ويصل هذا الإعفاء إلى 50% من أجور الأراضي في منطقة الكرامة الحرة.

وتقدم منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حوافز من أهمها:

- صفر% ضريبة على الدخل الصافي لأي مشروع باستثناء التأمين والبنوك وخدمات النقل البري.

- إعفاء كافة المستوردات إلى المنطقة من الرسوم الجمركية باستثناء المركبات .
- إعفاء المؤسسات المسجلة من ضريبة الأبنية والأراضي على العقارات المملوكة في المنطقة .
- إعفاء الضرائب باستثناء 7% ضريبة مبيعات على الاستهلاك النهائي لعشرة سلع وخدمات الفنادق والمطاعم وسيارات الإيجار وضريبة خاصة على منتجات السلع والمشروبات الكحولية .

3.2 التجربة التركية في دعم الصادرات والاستثمار :

وفرت تركيا مجموعة واسعة من الحوافز لتشجيع المنتجين المحليين للبحث عن فرص التصدير . على سبيل المثال ، تم زيادة الأرباح الضريبية وتم إعفاء صغار المصدرين من دفع ضريبة الإنتاج على المنتجات النهائية ، وتم تسهيل الحصول على الخدمات الائتمانية . كذلك تم إعفاء مدخلات الإنتاج والمعدات المستوردة بهدف الاستعمال في إنتاج الصادرات من دفع الجمارك والرسوم .

سمح للمصدرين بالحصول على إعفاء من ضرائب أرباح الشركات التي تساوي 20 في المائة من قيمة صادراتها وسمح بدفع ضرائب أقل على الجزء الباقي .

نظام حوافز الاستثمار في تركيا^[7]

يخضع نظام حوافز الاستثمار للتعديل باستمرار لتشجيع الاستثمارات في قطاع الخدمات والتصنيع وقطاع الطاقة والصادرات . ويحظى جميع المستثمرين بفرص متساوية للاستفادة من :

- نظام حوافز الاستثمار العام
- حوافز الاستثمارات الكبيرة
- نظام الحوافز حسب المنطقة والقطاع
- حوافز التوظيف

[7] <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/Incentives.aspx>

- دعم البحث والتطوير
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة
- برنامج أبحاث الصناعة (SANTEZ)
- قروض مشروعات التطور التقني
- دعم التدريب
- حوافز الدولة للتصدير

فمثلاً يقوم كل من المجلس التركي لأبحاث العلوم والتكنولوجيا (TUBITAK) ومؤسسة تطوير التكنولوجيا التركية (TTGV) بالتعويض عن المصروفات المرتبطة بالبحث والتطوير وقروض رأس المال لمشروعات البحث والتطوير في مجال:

- تطوير المفاهيم (المرتبطة بأفكار المشاريع الجديدة)
- البحث التكنولوجي وبحث الجدوى الفنية
- الدراسات المعملية حول تحويل المفاهيم إلى تصميمات
- دراسات التصميم والتخطيط
- إنتاج النماذج الأولية
- إنشاء مرافق تجريبية
- اختبار عملية الإنتاج
- دراسات التراخيص وبراءات الاختراع
- أنشطة تتعلق بحل مشكلات ما بعد البيع الناتجة عن تصميم المنتج

ولحل المشكلات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة تم تأسيس برنامج ضمان يهدف لإنشاء أهلية ائتمانية بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي، كما تتضمن الخزانة أيضاً حصة بنسبة 65% من هذه الائتمان.

وتوفر خطة دعم التصدير من منظمة تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة دعم ائتماني للتصدير بقيمة مليار دولار أمريكي (200 ألف دولار أمريكي على الأكثر لكل من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم) مع خفض معدل الفائدة وفترة سماح لمدة 6 أشهر.

ويقدم برنامج أبحاث الصناعة (SANTEZ) للشركات الصغيرة والمتوسطة دعم مالي مباشر لمشروعات توطين التكنولوجيا الجديدة وتطوير العمليات وتحسين الجودة والتغيير البيئي التي يتم تنفيذها من خلال شراكات مع الجامعات، ويمكن دعم حتى 65% من ميزانية المشروع باعتبارها منحًا مباشرة وتصل فترة المشروع إلى 3 سنوات .

وتقدم المؤسسة التركية لتطوير التكنولوجيا (TTGV) قروضًا طويلة الأجل وبدون فوائد في مجالات تطوير التكنولوجيا وتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة ومشروعات الحد من التأثير على البيئة . مع نسبة مساهمة تصل إلى 50% وأقصى ميزانية تصل إلى مليون دولار أمريكي لكل مشروع وتصل فترة السداد إلى 4 سنوات بعد تنفيذ المشروع ، شاملة فترة سماح لمدة سنة .

ولتشجيع التصدير وزيادة القدرة التنافسية للشركات في الأسواق الدولية تغطي حوافز الدولة للتصدير بشكل أساسي أنشطة البحث والتطوير ودراسة السوق والمشاركة في المعارض المحلية والدولية ومصروفات براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية .

3. استنتاجات مراجعة التجارب التصديرية للدول:

من خلال مراجعة تجارب الدول أعلاه والإطلاع على تقييم تجارب أخرى مثل الهند، الإمارات العربية المتحدة وسوريا، والإطلاع على تقارير أخرى حول دعم الصادرات يتبين أن توفير حزم من الحوافز لزيادة الصادرات، هي ممارسة تقوم بها معظم الدول، ولكن درجة وشكل الحوافز تختلف من دولة إلى دولة بحسب طبيعة اقتصاد كل دولة وتوفير الموارد، ولذلك تقوم كل دولة بتصميم رزم الحوافز لتكون متماشية مع الأهداف التصديرية للدولة وكذلك متماشية مع الاتفاقيات النازمة للعلاقات التجارية مع الدول الأخرى.

ومن هذه المراجعات للتجارب الناجحة في تنمية وتنشيط القطاع التصديري، بشكل عام، يثبت أن تحقيق الأهداف التصديرية لبلد ما يعتمد على توفير بيئة محفزة شاملة وإدارة متكاملة لمجمل العملية التصديرية، بالاستناد إلى إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات ولا يمكن الأخذ به على أساس أنه محصلة لمجموعة من القرارات الإدارية المنفصلة. ومن الواضح أن أية إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات يجب أن تعتمد على معرفة دقيقة للميزة التنافسية للاقتصاد وبشكل خاص القطاعات الاقتصادية ذات القدرة التنافسية وكذلك تحديد أولويات الأسواق المستهدفة. وفي ذات الوقت فإن الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات يجب أن تعكس توجهها شاملاً للنهوض بالقطاعات المختلفة لتدعم القدرة التنافسية، فعل سبيل المثال فإن الخطط القطاعية الخاصة بالنهوض بالتعليم والبحث العلمي يجب أن تسند الخطة الخاصة بالنهوض بالقطاعات ذات القدرة التنافسية.

وعلى أساس هذا الفهم فإنه يمكن تسجيل الدروس الأساسية المستفادة من تجارب الدول الثلاث بالمحاور الستة التالية:

1.3 بناء إدارة وطنية فعالة ومتناغمة:

إن بناء إدارة وطنية تشرف وتطور وتيسر النشاط التصديري هو أمر مفصلي لأي دولة تريد أن تطور صادراتها وأن تكون منتجاتها منافسة في الأسواق العالمية، وإن الدعم والمساندة لهذه الإدارة من أعلى مستويات الدولة هو ضروري لوضع قضية تطوير ونمو الصادرات كأحد أولويات الدولة حيث إن التصدير هو توجه إستراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي وما يصاحب هذا النمو من تنمية وارتقاء للمجتمع كون التصدير يحقق عائد مضاعف على الناتج القومي من خلال الإنتاج لخدمة أسواق خارجية وما يصاحب ذلك من إدخال للعمليات الصعبة وبالتالي استدامة النمو، وزيادة فرص العمل، ودعم التوازنات المالية، وتسريع وتيرة الاندماج في فضاء الاقتصاد العالمي.

وتشمل هذه الإدارة الوطنية:

- إنشاء المؤسسات التي تعمل على نجاح النشاط التصديري

- مساندة وتعزيز دور هذه المؤسسات ، ومن ثم ضمان فعالية هذه المؤسسات في أداء مهامها لتيسير وإنجاح النشاط التصديري .
- ولكون النشاط التصديري هو نتاج سلسلة من العمليات المترابطة والمتكاملة والتي تشمل لـ :
 - توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية ومتطلبات الدخول إليها
 - الإنتاج بالموصفات والجودة المتميزة وما يلزم لذلك من استثمار في المعدات والكوادر
 - التجهيز والتغليف والنقل وخدمات التمويل والتأمين
 - الإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية حتى الوصول للسوق المستهدف
 - ما يلزم من الترويج في ذلك السوق

وبالنظر إلى ما تتطلبه كل هذه المراحل المترابطة من تفاصيل وتفاعل مع جهات عدة في الدولة وخارجها فان هذه الإدارة الوطنية لكي تكون ناجحة في تيسير وزيادة النشاط الاقتصادي يجب أن تكون فاعلة ومستجيبة بسرعة لعمل ما يلزم لتيسير النشاط التصديري .

ومن مراجعة التجارب السابقة ، فان التجربة التونسية تبرز في هذا المجال كون القيادة السياسية أخذت على عاتقها تبني تطوير حجم التصدير التونسي وبالتالي أنشأت المؤسسات ووفرت لها الموارد والإطار القانوني لتكون فاعلة في إحداث التغيير المطلوب على مستوى الصادرات .

فمثلا رئيس الدولة هو من يشرف شخصيا على «المجلس الأعلى للتصدير» والذي يضم في عضويته الوزارات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بقطاعي التصدير والاستثمار إضافة الى رؤساء المنظمات الوطنية حيث تشمل أهداف المجلس ما يلي :

- ضبط الأهداف ورسم الإستراتيجيات في مجالي التصدير والاستثمار، وإقرار التدابير اللازمة لبلوغ هذه الأهداف .
- تقييم ومتابعة نتائج التصدير والاستثمار وإقرار الحلول المناسبة للأوضاع التي يواجهها التصدير والاستثمار .

إن إنشاء مجموعة من المؤسسات أعطت الإضافة المرجوة لقطاع التصدير وجعلته يسير بخطى ثابتة وناجحة ، وأهم هذه المؤسسات :

المجلس الوطني للتجارة الخارجية :

والذي يقوم بإبداء الرأي بخصوص إستراتيجيات النهوض بالصادرات وسياسة التجارة الخارجية ومتابعة الصادرات والواردات ، واقتراح تدابير وإجراءات لتحسين الميزان التجاري،

مع ضبط برنامج المعارض والتظاهرات الاقتصادية ذات الصبغة الوطنية أو الدولية المنظمة داخل أو خارج تونس، وتحديد الميزانيات المتعلقة بتمويل هذا البرنامج.

ويتكون المجلس من ممثلين عن مختلف الوزارات ذات العلاقة والأجسام والمؤسسات ذات الصلة، حيث تتولى إدارة المجلس العامة للتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعات إدارة المجلس.

صندوق النهوض بالصادرات :

والذي عهدت له مهمة تمويل تنمية الوظائف المرتبطة بالتصدير داخل الشركات (مثل تمويل ابتعاث موظفين من الشركات للدراسة المتخصصة في مجال التجارة الدولية)، دعم فتح مكاتب تمثيل للشركات في الأسواق الخارجية، ودعم استخدام التقنيات الحديثة للترويج، ودعم جهود استكشاف الأسواق، ودعم جهود التعريف بالمنتجات والخدمات التونسية في الخارج.

فمثلا يقوم الصندوق بدعم المؤسسات التصديرية لابتعاث حاملي الشهادات العليا العاملين في وظائف التصدير داخل الشركات من خلال دفع 50% من الأجر خلال السنة الأولى 40% السنة الثانية 30% السنة الثالثة، وكذلك يغطي الصندوق 50% من تكلفة إنشاء موقع للشركة على الانترنت وصرف منحة من موارد الصندوق إلى الشركات التي تتعهد بإنشاء وحدة لأموال التصدير داخل الشركة.

مركز النهوض بالصادرات :

والذي تتمثل مهمته الأساسية في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصادرات، ويعمل على مساعدة الشركات المحلية على اكتساب معرفة أكثر في ميدان التجارة الدولية، من خلال ورشات العمل والندوات حول مختلف جوانب العملية التصديرية. والعمل على ترسيخ ثقافة التصدير لدى الشركات والأطراف ذات العلاقة طبقاً للخطة الوطنية في هذا المجال.

هذا بالإضافة إلى عمل الدراسات حول الأسواق المستهدفة وتنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية في الخارج، والمساهمة في خلق علاقات تجارية بين المصدرين التونسيين والمستوردين الأجانب، بما يساعد على استغلال فرص الأعمال والصفقات، ويسهل اندماج المؤسسات التونسية في مسالك التوزيع بالخارج، وتوفير المعلومة التجارية عن طريق بنك المعلومات «تصدير نات»، وموقع الويب ومجلة «تصدير» وباقي الوسائل الإعلامية.

وكذلك فان دور المركز يشمل العمل على تنويع برامج الدعم والمساندة للشركات المصدرة

وتشكيل حلقة وصل بين الشركات والمجالات الجديدة لتدخلات صندوق النهوض بالصادرات وصندوق اقتحام الأسواق الخارجية وشبكة التدخل السريع للتصدير والبرامج الداعمة

صندوق اقتحام الأسواق الخارجية :

والذي يهدف إلى زيادة عدد الشركات المصدرة، من خلال إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على التواجد في الأسواق الخارجية، مع توفير المساندة التقنية والمالية لعدد مهم من هذه المؤسسات، لمساعدتها على وضع خططها التسويقية الموجهة نحو التصدير

ومن أنشطته مساندة أكثر من 500 شركة لاقتحام الأسواق الخارجية وتنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والسلع المصدرة، وتقديم منحة مالية 50% من تكلفة العمليات الترويجية بالنسبة للشركات و70% بالنسبة للمؤسسات (ومنحة إضافية لمساعدة الشركات على إنشاء تواجد خارجي).

مكتب التدخل السريع للتصدير :

هو من أهم المؤسسات العاملة على تيسير التصدير وهو يقوم بمعالجة المشاكل التي تعترض المصدرين وتعوق إنجاز عملياته التصدير.

ويقوم المركز بالتدخل الفوري لحل الإشكالات التي تعترض المصدر، في خلال النشاط التصديري كون هذا النشاط هو نتاج سلسلة من العمليات المترابطة، وإيجاد حلول فورية لتلك الإشكالات بالتنسيق مع الجهات المعنية، ويقوم المركز بتقديم اقتراحات لإعادة النظر في أي إجراءات معمول بها كلما أتضح أنها قد تشكل عائقاً لمسيرة قطاع التصدير.

ويجمع هذا المكتب ممثلين عن أهم الوزارات والجهات التي لها علاقة مباشرة بميدان التصدير ويوفر آليات العمل الضرورية لضمان نجاعة عمل هذا المركز على مدى الـ 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع.

هذه الإدارة الوطنية الشاملة والمتكاملة، المدعومة من أعلى القيادات في الدولة، والمدعومة بالمؤسسات الفاعلة والتي تمارس مهامها من إعداد ومتابعة إستراتيجية وطنية للتصدير، مروراً برفع قدرات الشركات ودعم فتح الأسواق إلى المتابعة الحثيثة للعملية التصديرية وحل المشاكل التي تعترض المصدرين هي من العوامل التي نجحت في زيادة الصادرات التونسية وتغييرها جذرياً خلال عشرة سنوات. من كونها تعتمد على تصدير الفوسفات والمنتجات الزراعية ومشقات النفط إلى أن أصبحت صادراتها تعتمد على المنتجات المصنعة والتي تشكل 72% من مجمل الصادرات مع حلول العام 2005، واستمرار النمو في الصادرات بنسبة 14.5% في 2006 و24.6% في 2007.

2.3 خلق مناخ استثماري محفز :

تتميز تجارب الدول التي تم مراجعة تجاربها بالتطوير المستمر على السياسات الاقتصادية عموماً والخاصة بالاستثمارات الموجهة نحو التصدير ومراجعة السياسات الضريبية، والمالية لجذب استثمارات جديدة ومساندة الاستثمارات الموجودة حالياً. وكذلك بتوفير كل التسهيلات الممكنة لتقديمها من الدولة في القطاعات المساندة للنشاط التصديري مثل الجمارك وإصدار الرخص والشهادات اللازمة.

وقد أدى سن التشريعات والعمل على منح الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية إلى تحول تدفقات الاستثمار الأجنبي من كونها قليلة وفي أغلبها قروض حكومية ومساعدات، إلى استثمار أجنبي مباشر، وارتفعت قيمته إلى 115 مليون دولار تقريباً في الفترة من 1990 إلى 2000 ليصل إلى 1.7 بليون دولار في 2005 ثم 3.2 بليون في 2006 وما يقارب 2 بليون في كل من 2007 و2008.

وارتفعت الصادرات في العام 2008 بنسبة 37% عن العام 2007 لتصل إلى 4.4 بليون دينار أردني، وزادت الصادرات إلى الولايات المتحدة من حوالي 7 ملايين دولار في 1997 إلى أكثر من 700 مليون دولار في 2009

وارتفعت الصادرات الصناعية من بليون دينار عام 1999 إلى 4 بليون في 2008 حيث وصلت الصادرات إلى حوالي 120 سوقاً عالمية من ضمنها روسيا وأذربيجان وكازاخستان وأمريكا الجنوبية.

3.3 رفع جودة المنتجات :

ركزت كل التجارب المدروسة على محور رفع جودة المنتجات لتعزيز القدرة على اختراق الأسواق والانتشار فيها، وذلك من خلال:

- تقديم الدعم للشركات بهدف تحسين إنتاجها والتطوير والابتكار للمنتجات بهدف التصدير، وتوفير مستلزمات الإنتاج والتشغيل بكلفة معقولة.
- إنشاء معاهد وبرامج متخصصة لتقديم الدعم الفني.
- دعم المنشآت للحصول على شهادات الجودة العالمية اللازمة لدخول الأسواق
- وضع برامج تدريب تستهدف رفع قدرات المصدرين وتوفير خبراء تصدير والاستثمار في تنمية الموارد البشرية

- إعداد وتوفير الدراسات والمعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية ومتطلباتها وشروط وظروف الدخول إليها

ورغم تميز التجربة التركية في هذا المجال، إلا انه يجب الإشارة إلى تجارب كل من تونس والأردن لما لهذه التجارب من تشابه إلى حد كبير مع نوعية المنتجات الفلسطينية.

فوجد مثلاً في تونس مبادرة تأسيس صندوق النهوض بزيت الزيتون، حيث بذلت الدولة جهوداً متواصلة من أجل مساعدة المصدرين التونسيين على اقتحام أسواق جديدة وركزت على تأمين متابعة دائمة لمختلف مراحل الإنتاج، لضمان جودة أفضل للمنتج، ودفع المنشآت إلى احترام المقاييس الفنية في مجال الإنتاج والتصنيع، فضلاً عن دعم تأهيل الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع.

وكذلك بالنسبة لصندوق التمور التونسي، والذي يهدف إلى تحسين الجودة وتنويع الإنتاج لتكون التمور التونسية منافسة في الأسواق التصديرية، فمن خلال برنامج وطني لتحسين جودة الإنتاج والالتزام بأعلى مقاييس الجودة يشمل إجراءات ومحفزات مثل الجوائز المالية للمزارعين، تمكنت تونس من أن تحتل المركز الرابع في ترتيب الدول المصدرة للتمور في العام 2009، حيث تصدر التمور التونسية لأكثر من ستين بلداً.

وللتعامل مع المنافسة الشديدة في قطاع النسيج والملابس خلال السنوات الأخيرة جراء زيادة الصادرات الصينية من الملابس إلى السوق الأوروبية، وللمحافظة على حجم الصادرات التونسية فقد ساهم صندوق النهوض بالصادرات في حصول حوالي 800 مؤسسة على شهادات الجودة في هذا القطاع في نهاية عام 2007، في مقابل 600 فقط عام 2006، و1300 شهادة أخرى مع نهاية العام 2009.

ومن المهم الإشارة إلى الاهتمام بالتأقلم والتجاوب مع التطورات الاقتصادية العالمية، فعندما تراجعت الصادرات الأردنية خلال الأزمة المالية العالمية، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ببحث تشجيع الصادرات وعقد حوارات شاركت فيها فعاليات تصديرية حيث خلصت الحوارات إلى تطوير مقترحات تشمل: تطوير مختبرات مركزية معتمدة عالمياً لغايات تسهيل وصول البضائع إلى أسواق جديدة (أوروبا والولايات المتحدة) وتقديم مساعدات فنية للشركات لغايات التأهيل للحصول على شهادات تلك المختبرات من خلال توجيه برامج التمويل الفنية التي يحصل عليها الأردن من الدول المانحة لتحقيق هذه الغاية، وكذلك دعم برامج الحصول على شهادات دولية مثل (HACCP, ISO, USFDA, CE) من خلال تقديم إعفاءات ضريبية أو الدعم المباشر.

وكذلك احتوى برنامج دعم الصناعة الأردني 2011 - 2009 على:

- مبادرة بكلفة 9.5 مليون دينار لتقديم الدعم الفني والمالي غير المباشر

(Productivity Enhancement) يستهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتجديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والمختبرات المتخصصة لتحسين وضمان جودة المنتج .

- برنامج الدعم الفني والمالي غير المباشر (Productivity Enhancement) بكلفة 4 مليون دينار للشركات المبتدئة فقط لتسهيل عملية التجديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والمختبرات المتخصصة لتحسين وضمان جودة المنتج .

- برنامج بكلفة 15 مليون دينار لتحديث المنتجات الأردنية من خلال خدمات تصميم ومراقبة الجودة عن طريق إنشاء مراكز فنية متخصصة (Specialized Technical Centers) في مجالات التعبئة والتغليف والتصميم والأدوية ومنتجات البحر الميت لتقوم بتقديم الخدمات الفنية المتخصصة وتشجيع إقامة مراكز التميز العلمي على غرار المراكز العالمية لإدارة الجودة الشاملة ونشر الإنتاجية .

أما بالنسبة للتجربة التركية في مجال التطوير والبحث العلمي فقد تمكنت من إحداث ثورة تصنيعية بسبب توفير حوافز تشجع على الابتكار وتطوير المنتجات ورفع الجودة فمن تقديم دعم لأعمال البحث والتطوير في المنشآت إلى برنامج أبحاث الصناعة وتوفير قروض مخصصة لمشاريع التطور التقني والدعم المالي لبرامج التدريب التي تقوم بها الشركات .

وتعطي تركيا من خلال قانون البحث والتطوير حوافز خاصة للمشروعات الاستثمارية في مجال البحث والتطوير تشمل :

- خصم 100% من نفقات البحث والتطوير من القاعدة الضريبية إذا كان عدد الباحثين أكثر من 500 باحث، وبالإضافة إلى هذا الخصم، تخضع للخصم أيضاً نصف الزيادة في مصروفات البحث والتطوير المتكبدة خلال السنة التشغيلية مقارنة بالعام السابق .

- إعفاء الموظفين من اقتطاع ضريبة الدخل (سيظل هذا البند سارياً حتى 31 ديسمبر 2013)

- إعفاء الموظفين من 50% من أقساط التأمين الاجتماعي لمدة خمس سنوات .

- تقديم دعم مادي بقيمة تصل إلى 62,200 دولار أمريكي ضمن مبادرة التكنولوجيا للعلماء الجدد .

ومن خلال برنامج أبحاث الصناعة (SANTEZ) للشركات الصغيرة والمتوسطة يقدم دعم مالي مباشر لمشروعات توطین التكنولوجيا الجديدة وتطوير العمليات وتحسين الجودة والتغيير البيئي التي يتم تنفيذها من خلال شراكات مع الجامعات :

- يمكن دعم حتى 75% من ميزانية المشروع باعتبارها منحًا مباشرة
 - تصل فترة المشروع إلى 3 سنوات، مع إمكانية مد الفترة إلى 6 أشهر
 - دعم التحليل المعلمي واختبار المواد والمعدات
 - يمكن الموافقة على ملف الطلبات خلال 4 أشهر، وتكون لجنة الإشراف على المشروع مستقلة
- وتدعم وكالة التوظيف الوطنية (ISKUR) مشروعات التدريب المهني لفترة أقصاها ستة أشهر، ويشمل دعم مباشر لرواتب المتدربين، والمرشحين غير العاملين وتغطي الوكالة تكاليف أقساط التأمين الاجتماعي، والإصابات والأمراض المهنية. وتتولى الوكالة سداد جزء من تكاليف برامج التدريب، مثل رسوم المدرب وفواتير الطاقة والمياه.
- تتعاون وزارة التعليم القومي من خلال فتح مدارس مهنية تطبق البرامج المطلوبة وتوطن البرنامج الضرورية للمدارس المهنية، ويمكن دعم التكلفة العامة لفريق المتدربين من قبل الوزارة.

4.3 التمويل وتأمين الصادرات :

شملت التجارب المدروسة التعامل مع خصوصية التمويل والائتمان اللازم للعمليات التصديرية من خلال:

- توفير التمويل اللازم لإتمام النشاط التصديري من خلال آليات توفير قروض ميسرة خاصة بالتصدير وتأسيس ودعم برنامج للتأمين على الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة بهدف تقليل الخوف من دخول أسواق جديدة.
- توفير قروض ميسرة للمنتجين بغرض التصدير تقلل من تكلفة شراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج
- توفير قروض طويلة الأجل بهدف التوسع في الإنتاج الموجه للتصدير

ففي الأردن، أسست الشركة الأردنية لضمان القروض كشركة مساهمة عامة ومحدودة بمقتضى قانون الشركات الأردني، في 1994 استجابة لقرار مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة عامة لضمان القروض الصغيرة والمتوسطة ينحصر الاكتتاب بأسهمها على الحكومة/ البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات ذات العلاقة، وبرأس مال 7 مليون دينار. من اجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال توفير الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية ومجتمع الأعمال الصغير والمتوسط الحجم.

وقد جاءت مساهمة البنك المركزي الأردني في رأسمال الشركة من اصل المنحة المقدمة من وكالة الولايات المتحدة للإئمان الدولي . وقامت الشركة اعتبارا من عام 1997 بتنفيذ برنامج ائتمان الصادرات وزيادة رأسمال الشركة ليصبح 10 مليون دينار .

وتقوم الشركة بدعم المصدرين الأردنيين وتشجيع الصادرات الأردنية من خلال برنامج ضمان مخاطر ائتمان الصادرات من خلال تغطية المخاطر التجارية والسياسية لصادراتهم ، حيث بلغ عدد الشحنات المضمونة 1105 شحنة خلال عام 2009 بقيمة مضمونة 45.9 مليون دينار^[8]

وشمل محور تطوير وتسهيل برامج التسهيلات المالية من برنامج دعم الصناعة 2009-2011، برنامج بكلفة 6.15 مليون دينار أردني لتمويل وائتمان الصادرات لخدمة المصدرين وتوسيع قاعدة ضمان الصادرات الوطنية وتدريب العاملين فيها لخدمة المصدرين الصناعيين ، وذلك من خلال زيادة قدرة الشركة الأردنية لضمان القروض على التوسيع ببرامجها التشغيلية المختلفة والمتضمنة :

- توفير خدمات ضمان ائتمان شاملة تمكن الشركة من التوسع بمظلة ائتمان الصادرات .
- التوسع بشريحة الزبائن الصناعيين المتعاملين مع الشركة ضمن برنامج المستثمرين المحليين .

واحتوت توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني لتشجيع الصادرات العمل على تخفيض كلفة التمويل ولو مرحليا ، من خلال إيجاد نافذة تمويلية تغطي الفرق ما بين سعر فائدة السوق وسعر فائدة النافذة المقترحة من قبل البنك المركزي لدى كافة البنوك التجارية وبما مقداره 3-4 نقاط مئوية ، ويمكن للحكومة تخصيص مبلغ لتغطية كلفة مثل هذه النافذة علما أن عددا من دول الإقليم مثل مصر وتركيا تمنح المصدرين علاوات وحوافز نقدية .

وفي تونس تم وعلى غرار البلدان ذات التوجه التصديري ، إنشاء نظام لضمان الصادرات منذ العام 1994 من خلال قانون يتعلق بتأمين قروض التصدير ، وتم تحديث هذا النظام في 1997 وتشرف على إدارته الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) والتي تتبع وزارة المالية .

وتقوم الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بتأمين المخاطر التجارية على حسابها الخاص بنسبة 80% ، وإعادة تأمين جزء منها لدى شركات إعادة التأمين في تونس وفي الخارج ، كما تقوم الشركة لحساب الدولة بتغطية المخاطر السياسية والكوارث الطبيعية بنسبة 90% ، بالإضافة إلى بعض المخاطر التجارية الخارقة للعادة . وتعتبر الشركة التونسية لتأمين التجارة

[8] 2 الشركة الأردنية لضمان القروض / التقرير السنوي السادس عشر 2009

الخارجية من أهم الشركات الإقليمية العاملة في هذا القطاع نظرا للدور الذي تؤديه في تنمية ليس فقط الصادرات التونسية وإنما المساهمة حتى في تنمية المبادلات التجارية لبعض الدول العربية والإفريقية التي لا تتوفر على أنظمة ضمان الصادرات، وتطرح الشركة سلسلة من المنتجات تستهدف دعم قطاع التصدير وتحقيق قدرة تنافسية لهذا الأخير من خلال الحماية والتمويل والتأمين الذي تقوم به.

وكذلك تم إنشاء الشركة التونسية للضمان وهي مؤسسة عامة جاءت لتعزز ودعم البرامج والآليات التي عملت الدولة على إيجادها لإحداث التطوير الصناعي والخدماتي وبدء مشاريع جديدة لخلق فرص عمل وزيادة التصدير.

وأنشأت الشركة التونسية للضمان بموجب قانون في 2002 لإدارة آليات الضمان بموجب اتفاقية تبرم مع وزارة المالية تضبط شروط وأساليب تدخل مختلف الآليات، وتساهم الدولة في رأس المال بحدود 37% والبنوك في حدود 63% ويتم إدارتها من قبل مجلس إدارة.

وتشمل الآليات آلية ضمان القروض قصيرة المدى المخصصة للتصدير والمسددة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات المصدرة العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات المرتبطة بالصناعة.

5.3 التسويق والترويج :

- تعتمد الدول إنشاء مراكز ترويج الصادرات والتي تنفذ أنشطة لتوفير المعلومات والدراسات التجارية عن الأسواق المستهدفة وتقوم بتنفيذ خطط تسويقية متكاملة، وكذلك تساعد المصدرين في الظهور بأحسن الصور في المعارض والأحداث التجارية
- إنشاء مكاتب تجارية في الأسواق المستهدفة وتشجيع الشركات المحلية على إقامة مكاتب تجارية لها في تلك الأسواق
- تمويل برامج وأنشطة تسويق في الخارج مثل إعداد دراسات فتح الأسواق، إقامة معارض
- عمل Branding لمنتجات الدولة بهدف زيادة ثقة المستهلك بالمنتجات المصدرة

ومن خلال استعراض النشاطات التي تقوم بها المؤسسات التونسية الداعمة للتصدير والمذكورة في المحور الأول «الإدارة الوطنية»، يلاحظ مدى تنوع الخدمات الموجهة لترويج وتسويق المنتجات التونسية في الداخل والخارج، فمن جهود المجلس الوطني للتجارة الخارجية لضبط برنامج المعارض والتظاهرات الاقتصادية المنظمة داخل أو خارج تونس، لتتوافق مع الاستراتيجيات التصديرية وكذلك تحديد الميزانيات المتعلقة بتمويل هذا البرنامج إضافة

إلى جهود صندوق النهوض بالصادرات في دعم فتح مكاتب تمثيل للشركات في الأسواق الخارجية، ودعم استخدام التقنيات الحديثة للترويج، ودعم جهود استكشاف الأسواق والتعريف بالمنتجات والخدمات التونسية في الخارج.

6.3 منظومة النقل :

من أجل تيسير الصادرات يجب توفر شبكات نقل متنوعة (بري وبحري وجوي) تقدم خدماتها بأسعار تنافسية وجودة عالية من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وتسهيل الحصول على الدعم لتدريب الطواقم العاملة ورفع قدرات الشركات .

يوجد في تونس شبكة طرق يقدر طولها 32,000 كم تمكن من نقل المنتجات بسرعة إلى مختلف المناطق الاقتصادية في الدولة، بالإضافة إلى شبكة سكة حديد بطول 2,167 كم تغطي معظم المناطق، وتتميز تونس بوجود 8 موانئ تجارية مجهزة بكافة المرافق الضرورية وتؤمن النقل بين تونس والموانئ الأوروبية بصفة منتظمة خلال 24 ساعة، حيث تؤمن الموانئ التونسية عبور ما يقارب 98% من التجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى 7 مطارات دولية موزعة على مختلف المناطق التونسية تربط تونس مع مختلف البلدان بأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا .

احتلت تونس المركز الأول على دول جنوب المتوسط وإفريقيا من ناحية البنية التحتية وفق تقرير التنافسية العالمية 2009-2010، وتستمر تونس في الاستثمار في البنية التحتية للنقل بين المناطق بهدف توفير طرق نقل تقلل من تكلفة النقل على المنتج التونسي مما يساهم في زيادة الحصة السوقية للمنتجات التونسية في الأسواق الأوروبية^[9]

ويقدم صندوق النهوض بالصادرات الدعم اللازم لتقليل تكلفة نقل الصادرات الخاصة بالقطاعات ذات الأولوية (الزراعة والصناعات الغذائية) باعتبار أن هذه منتجات لها قيمة مضافة عالية وتحمل العلامة التونسية إضافة إلى منح منتجات الصناعات التقليدية 25% إضافية عن ما يقدم من منح للقطاعات الأخرى نظرا إلى دور هذه منتجات في التعريف بالتراث والحضارة التونسية في الأسواق العالمية (إستراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية في آفاق 2002 – 2016)

وكذلك التجربة الأردنية في هذا السياق حيث شملت توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني لتشجيع الصادرات على التوصية في المساهمة بتحمل بعض الكلف الإضافية (أجور الشحن والتأمين) للشركات التي تنجح بالدخول إلى الأسواق الجديدة ولفترة مؤقتة على غرار ما هو معمول به حاليا في مصر وتركيا .

[9] AfDB/OECD 2003 African Economic Outlook

4. ملخص الحوافز المطلوب تبنيها

إستناداً للمقابلات المباشرة مع عدد من الشركات العاملة في كل قطاع من القطاعات المستهدفة في الدراسة، يمكن إستنتاج إن القطاع الخاص الفلسطيني يطالب بعدد من الإجراءات والأنشطة والتي يمكن أن تشكل عاملاً مشتركاً ما بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، فيما أن بعضاً آخر ينطبق أساساً على قطاع بعينه.

وقبل إستعراض نتائج التوصيات المنبثقة عن القطاع الخاص الفلسطيني يجدر التنويه بأن التعقيدات الخاصة بالإقتصاد الفلسطيني بسبب تأثيره بمعيقات الاحتلال يجعل التخطيط الاستراتيجي للصادرات مهمة صعبة، ومن الضروري التأكيد أن النهوض بالصادرات يتطلب وجود خطة إستراتيجية وطنية للصادرات تشمل دعم الجهات ذات العلاقة في عملية التصدير، سواء على مستوى أصحاب القرار الاقتصادي (والسياسي أيضاً) أم على مستوى القطاع الخاص من منتجين وغيرهم من ذوي العلاقة.

وعليه نستعرض فيما يلي هذه المطالب والتي يمكن تلخيصها في ستة مجالات هي :

1.4 بناء إدارة وطنية فاعلة ومتناغمة :

- تطوير إستراتيجية وطنية للتصدير ترتكز على تحديد واضح للأسواق المستهدفة والسلع والمنتجات ذات القدرة التصديرية الأعلى.
- إنشاء شبكة وطنية تجمع ممثلي الجهات الحكومية والهيئات شبه الحكومية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، وممثلي القطاع الخاص، وممثلي مراكز البحث والتطوير لتطوير ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصادرات.
- بناء نافذة لوجستية لتقديم الدعم السريع للصادرات وخاصة في كل ما يتعلق بالمعابر الداخلية والخارجية، وإجراءات الشحن والتخليص والنقل والجمارك بما يضمن تقديم تسهيلات ملموسة للمصدرين.

2.4 خلق مناخ محفز للاستثمار والتصدير :

- تطبيق إعفاء الصادرات من ضريبة الدخل ليشمل كافة القطاعات المصدرة.
- تطبيق الإعفاءات الخاصة بالتصدير إلى الأسواق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية (القدس الشرقية، مناطق 48 إلخ . . .)، أو تصميم حوافز ملائمة.

- تسهيل إجراءات الحصول على الوثائق اللازمة للعملية التصديرية، وإجراءات استرداد الرسوم والضرائب والتعامل بفواتير المقاصة .
- بناء الثقة بين القطاع الخاص والدوائر الحكومية ذات العلاقة، خصوصا دوائر الجمارك والضرائب .
- مشاركة القطاع الخاص ومؤسساته في دراسة وتعديل قانون العمل وقانون الاستثمار .
- مطالبة الأردن بتفعيل اتفاقية الترانزيت، أو الدخول معها في اتفاقية جديدة تُسهل حركة المنتجات الفلسطينية عبر الأردن إلى الأسواق النهائية .
- تفعيل الاتفاقية مع الأردن لاعتماد شهادة الجودة خصوصا للمنتجات المتجهة إلى سوق ثالث .
- العمل على توفير مختبرات حديثة وكافية لانجاز فحوصات الجودة والصلاحية اللازمة لمختلف الصناعات .
- تفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس واعتماد المواصفة الفلسطينية إقليميا وفي الأسواق المستهدفة .
- إقرار وتنفيذ قوانين براءة الاختراع لحماية الاستثمار الذي يقوم به المُنتج للتشجيع على ابتكار وتطوير المنتجات، وتفعيل دور الاتحادات التخصصية في هذا المجال .
- العمل على ضمان حماية براءة الاختراع الفلسطيني خارج فلسطين .
- مشاركة الحكومة من خلال مؤسساتها المختلفة، في تهيئة البنية التحتية اللازمة للتجارة الخارجية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها من خلال إعطاء الحوافز والمنح أو الدخول في شركات حكومية وخاصة (PPP) Public Private Partnership .
- دراسة أسعار الطاقة المستخدمة للإنتاج الموجه للتصدير وتقديم دعم للشركات التي على الأقل يشكل 20% من إنتاجها للتصدير، ويكون الدعم على نفس النسبة من تكاليف التشغيل .
- دعم مبادرات المنشآت التي تتوجه لاستعمال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، من خلال تقديم دعم 30% - 50% من كلفة الاستثمار المطلوب لاستبدال الأنظمة الحالية .

3.4 رفع جودة المنتجات :

- القيام بمبادرات لرفع قدرات القطاعات الواعدة تصديريا، مثل إنشاء مراكز متخصصة لتطوير الصناعات وربطها بالجامعات .
- تنظيم برامج تدريبية في مواضيع تطوير المنتجات وتصميم منتجات ملائمة للأسواق التصديرية .
- برامج تدريبية في مواضيع مختصة مثل التعبئة والتغليف والتسويق وإجراءات التصدير، مع الاستعانة بخبراء مختصين في التحديث الصناعي .
- تقديم إعفاءات جمركية على المعدات ومدخلات الإنتاج للصناعات التصديرية الإستراتيجية، وتشجيع المنشآت على التجديد والتطور .
- برنامج دعم للشركات المصدرة، أو التي لديها منتجات قابلة للتصدير، وتغطية تكاليف ابتعاث مرشحين لدراسة التجارة الدولية، وتوفير برامج رفع قدرات لهذه الوحدات، مثل: تدريب على تمثيل الشركة والمشاركة في المعارض الدولية، والتعريف بإجراءات التصدير ومتطلبات الأسواق .

4.4 التمويل وتأمين الصادرات :

- إنشاء آلية للتأمين على الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة بهدف تقليل الخوف من دخول أسواق جديدة .
- إنشاء صندوق يمنح تسهيلات بدعم من الحكومة عن طريق البنوك التجارية لتطوير القطاعات التصديرية، وذلك لتخفيض 4-5% من كلفة التمويل اللازم لإتمام النشاط التصديري، مما يخفف العبء التمويلي ويساعد المنشآت التصديرية في الحصول على قروض من البنوك التجارية لتمويل أعمال التوسع والتطوير والتجديد وبالتالي يرفع من تنافسية المنتج الفلسطيني في الأسواق الخارجية .

5.4 التسويق والترويج :

- تخصيص موازنة سنوية لدعم البرامج الترويجية المختلفة للأسواق المستهدفة .
- تحديد الأسواق الواعدة للمنتجات الفلسطينية وإجراء دراسات سوقية شاملة لتحديد متطلبات وطرق الدخول لهذه الأسواق .

- دراسة واختيار المعارض الخارجية بعناية مع تحديد واضح لأهداف وشكل المشاركة،
- بناء أجندة معارض توفر وقت كافي لتخطيط المشاركة والاستعداد لها ذلك من أجل الظهور بأرفع مستوى
- متابعة المشاركة والبناء عليها لتحقيق الأهداف الموضوعية .
- زيادة نسبة الدعم الفعلي لتكاليف المشاركة إلى 50% على الأقل ، وتمويل الحملات الإعلامية والعلاقات العامة المصاحبة للحدث .
- إنشاء مكاتب تجارية في الأسواق المستهدفة ، لتقليل كلفة الاستثمار على الشركات الراغبة في إنشاء تواجد خارجي .
- توفير معلومات واضحة للمصدرين أو المهتمين بالتصدير حول الإجراءات المطلوبة للتصدير لكل سوق على حده ، والقوانين النازمة للاستيراد في تلك الدول .
- تسهيل ومساعدة رجال أعمال من الخارج في حضور المعارض الفلسطينية المتخصصة التي تعقد في فلسطين وتخصيص ميزانيات لذلك .

6.4 النقل والطبيعة الغير عادية لحركة المواد والمنتجات :

- إنشاء صندوق لتعويض المنتجين والمصدرين عن التكاليف الزائدة التي يتعرضوا لها في عمليات نقل مُدخلات الإنتاج والمنتجات .
- تقديم دعم مباشر لتغطية تكاليف الظروف الغير العادية والناجمة عن ممارسات إسرائيل في إعاقه حركة المنتجات والمواد، والعمل على إزالة هذه الظروف التي تحد من تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، او استثمار الحكومة في شبكة نقل ودعم ميزانية الشبكة للتعامل مع المعوقات التي تؤدي للارتفاع الغير معقول على نقل المنتجات .

5. حوافز مُقترحة خاصة بكل قطاع من القطاعات المدروسة

1.5 قطاع الصناعات الغذائية :

عمليات نقل الصادرات :

- وجود طرف فلسطيني يقوم باسترجاع تكلفة النقل (أو على الأقل نسبة الزيادة في تكاليف النقل عن البلدان الأخرى) للمصدرين بعد إبراز المستندات التي تثبت عملية التصدير .
- أن يتم تفعيل الاتفاقيات التي تسمح للشاحنات الأردنية ان تنقل البضائع من الخارج إلى المدن الفلسطينية وان يسمح لها بإعادة التحميل من المدن الفلسطينية - على سبيل التصدير - اثناء عودتها

المساعدات الفنية والتدريب :

- اختيار 10-20 شركة مصدرة، أو لديها منتجات قابلة للتصدير، ودعم إنشاء وحدات للتصدير داخل هذه الشركات، وتوفير برامج رفع قدرات لهذه الوحدات، مثل: ابتعاث مرشحين لدراسة التجارة الدولية، وتدريب الموظفين على تمثيل الشركة والمشاركة في المعارض الدولية، والتعريف بإجراءات التصدير ومتطلبات الأسواق وغيرها من البرامج التدريبية .

تقليل تكلفة الإنتاج :

- تقديم الدعم لتكاليف مستلزمات التشغيل (مياه، كهرباء، وقود) للشركات التي يخصص على الأقل 20% من إنتاجها للتصدير، ويكون الدعم على نفس النسبة من تكاليف التشغيل .

برنامج ضمان الصادرات :

- إعطاء تسهيلات Credit line لتمويل الصادرات، بدعم من الحكومة وعن طريق البنوك التجارية، من خلال إنشاء صندوق تمويل الصادرات

الإجراءات والضرائب والرسوم :

- تسهيل الحصول على الشهادات والوثائق اللازمة لعملية التصدير .
- فمثلا شهادة الصحة اللازم إبرازها عند وصول منتجات الصناعات الغذائية للأسواق الخارجية، حيث ان مدة صلاحية هذه الشهادة هي ثلاثة شهور (بعد زيارة المنشأة واخذ عينات للفحص المخبري) ولا يمكن الحصول على شهادة جديدة قبل انتهاء صلاحية الشهادة الحالية .
- في الدول الأخرى يتم زيادة فترة الصلاحية كلما أثبتت الشركة المصدرة والحائزة على شهادات معايير الجودة مصداقيتها، حيث ترفع مدة الصلاحية إلى ستة اشهر ومن ثم تتم زيارات سنوية وفحوصات دورية .
- العمل على توفير مختبرات حديثة وكافية لانجاز الفحوصات اللازمة بأقل زمن ممكن (حاليا بعض الفحوص تأخذ 14 يوما) لما للوقت من أهمية حيث أن صلاحية منتجات الصناعات الغذائية والزراعية محدودة .
- تفعيل الاتفاقية مع الأردن والتي تشير إلى اعتماد شهادة الجودة الفلسطينية وعدم إضاعة وقت لفحص المنتجات الغذائية المتجهة إلى سوق ثالث (التي تعبر من خلال الأردن) .
- الاستمرار في تقديم إعفاءات ضريبة الدخل على عوائد التصدير وإرجاع الضرائب والرسوم على مدخلات الإنتاج المستخدمة في إنتاج الصادرات .
- يجب معاملة السوق الإسرائيلي، والذي تذهب إليه معظم الصادرات كسوق تصديري، وتطبيق إعفاء ضريبة الدخل على عوائد هذه الصادرات . (حاليا ومع وجود تحكم أكبر في حركة البضائع بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل بالإمكان تطبيق التحقق من الصادرات إلى إسرائيل وبالتالي تطبيق الحوافز الضريبية الممنوحة للصادرات بشكل عام على الصادرات للسوق الإسرائيلي) .

المعلومات وتحديد الأسواق المستهدفة :

- يجب إجراء دراسات وافية تحدد الأسواق الواعدة بالنسبة للمنتجات الفلسطينية وتبين ما هي متطلبات الدخول لهذه الأسواق وتوفير معلومات عنها .
- إنشاء وتفعيل ملاحق تجارية فلسطينية، والأفضل أن لا تكون مرتبطة بالسفارات، وذلك لخدمة القطاع الخاص بطريقة مهنية وبكفاءة عالية .

- يجب أن يتم توفير طريقة لتقليل تكلفة التواجد التمثيلي للشركات الفلسطينية في الأسواق الأوروبية والسوق الأمريكي (مثلا مكتب تجاري يستضيف موظف تابع للشركة أو التشارك في استعمال خدمة مكتبية).
- توفير دعم لتطوير وإنتاج مواد الترويج الخاصة بالشركات والمنتجات .
- توفير معلومات واضحة للمصدرين أو المهتمين بالتصدير حول الإجراءات المطلوبة للتصدير لكل سوق على حدى ، والقوانين الناظمة للاستيراد في تلك الدول .

المعارض والفعاليات التجارية :

- دعم مشاركة الصناعات الغذائية الفلسطينية في معارض متخصصة إقليميا وعالميا ، والعمل على إشهار المنتج الفلسطيني بأفضل الصور .
- التسهيل والمساعدة في تمكين رجال أعمال من الخارج في حضور المعارض الفلسطينية المتخصصة في الصناعات الفلسطينية ، وتقديم كل التسهيلات لإطلاع هذه الوفود على مستوى الصناعات الغذائية الفلسطينية .

النتائج المتوقعة :

بلغ حجم الصادرات الفلسطينية من الصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية في 2009 حوالي 90 مليون دولار ، وهي بحسب الخبراء قابلة للنمو بنسبة 15% سنويا في حال تم إزالة العقبات (التكلفة الغير منطقية للشحن والروتين الغير لازم في الإجراءات) ونسبة نمو اكبر في حال تم توفير الحوافز المقترحة أعلاه .

2.5 قطاع السياحة

الإجراءات والضرائب والرسوم :

- توفير معلومات واضحة حول الإعفاءات الخاصة بالاستثمار في المجال السياحي وحول الإجراءات اللازمة وتسهيلها .
- توفير حوافز ضريبية من خلال إعفاء الدخل المتأتي من السياحة الأجنبية من ضريبة الدخل لتشجيع الاستثمار وزيادة العمالة في القطاع السياحي .
- توفير حوافز (مساهمة من صناديق حكومية إعفاءات ضريبية وتمويل ميسر) تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء شركات فلسطينية لتسيير الرحلات Agents & Tour Operators مع تواجد تمثيل خارجي لها .

- تقديم حوافر تشجع على الاستثمار في قطاع النقل السياحي مثل إعفاء الجمارك والضرائب
- توجيه طاقات بشرية وكفاءات للعمل في القطاع السياحي من خلال تقديم إعفاءات ضريبية دخل للوظائف في المجال السياحي .
- توفير وتحسين البنية التحتية المطلوب توافرها في المناطق السياحية مثل الطرق وخصوصا الربط بين منطقة بيت لحم ورام الله .
- المحافظة على المناطق الحرجية واستغلالها للمرافق السياحية من خلال شراكة مع القطاع الخاص لتطوير وتشغيل هذه المرافق في هذه المناطق .
- العمل على زيادة نسبة السائحين اللذين يقضون وقت اكبر في فلسطين على خلاف الجاري حاليا من دخول نحو مليون ونصف سائح سنويا إلى بيت لحم يبيت منهم 350 ألف تقريبا ، وذلك مثلا من خلال فرض رسوم دخول إلى بيت لحم على السياح الذين لا يمضي ليلة على الأقل في المدينة ، ويستعمل العائد في تحسين الخدمات السياحية .
- المطالبة بتوفير طريقة سهلة لوصول السياح إلى المناطق الفلسطينية ، عن طريق المطار الجديد المنوي إنشائه في الأردن مثلا مع توفير طريقة عبور لنهر الأردن ميسرة ومريحة ، أو تشغيل مطار قلنديا .
- التوصل إلى حل يسهل حصول السياح القادمين إلى مناطق السلطة على فيزا دخول سياحية لاستقطاب سياحة إسلامية من دول مثل ماليزيا واندونيسيا .

التمويل :

- إنشاء صندوق لتطوير القطاع السياحي لمساعدة المنشآت السياحية في الحصول على قروض من البنوك التجارية لتمويل أعمال التوسع والتطوير والتجديد .

مساعدات فنية :

- رفع كفاءة العاملين في القطاع السياحي من خلال :
 - برنامج تعاون مع دول متقدمة في صناعة السياحة لتدريب الكوادر الفلسطينية (في المدى القصير)
 - تقديم دعم لبرامج التدريب المتخصص في المجال السياحي من خلال تغطية تكاليف إحصار خبراء أجانب متخصصين في الصناعة السياحية لتقديم برامج

تدريبية في مجالات متخصصة مثل: التسويق السياحي، HASAP، Room Division (في المدى القصير)

— إنشاء كلية فندقية متخصصة ومرتبطة مع إحدى الجامعات المحلية (على المدى الطويل)

- الحصول على مساعدات فنية من دول متقدمة في الصناعة السياحية تمكن وزارة السياحة والجهات الحكومية الأخرى مثل الدفاع المدني على القيام بالممارسات المطلوبة لرفع مستوى المنشآت السياحية مثل مسح وتصنيف المنشآت ومتابعة تطبيق مميزات مثل تأمين الطرف الثالث (الخاص بمستعملي المرافق) و Fire & Life Safety (معايير عالمية تخص السلامة في هذا القطاع) والتي تؤدي لرفع مستوى وسمعة المنشآت السياحية الفلسطينية.

المعلومات وتحديد الأسواق المستهدفة:

- تفعيل دور وزارة السياحة في توفير معلومات عن الأسواق الخارجية لكي يستفيد القطاع السياحي منها في تطوير برامج استقطاب السياح.
- قيام وزارة السياحة بلعب دور أساسي في تنمية القطاع السياحي من خلال توفير الموارد اللازمة والشروع في مشروع Destination Building يحدد المشاريع السياحية والمرافق في كل المدن الفلسطينية، مطاعم وحدائق ومجمعات تجارية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها.

تقليل التكاليف:

- تخفيف الضرائب المفروضة على الطاقة المستهلكة في المنشآت السياحية حيث ان أسعار الطاقة هي أعلى في فلسطين من الدول المجاورة (تبلغ 20% من دخل الغرفة الفندقية مقارنة مع معدل 8% في المنطقة)
- توفير حوافز إضافية تشمل إعفاءات من الضرائب والرسوم على مشتريات مستلزمات تجديد المنشآت السياحية من أثاث ومعدات، كل 5 أو 7 سنوات بطريقة مماثلة لما هو حاصل في الأردن، للمحافظة على مستوى عالي للمنشآت السياحية
- دعم مبادرات المنشآت السياحية التي تتوجه لاستعمال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، من خلال تقليل 30% - 50% من كلفة الاستثمار المطلوب لتغيير الأنظمة الحالية وتركيب أنظمة جديدة.

- قيام البلديات بتقديم إعفاءات من الرسوم والضرائب البلدية المطلوبة عند إجراء أعمال تطوير وإضافة على المنشآت السياحية لتقليل الكلف والتشجيع على تطوير المرافق السياحية .
- تخفيض ضرائب الأملاك والمعارف على المنشآت السياحية بنسبة توازي فرق أسعار الغرف الفندقية عنها في الدول الأخرى .

الترويج :

- مطالبة الطرف الإسرائيلي، خلال المفاوضات الجارية، بالتوقف عن ممارسة الدعاية السلبية الهادفة إلى تغيير السياح من دخول والبقاء في مناطق السلطة .
- عمل مشروع Branding لفلسطين وترويجها في الأسواق الخارجية ويشمل تنفيذ حملة إعلانية تبين عدد السياح اللذين دخلوا فلسطين وعدم تعرض احدهم للأذى خلال الزيارة .
- دعم مشاركة الشركات الفلسطينية في المعارض السياحية المتخصصة من خلال دعم ميزانية بناء جناح مميز وظهور الشركات وتمويل الحملات الإعلامية والعلاقات العامة المصاحبة .
- تحديد الأسواق المستهدفة (أمريكا، إسبانيا، إيطاليا، روسيا) وتوظيف شركات عالمية في تلك الدول لترويج السياحة في فلسطين .
- تفعيل مستمر لمشروع بيت لحم 2000 وعقد فعاليات على مدى العام وكذلك تفعيل المهرجانات والأنشطة في المدن الأخرى مثل مشروع مئوية رام الله .

3.5 قطاع الزراعة

الإجراءات والضرائب والرسوم :

- وضع التصدير للمنتجات الزراعية على سلم الأولويات للسلطة الوطنية وتفعيل دور وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني وسلطة المياه وهيئة تشجيع الاستثمار وكافة الهيئات الحكومية المعنية بالعملية .
- العمل من خلال المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي على إزالة العوامل المؤدية إلى ارتفاع تكلفة شحن الصادرات الزراعية، على سبيل المثال: (الارتفاع المسموح

- به للشاحنات)، وإجراءات الفحص الأمني وتكرار عمليات التحميل والتنزيل)، وتعويض المزارع عن الزيادة في التكاليف والتي تقدر بين 20-30%.
- مطالبة الأردن بتفعيل اتفاقية الترانزيت، أو الدخول معها في اتفاقية جديدة تُسهل حركة المنتجات الفلسطينية عبر الأردن إلى الأسواق النهائية بدون تأخير.
- تحفيز القطاع الخاص، من خلال توفير تسهيلات مالية وإعفاءات ضريبية، على الاستثمار في مشاتل تختص بإنتاج الأشتال المستعملة للزراعة التصديرية، والتي تتطلب استثمار عالي لتوفير أشتال بمواصفات عالمية وخالية من الأمراض.
- تسهيل آليات استرداد الضرائب على مُدخلات الإنتاج وتقصير مدة الانتظار للاسترداد والتي تعرض المزارع لآزمات مالية.
- منح الجارات والآليات الزراعية الأخرى إعفاءات جمركية لتحفيز المزارعين على استخدام المعدات التي تقلل الكلفة وتزيد من كفاءة العمل.
- سن أنظمة وقوانين تحد من تفتيت ملكية الأراضي الزراعية إلى وحدات صغيرة، وتمنع استعمال المناطق ذات التربة الخصبة للأغراض السكنية والصناعية.
- تفعيل الاتفاقيات التجارية الروسية الفلسطينية (حيث يتم حالياً تصدير المنتجات الفلسطينية على إنها إسرائيلية لتجنب دفع جمرك حوالي 200 \$ لكل طن).

التمويل :

- إنشاء صندوق لتعويض المزارعين عن التكاليف الزائدة التي يتعرضوا لها في عمليات نقل المنتجات ومُدخلات الإنتاج.
- تفعيل صندوق الإقراض الزراعي وزيادة موارده وتقليل نسبة الفائدة على القروض.
- توفير قروض ميسرة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للتصدير الزراعي (مثل بيوت التغطية والتبريد ووسائل النقل) حيث ان مشاريع البنية التحتية هي ذات تكلفة عالية وعوائد غير سريعة.
- الإسراع في إقرار مشروع التأمين الزراعي لتقليل المخاطر على الزراعة للتصدير.
- ممارسة سلطة النقد لدورها في التأكيد من أن أموال المنح المخصصة لمشاركة البنوك في مخاطر إقراض القطاع الزراعي مُفعلة، وتمكين المزارع من الحصول على هذا التمويل في ظل ضعف قدرات المزارع على توفير الكفالات والضمانات اللازمة.

مساعداات فنية :

- تدريب المزيد من الكفاءات الفنية للتجاوب مع متطلبات معايير الجودة العالمية - جلوبل جاب وغيرها .
- توفير برامج الدعم الفني وتأهيل وتدريب المزارعين على الزراعة للتصدير بحيث تكون مُوجهة نحو المزارعين القادرين على التصدير بكميات تجارية وعدم حصر هذه البرامج على ذوي المساحات الصغيرة
- إشراف وزارة الزراعة على وضع خطة إستراتيجية للإرشاد الزراعي ، يراعي فيها التوزيع العادل لخدمات الإرشاد وفق أولويات الخطة الإستراتيجية للقطاع والتي تم إعدادها مؤخراً .
- قيام مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بعمل مواصفات للاشتال الزراعية والعمل على منح شهادات لمشاتل معتمدة Accredited
- استخدام الخبرات العالية في مجالات التعبئة والتغليف للتغلب على مشكلة التالف والكميات المرتجعة من المنتجات المعدة للتصدير .

توفير المعلومات وتحديد الأسواق المستهدفة :

- توفير معلومات ودراسات عن الأسواق الخارجية لكي يستفيد القطاع منها في إنتاج المحاصيل بالمواصفات المرغوبة في السوق المستهدف .

تقليل التكاليف :

- توفير مياه صالحة للري ذات ملوحة مناسبة من خلال إصلاح الآبار وتزويدها بالمضخات ذات القدرة العالية للوصول للمياه الأقل ملوحة وفحص إمكانية شراء محطات تحلية مياه صغيرة لتخدم المناطق ذات الملوحة العالية .
- تقليل تكاليف التشغيل من خلال تقليل الضرائب المفروضة على الطاقة المستعملة في عملية الإنتاج .
- دعم تكلفة الاستثمار الابتدائي في التوجه نحو الطاقة المتجددة, لما له اثر على تقليل كلفة الإنتاج .
- إزالة الموانع التي تؤدي إلى التحكم في السماد السائل وترفع من أجور نقله, وتعويض المزارع عن هذه الزيادة غير الطبيعية من خلال صندوق تمويل حركة المنتجات .

- إزالة إلزام الأمر الواقع والذي يتمثل بالتعامل مع إحدى الشركات الإسرائيلية للوصول إلى الأسواق الخارجية، وإنشاء شركة فلسطينية لوجستية تقدم خدمات التعبئة والتغليف والشحن ولها تواجد في موانئ الأسواق العالمية المستهدفة، من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمزارعين في الاستثمار اللازم.

الترويج:

- المشاركة في المعارض الزراعية المتخصصة مثل Fruit Logistica وغيرها من خلال جناح فلسطيني مميز أسوة بالدول الأخرى مثل مصر والمغرب، ودعم المشاركة بنسب عالية لتقليل التكلفة على العارضين.
- إن توفير بيئة مناسبة للزراعة التصديرية وإزالة المعوقات، أو التعويض عن زيادة التكاليف الناتجة عن هذه المعوقات، سيؤدي إلى زيادة 20% سنويا في حجم الصادرات الزراعية والتي تقدر حاليا بحسب الخبراء ب 80 مليون دولار، وتشجع القطاع الخاص على الاستثمار وبالتالي استيعاب أيدي عاملة فلسطينية فقدت عملها في المستوطنات الزراعية.

4.5 قطاع الصناعات التقليدية الحرفية

الإجراءات والضرائب والرسوم:

- إعفاء الصناعات التقليدية من دفع ضريبة الدخل على الصادرات، لتحفيز تصدير منتجات القطاع (حاليا تدفع ضريبة الدخل على الصادرات تماما كما البيع المحلي) وتدفع VAT على المبيعات المحلية والى إسرائيل).
- تسهيل إجراءات الحصول على المقاصة (عند البيع للمناطق تحت السيطرة الإسرائيلية) وصرف عدد محدد للمنشآت المرخصة والمحافظة على عدد كافي منها لدى المنشأة للاستعمال عند البيع، مع تطبيق إجراءات تحمي مصالح الحكومة ولا تعيق عمل المنشأة. والفصل التام بين موضوع المقاصة وضريبة المبيعات.
- إقرار وتنفيذ قوانين الملكية الفكرية لحماية الاستثمار الذي يقوم به المُنتج وبالتالي تشجيع المزيد من المنتجين على ابتكار وتطوير المنتجات، وتفعيل دور اتحاد الصناعات التقليدية في هذا المجال.
- إلزام مستوردي التحف بوجود «لبيل» مميز على المنتجات المستوردة لحماية المُنتج المحلي من التزوير

- رفع قدرات القطاع من خلال تعزيز عملية دخول الآلات الحديثة إلى الصناعات القابلة لذلك، بتسهيل استيراد الآلات اللازمة وتخفيض الجمارك عليها أو إلغائها تماما.

التمويل :

- إنشاء صندوق لتحديث الصناعات التقليدية والاستثمار فيها، يوفر قروض غير تجارية، ويعتبر المعدات الصناعية كموجودات قابلة للرهن كضمانات.
- تقوية موارد الاتحاد الخاص بالصناعات التقليدية لتمكينه من ممارسة دوره في خدمة الأعضاء والمحافظة على هذه الصناعات وتقويتها لتكون احد أعمدة الاقتصاد الوطني عند زوال المعوقات الناتجة عن ممارسات الاحتلال.
- توفير الموارد المالية اللازمة لاتحاد الصناعات التقليدية تمكنه من القيام بمحاولات فتح أسواق جديدة في كوريا الجنوبية وماليزيا واندونيسيا من خلال تمويل إجراء دراسات السوق والمشاركة في معارض وتطوير منتجات جديدة وذلك لخدمة هدف المحافظة على الصناعات التقليدية والتي لها علاقة بالبعد الديني والتاريخي والتراثي الفلسطيني والقدرات الكامنة لهذا القطاع مستقبلا عند استقلال الاقتصاد الفلسطيني تماما كإحدى الصناعات التصديرية والمرتبطة مع السياحة، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم البرامج التنموية، ضعف القدرات المالية لمنتجات الصناعات التقليدية المحليين وبالتالي زيادة مستوى دعم إجراء الدراسات الخاصة بالأسواق أو المشاركة في المعارض التجارية من 50% إلى دعم شبه كاملة وذلك لخصوصية القطاع وصغر المنشآت وقلة الموارد المالية.

مساعداً فنية :

- تنظيم برامج تدريبية في مواضيع تطوير المنتجات وتصميم منتجات ملائمة للأسواق التصديرية وكذلك برامج تدريبية في مواضيع مختصة مثل التعبئة والتغليف والتسويق وإجراءات التصدير، مع إحصار خبراء مختصين في بعض الصناعات التقليدية مثل خشب الزيتون لمواضيع خاصة بالآلات الحديثة CNC.
- برنامج رفع قدرات للمشاركين في المعارض وتوفير خبراء لتقديم خدمات مصاحبة للمعرض مثل الإعلام والعلاقات العامة والترويج.
- إحياء مبادرة إنشاء «مركز تطوير الصناعات الحرفية الفلسطينية» الهادف لتدريب الموارد البشرية الموجهة للعمل في هذا القطاع وتطوير المنتجات والعمل كمركز جذب سياحي أيضا من خلال العرض الدائم للمنتجات التقليدية الفلسطينية.

تقليل التكاليف:

- توفير آليات للتعامل مع معيقات نقل منتجات الصناعات التقليدية سواء للسوق الإسرائيلي أو من خلال المرور للتصدير للأسواق الأجنبية (أمريكا, أوروبا, كندا)، وارتفاع التكاليف المرتبطة بعملية النقل هذه، (يدفع المُنتج بالمعدل عشرة أضعاف أجره النقل التي كانت سائدة إلى قبل بدء الجانب الإسرائيلي بالزام المنتجين في منطقة بيت لحم والخليل باستعمال معبر ترقوميا وإجراءات الفحص الأمني والتنزيل والتحميل المرتبط بهذه العملية)
- دعم الصناعات التقليدية من خلال تغطية أو التعويض بدل التكاليف الزائدة نتيجة تعقيدات إجراءات النقل إلى حين إزالة العوائق المؤدية لارتفاع التكاليف.
- اقتراح آخر: إنشاء شركة نقل بشراكة مع مؤسسات تابعة (مثلا صندوق الاستثمار الفلسطيني) تقوم بنقل المنتجات ويدفع المنتجين التكلفة المنطقية لعملية النقل هذه، وتُدعم موازنة هذه الشركة من موازنة الحكومة أو من خلال مساعدات الدول المانحة.
- تخفيض تكاليف الطاقة المستخدمة في الإنتاج من خلال إزالة الضرائب أو تقليلها على الكهرباء (ثمن الكهرباء من شركة كهرباء الجنوب هي 40% أرخص من الكهرباء في مناطق الصناعات التقليدية في بيت لحم والخليل)

المعلومات وتحديد الأسواق المستهدفة:

- توفير دراسات عن الأسواق التصديرية الحالية مثل (أمريكا, أوروبا, وكندا) بالإضافة إلى دراسات عن أسواق مستهدفة مثل: كوريا الجنوبية، البرازيل، ماليزيا واندونيسيا.

الترويج:

- توفير برامج تدعم مشاركة مُنتجي القطاع في معارض خارجية، وتعفي المشاركين من تكاليف المشاركة والشحن، مع إبقاء رسوم رمزية مثل 15%
- دراسة واختيار المعارض الخارجية المستهدفة المشاركة فيها، وبناء أجندة توفر وقت كافي لتخطيط المشاركة والاستعداد للظهور بأرفع مستوى
- قيام الجهات المسؤولة بالترويج عن فلسطين في العالم الخارجي وإعادة بناء صورتها بأفضل شكل.

- تسهيل إجراءات إخراج وإدخال العينات من وإلى فلسطين، وعدم تحمل تكلفة زائدة عند شحن العينات في حال عدم بيعها في الخارج.
- يصعب تقدير الحجم المالي للصادرات من الحرف التقليدية لوجود عمليات كثيرة غير رسمية (شحن فردي وبدون وثائق رسمية) ولكن 20 الى 30 مليون دولار وهو رقم تقديري وقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه بالواقع عند إزالة العوائق ودعم الاستثمار في هذا القطاع.

5.5 قطاع الصناعات الجلدية والأحذية

الإجراءات والضرائب والرسوم:

- ممارسة ضبط المواصفات والجودة على البضائع المستوردة ومنع إغراق السوق المحلي وبالتالي مسبباً ضعف قدرات الشركات المحلية مالية وبالتالي نقص السيولة اللازمة لتمويل الصادرات وإنتاجها.
- ممارسة الرقابة لتقليل تصدير المادة الخام الرئيسية (الجلود).
- ممارسة الضغوط من خلال الدول المانحة على الطرف الإسرائيلي فيما يخص استيراد المواد اللاصقة، والذي يحتاج إلى إذن خاص من السلطات الإسرائيلية، وعدم حجز المواد في الميناء ودفع رسوم أراضي عليها.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية والعمل على تسهيل الحصول على الوثائق والأوراق الخاصة بعملية التصدير
- معاملة السوق الإسرائيلي مثل باقي الأسواق التصديرية بحيث تتمكن الشركات المصدرة إلى إسرائيل من الحصول على إعفاءات ضريبية.

التمويل:

- إنشاء صندوق لتحديث الصناعات التقليدية والاستثمار فيها، يوفر قروض غير تجارية، والتعامل مع المعدات الصناعية كموجودات قابلة للرهن كضمانات.
- تقوية موارد الاتحاد الخاص بالصناعات التقليدية لتمكينه من ممارسة دوره في خدمة الأعضاء والمحافظة على هذه الصناعات وتقويتها لتكون احد أعمدة الاقتصاد الوطني عند زوال المعوقات الناتجة عن ممارسات الاحتلال.

- توفير الموارد لاتحاد الصناعات التقليدية تمكنه من القيام بمحاولات فتح أسواق جديدة في كوريا الجنوبية وماليزيا واندونيسيا من خلال تمويل إجراء دراسات السوق والمشاركة في معارض وتطوير منتجات جديدة.

مساعادات فنية :

- العمل على تصميم البرامج التنموية والمدعومة من قبل الدول المانحة بما يتلائم مع احتياجات الشركات المصدرة .
- زيادة وعي الشركات لثقافة التصدير وتطوير برامج تدريبية للرفع من قدرات كوادر الشركات وخاصة وحدات ودوائر التسويق والتصدير .
- برنامج رفع قدرات للمشاركين في المعارض وتوفير خبراء لتقديم خدمات مصاحبة للمعرض مثل الإعلام والعلاقات العامة والترويج .

تقليل التكاليف :

- حصول الشركات الفلسطينية على دعم مستلزمات التشغيل من وقود وكهرباء وماء وذلك لتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة فرصها التنافسية مع الدول الأخرى .

المعلومات وتحديد الأسواق المستهدفة :

- أن يقوم الإتحاد والمؤسسات بتوفير دراسات عن الأسواق الخارجية تلبى حاجة شركات هذا القطاع المصدر .
- ضرورة رفع الوعي لدى الشركات لتخصيص ميزانية سنوية خاص بدراسة الأسواق الخارجية ، وتوفير الدعم اللازم للشركات للقيام بالدراسات والأبحاث لما في ذلك من تخفيض لنسبة المخاطر .

الترويج :

- تقديم الدعم المادي للمشاركين في المعارض الدولية والإقليمية المتخصصة .
- تنظيم حملة ترويجية مسبقة وذلك لضمان حضور عدد كبير من أصحاب قرار الشراء .
- تنظيم لقاءات أعمال للشركات الفلسطينية المشاركة مع رجال أعمال وتجار ومستوردين من نفس القطاع .

6. قائمة المراجع:

- الميزان الاقتصادي لسنة 2004، وزارة التنمية والتعاون الدولي، ديسمبر 2003
- الاستشارة الوطنية حول التصدير، اللجنة الفنية لإعداد وثيقة الاستشارة، وزارة التجارة والصناعات التقليدية التونسية، مارس 2006
- موقع وزارة التجارة والصناعات التقليدية، الجمهورية التونسية:
<http://www.cepex.nat.tn>
- التقرير الجهوي للاستشارة الوطنية حول التصدير بولاية سوسة، الجمهورية التونسية، وزارة الداخلية والتنمية المحلية ماي 2006
- التقرير الوطني حول سياسة وقانون المنافسة في تونس، بيروت كانون الثاني/يناير 2010، مشروع «تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية
- Ten Years after Implementing the Barcelona Process in Tunisia: What we can learn from the Tunisian experience, African Trade Policy Centre, January 2007
- الاستشارة الوطنية حول التصدير، وزارة التجارة والصناعات التقليدية، الجمهورية التونسية، تقرير الاستشارة الإقليمية، (بنزرت - باجة - جندوبة - الكاف - سليانة)، 2006
- Invest in Tunisia, Ministry of Development and International Cooperation Foreign Investment Promotion Agency "FIPA Tunisia", 2009
- UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, World Investment Report 2009
- الاستثمار الأجنبي في الأردن، د. تركي مجحم الفواز،
- A new, dynamic Jordan, Business Week, 2003
- عرض للرؤيا والرسالة والامتيازات والحوافز، في المؤسسات الاستثمارية العاملة في الأردن، مؤسسة المناطق الحرة، محمد عبدالله القضاة، 2010
- السياسة الصناعية الوطنية «2009 - 2011» برنامج دعم الصناعة، وزارة الصناعة والتجارة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008

- حوافز الاستثمار الخاص المباشر، ا. منور اوسرير، المركز الجامعي بخميس مليانة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 2
- إطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل في الوطن العربي، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، ((الرباط / المملكة المغربية، 21 - 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2008))
 - INVESTIGATION INTO THE DETERMINANTS OF TURKISH EXPORT-BOOM IN THE 2000S, The Journal of International Trade and Diplomacy 1 (2), Fall 2007: 159-202
 - Invest in Turkey website: <http://www.invest.gov.tr>
 - Foreign Market Information Resources Employed by Export Entrepreneurs in the Turkish Clothing Industry, ACES Working Paper 2002.2, August 2002
- موقع بوابة الصناعة التونسية
<http://www.tunisianindustry.nat.tn/ar/home.asp>
- موقع مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية :
<http://www.jordaninvestment.com>
- دور وزارة الصناعة والتجارة في زيادة تنافسيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وزارة الصناعة والتجارة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2007
- موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي :
<http://www.esc.jo>
- تطورات التجارة الخارجية للأردن خلال السنوات -2000 2004، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي السادس عشر 2009



This document has been financed by the Swedish international development Cooperation Agency, Sida.

Sida does not necessarily share the views expressed in this material, Responsibility for its contents rests entirely with the author .
